الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة مولود معمري تيزي- وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العلاقات الأمريكية الإيرانية
الملف النووي الإيراني –نموذجا–
2015/1990

مذكرة تخرّج لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية

تخصّص: دراسات شرق أوسطية و إقليمية

إعداد الطالبتين:

– سوسي نازية
– وانجلي آسية

إشراف الأستاذ:

د.محمد سي بشير

لجنة المناقشة:

- محمد سي بشير.....مشرفًا
- عليوة جمال.....رئيسًا ومقررًا
- العايب سالم..... ممتحنا

السنة الجامعية:2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطاءه، الذي أهدانا الصحة

والعافية وأنار دربنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع.

وعملا بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبعد، نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرف الرسالة الأستاذ الدكتور "محمد سي بشير"،

الذي قدم لنا الكثير من وقته وجهده وكان لإرشاداته وتوجيهاته الأثر الكبير في دعم وتوجيه الرسالة

بهذه الصورة وإثراء موضوع الرسالة

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة "العايب سليم " ممتحنًا،

"وعليوة جمال" رئيسًا، الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين لقراءة الرسالة.

شكرا.

إهـــــداء

أهدي هذه الرسالة لروح جدتي الغالية "طاش فاطمة" التي لطالما اعتبرتها كمدرسة أولى لي والتي مازلت روحها تسكن نفسي وتختلط بأنفاسي.

كما أهديها للتي لا يوجد معنى للحياة بدونها رمز الحب والعطف والحنان والدتي الحبيبة.

وإلى والدي الحبيب الذي تعجز الكلمات عن شكره والذي وقف إلى جانبي ماديا ومعنويا وذلل لي الصعاب.

كما أهديها إلى أخواني وإخوتي الكرام الذين كانوا دائما سندا لي في كل شيء. وإلى نور عيني الكتكوتة إيمان.

دون نسيان أصدقائي الأعزاء نازية ومقران.

و. آسية

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إل أغلى ما عندي في هذه الدنيا

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، كان ولا يزال مرشدي في هذه الحياة والدي العزيز أطال الله في عمره.

إلى بسمة حياتي، إلى من علمتني نطق أول كلماتي، وساعدتني على تثبيت أول خطواتي والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها.

أشكركما على المحبة، الصبر، الثقة والدعم الذي منحتموهم لي، أرجو من الله أن يوفقني لأرد ولو قليل من فضلكم علي.

حيث قال فيهما جلّ جلاله:

﴿و قضى ربك أن لا تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانا﴾.

إلى أعزّ النّاس على قلبي من تقاسمت معهم مر الحياة وحلوها إخوتي: أختي جميلة وأختي حفيظة وأزواجهن وأولادهن.

أخي لوناس وزوجته العزيزة "زهرة" وأولاده الأعزاء براءة بيتنا: ليدية، ذهبية، وردية، ينيس

إلى أخي عبد النور والغالية مليكة.

إلى جميع الأقارب

إلى صديقتي التي شاركت معها معاناة البحث "آسية" وعائلتها الكريمة

إلى جميع أصدقائي

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي.

س. نازية

خطّة البحث

العلاقات الأمريكية الإيرانية

الملف النووي الإيراني -نموذجا-

2015-1990

كلمة شكر

إهداء

مقدمة 01

الإشكاليـــة **04**

الأسئلــة الفرعيــة..... **04**

فرضيــات الدراســـة..... **05**

أهمية الدراســـــة **05**

أهــداف الدراســـة **05**

حــدود الدراســـــة..... **06**

الصعـوبـات المحتملــة **06**

الأسباب الموضوعـية والذاتـية..... **06**

منهــج الدراســـــة..... **07**

مفاهيـــم الدراســـــة **07**

الدراسات السابقة..... **09**

مـــا يــميز هــذه الدراسة عن الدراسات السابقة **10**

الإطار النـــظري **11**

هيكلة الموضوع **13**

الفصل الأول:

الدوافع الإستراتيجية الإيرانية لامتلاك السلاح النووي

مقدمة الفصل.....14

المبحث الأول : مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني 15

أولا: مـرحلة التأسيس وإقـــامة البنية التحتـية 1990/1957..... 16

ثانيـــا: مرحلة النشاطات المكثفة والوقـوع تحت وطأة العقوبات

1990 /2014 20

المبحث الثاني : الأسباب الإستراتيجية لرغبة إيران امتلاك السلاح النووي 28

أولا: اتجاهات التفكير الإستراتيجي الإيراني تجاه الملف النووي..... 29

ثانيا: الإدراك الإيراني لأمــن الخليج..... 35

المبحث الثالث: أهداف إيران من امتلاك السلاح النووي..... 39

أولا : مبررات البحث عن القوة لدى إيران..... 40

ثانيا : أبعاد امتلاك السلاح النووي من قبل إيران..... 44

خاتمة الفصل..... 49

الفصل الثاني:

السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني

مقدمة الفصل..... 50

المبحث الأول :أبعاد الخلاف الأمريكي الإيراني بشأن الملف النووي 52

أولا: الإدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي..... 52

ثانيا : السلاح النووي الإيراني كمهدد للمصالح الأمريكية في الخليج..... 55

المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة البرنامج النووي الإيراني..... 58

أولا : الحل الدبلوماسي..... 60

ثانيا : الخيار العسكري 75

المبحث الثالث:المواقف الدولية من أزمة الملف النووي الإيراني..... 82

أولا:المواقف الإقليمية 83

ثانيا :مواقف الدول الغربية ووكالة الطاقة الذرية..... 87

خاتمة الفصل..... 90

الفصل الثالث:

تداعيات الملف النووي الإيراني على النظام الإقليمي الخليجي

مقدمة الفصل..... 91

المبحث الأول : العلاقات الخليجية الإيرانية 92

أولا: عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية..... 93

ثانيا: التحديات التي يفرضها الملف النووي الإيراني على دول الخليج..... 98

المبحث الثاني : النظام الإقليمي الخليجي بين المظلة الأمريكية و إيران كقوة إقليمية..... 102

أولا : المظلة الأمنية الأمريكية..... 103

ثانيا: إيران كقوة إقليمية..... 109

خاتمة الفصل..... 117

خاتمة.....**118**

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

الملخص باللغة (العربية، الفرنسية، الإنجليزية)

مترجمة

ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع إيران باتفاق ثنائي ثم أشركتها في حلف بغداد"الحلف المركزي" الذي ظل قائما رسميا حتى عزل الشاه في عام1979م، وازداد اهتمامها بها خلال فترة السبعينات إذ اعتمدت عليها كقوة إقليمية، وبدأت في منتصف السبعينات في بناء شبكة دفاع جوي شبه آلية متقدمة في إيران، وكان مفروض أن تكون أساسا لنظام دفاع جوي في الخليج.

وتأثرت العلاقات الإيرانية–الأمريكية بعد الإطاحة بحكم الشاه واحتجاز موظفي السفارة الأمريكية في إيران عام1981م، و عداوة النظام الإيراني للولايات المتحدة الأمريكية واتخاذ واشنطن سياسة متشددة حيال إيران وصلت إلى الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية ضدها في عملية إنقاذ الرهائن الفاشلة، وحظر تصدير الأسلحة إليها. وصولا إلى سياسة "الاحتواء المزدوج"(Dual containment) التي اعتمدها "بيل كلينتون" ضد كل من إيران والعراق، وأخيرا سياسة بوش الابن التي اعتمد فيها على تصنيف إيران ضمن الدول المارقة(rogue state) وذلك بحجة وجود الأمور الثلاثة التالية: دعم إيران للجماعات الإرهابية، قمعها لشعبها، وصولا إلى ما تكشف في عام 2003م حول المنشآت النووية الإيرانية التي لم تكن معروفة للعالم.

أدىَ الاهتمام الدولي والإقليمي بالبرنامج النووي الإيراني إلى إيجاد ما يمكن تسميته، بأزمة الملف النووي الإيراني ووضعه في دائرة الضوء، حيث أصبح يطرح عليه علامات استفهام كبرى وتعد له سيناريوهات متعددة للتعامل معه وأخطرها الذي يرى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران لتحطيم البنية التحتية النووية الإيرانية، في حين يرى احتمال آخر بتوجيه الأزمة نحو الانفراج بقصد حلها أو تجميدها في المرحلة الحالية للبحث عن تسوية نهائية لها. فلقد تعددت المشاهد حول مستقبل الملف النووي الإيراني أمام عدم الكشف عن كل الأوراق التي تتعلق بأزمة هذا الملف، فإيران من جهة

تسعى إلى تحقيق أهداف لا يمكن تحقيقها بالمشاورات السياسية والكلامية التي تشهدها وبالمقابل لا يمكن تحقيق الهدف الأمريكي إلا بالعمل العسكري. يبدو أن البرنامج النووي الإيراني قيد التطوير والذي تجري بشأنه مباحثات شاقة بين أمريكا وحلفائها الأوربيين من جهة وبين إيران من جهة أخرى من خلال مجموعة(5+1)، أصبح الشغل الشاغل لصنّاع القرار في العالم ولاسيما منطقة الشرق الأوسط والخليج، حتى أن مصير وتقلبات السياسة الأمريكية بالمنطقة أصبحت تدار من خلال بوصلة المفاوضات الإيرانية الدولية.

ونجد تباين المواقف بين مؤيد و معارض للملف النووي الإيراني فإذا نجد تركيا ترى أنه من حق إيران امتلاك التكنولوجية النووية كونها صادقت على معاهدة منع انتشار الأسلحة، في المقابل نجد معارضة إسرائيل للمشروع النووي الإيراني بعد دراسة انعكاساته على أمنها القومي.في حين نجد أن الموقف العربي منذ صدور القرار(5232)، الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية في دورته الثامنة والمنعقدة في سبتمبر 1992م، بشأن موضوع تنسيق المواقف العربية اتجاه الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يحتل أهمية خاصة، كما أكد المجلس في عام 2006م أن كافة الدول العربية تؤيد سياسة منع انتشار الأسلحة النووية مبدئيا، شرط أن يشمل هذا المنع جميع دول الشرق الأوسط دون استثناء بما فيها إسرائيل، لكن من يقع ضحية الأزمة في حال اعتماد واشنطن على الخيار العسكري كحل؟ وهل أزمة الملف النووي الإيراني كتهديد مباشر على أمن النظام الإقليمي الخليجي؟.

تعد العلاقات الأمريكية الإيرانية، من أهم المتغيرات التي تؤثر في البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي منذ الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بنظام صدام حسين، فمن الواضح و المعلن للجميع أن منطقة الخليج العربي لا ترغب في حدوث حرب رابعة أمام حالات التوتر التي لم تنقطع عنها منذ الثمانينات من القرن الماضي (أزمة

الخليج الأولى و الثانية)، وصولا إلى الغزو الأمريكي للعراق في 2003م الذي احدث خللا في المنظومة الأمنية للنظام الإقليمي الخليجي و ضياع استراتيجي قاد إلى إهدار اقتصادي هائل (من خلال الاستثمار في مجال الأسلحة)، أمام الهاجس الأمني و حالة الشك والريبة التي ترتد أبواب الدول الخليجية منذ أن تحولت هذه المنطقة إلى حلبة للصراع والتنافس بين طهران وواشنطن. كما أن الوضع الراهن والمستقبلي للعلاقات الإيرانية الأمريكية من القضايا التي تشغل شعوب دول الخليج العربية.

1- الإشكاليـــة:

في ظل العلاقات الدولية المتشابكة في الشرق الأوسط وعلى خلفية توزيع القوة فيه من قبل الفاعل الأساسي في النظام الدولي، سعت إيران رفقة قوتين أخريتان هما: إسرائيل وتركيا للحصول على مكانة القوة الإقليمية العظمى، وبما أن العلاقات الدولية لا تستقيم إلا بأدوات سعت إيران في إطار مشروع تبوأ مكانة القوة العظمى إلى إستخدام أدوات تحفيزا لذلك المشروع ومنها: الملف النووي الذي كان ممرا رئيسيا في تلك الخطة.

من خلال ما تقدم، نصوغ الإشكالية التالية للبحث:

ما هو تأثير الملف النووي الإيراني على العلاقات الأمريكية الإيرانية بعـــد 1990 و تداعيات ذلك على استقرار الخليج العربي ؟

2- الأسئلـة الفرعيـة:

- هل إيران بحاجة للأسلحة النووية لإبراز تفوقها الإقليمي وإعادة مجدها الفارسي في المنطقة ؟
- إلى أي مدى يمكن للبرنامج النووي أن يمثل مصدر تهديد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما هو تأثير البرنامج النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية الخليجيـــة؟
- ما هو موقف الدول مجلس تعاون الخليجي من تداعيات الأزمة؟

3- فرضيـات الدراســة:

1. كلما شددت إيران على تطوير برنامجها النووي كلما حققت أهدافها و طموحاتها الإستراتيجية في الخليج العربي و الشرق الأوسط عامة .

2. إصرار إيران على تطوير برنامجها النووي يمثل مصدر تهديد للمصالح الأمريكية في الخليج العربي .
3. كلما اشتد التنافس الإستراتيجي بين واشنطن و طهران كلما تضاءل أمن الخليج العربي .

4- أهمية الدراســـــة:

تكمن أهمية الدراسة لكونها تعالج موضوعا مهما يتعلق بالأزمة الإيرانية الأمريكية وانعكاساتها على النظام الإقليمي الخليجـــي

وتكتسي أهميتها من أهمية منطقة الخليج العربـي خاصة المتعلقة منها بالنفط والموقع لدا نجد تسارع الغربي نحو احتوائها ما جعلها من أكثر بقع العالم حساسية وما زاد من حساسيتها قضية الملف النووي الإيراني وطموحات إيران الغالبة نحو الإقليمية.

أما من الناحية العلمية فهي إضافة إلى الدراسات المتعلقة بالموضوع كما يستفيد من هذه الدراسة الباحثون في مجال السياسة والعلاقات الدولية وإدارة الأزمات الدولية خاصة فيما يتعلق بالتهديد النووي الإيراني.

5- أهـداف الدراســـة:

- بيان المراحل التي مرت فيها الأزمة الأمريكية الإيرانية وتحليلها وتمكينها في إطار الشرعية الدولية.
- الكشف عن الأثر الذي يتركه النزاع الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمتعلق بالقضية النووية الإيرانية على استقرار الخليج العربي.
- معرفة مدى تأثير المشروع النووي على التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

6- حـدود الدراســـــة:

- الحدود المكانيـة: اقتصـرت علـى منطقـة الخليـج العربـي.
- الحـدود الزمانيـة: من 1990 إلـى غايـة 2015.

7- صعـوبـات الدراســـــة:

- تناقـض المعلومـات المتعلقـة بالملـف النووي الإيراني.
- صعوبـة الحصـول علـى بعض المعلومـات المتعلقـة بقضـايـا التسلح النـووي.

8- الأسباب الموضوعـية والذاتـية:

الأسباب الذاتـيـــــة:

- نقص الدراسات المتـعلقة بالتوتر الإيراني الأمريكي التي سببها الملـف النـووي الإيراني، فهنـاك الكثيريـن مـن يعـتبرهـا أنها لم تبـلغ مـرحلة الأزمة وجـاءت هـذه الدراسـة لتبيـن ذلك وخـاصة تسـليط الضـوء على وقـوع دول الخـليج ضحـية لتصادم محتمل بين الطرفين وحيرتـه اتـجاه الاختـيار بيـن إحدى الفـاعلين العالمي أو الإقليمي

الأسباب المـوضوعـية:

- التثـقيف والإثراء المعـرفي.
- التنـوع في المعـلومـات خـاصة فـيما يتعـلق بالقضـايا المـحورية في الخـليج العـربي والشـرق الأوسط عـمومـا.
- كـدراسـة يستـفيد منــه القـراء والطلـبة في العلـو م السياسية والعلاقـات الدولـية.

9- منهج الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الإطار العلمي من الاستفادة من عدة مناهج وأطر نظرية في الوصول إلى حلول علمية لمشكلة الدراسة ومن هنا فإنه سوف يتم تناول الدراسة من خلال الاعتماد على:

- **المنهج التاريخي:** ويستخدم هذا المنهج في التعرف على المراحل التاريخية لجوانب العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل البرنامج النووي الإيراني وانعكاساتها على النظام الإقليمي الخليجي.

-**المنهج التحليلي:** الذي يقوم بتحليل المواقف المختلفة للدول تجاه هذه أزمة الملف النووي الإيراني ودراستها دراسة معمقة.

-**المنهج الوصفي:** و ذلك بالوصف الحقيقي لمختلف جوانب هذه الأزمة ومدى انعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي

10- مفاهيم الدراسة

- الأزمة الأمريكية الإيرانية:

الأزمة لغة: من تأزم الشيء إذ صعب, وهو يأتي بمعنى المشكلة والمعضلة والقضية الشائكة.

اصطلاحا : هو حالة من عدم الاستقرار, موقف مفاجئ ينطوي على تهديدات مباشرة وغير مباشرة التي تعمل على تهديد الأهداف والمصالح القائمة ومن بين

خصائصها نجد طارئة؛ مفاجئة ؛ خطر التصعيد؛ حجم أو مستوى عالي من اللجوء إلى القوة؛ محدودية البدائل والخيرات ؛ نقص المعلومات.

أما الأزمة الإيرانية الأمريكية فهي تمثل إحدى الأزمات الدولية في الشرق الأوسط محورها الخلاف بين إيران وأمريكا حول الملف النووي الإيراني والموقف الأمريكي الرافض له. (عبد الله سعد العتبي ، الأزمة الأمريكية الإيرانية و إنعكاساتها على أمن الخليج العربي : الكويت حالة دراسة 2011/1997) ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 ص 5)

- النظام الاقليمي الخليجي:

النظام الاقليمي: يعني مجموعة العلاقات والتفاعلات بين دول تقع في الإقليم الجغرافي الواحد وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة

وقد عرفه (لويس كانت وري) و(سيغل) على انه عبارة عن دولتين أو أكثر متجاورة جغرافيا والتي تمتلك بعض الروابط الاثنية؛ الثقافية؛ الاجتماعية والتاريخية المشتركة وتدخل في تفاعلات متباينة فيما بينها.

فالنظام الإقليمي الخليجي :يمثل مجموعة الدول المطلة على سواحل الخليج العربي وهي السعودية؛ الكويت ؛ البحرين؛ قطر؛ الإمارات؛ عمان وهناك من يضيف العراق وإيران والتي تدخل في تفاعلات أمنية ؛ اقتصادية.....مشتركة.(حجاب عبد الله ، السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 2011/1979) ، جامعة الجزائر ، 2012 ، ص 7)

-**الأمن** : هو شعور الفرد بالطمأنينة والسكينة تتناسب طرديا مع الامتناع عن ارتكاب الأفعال التي تحرمها التشريعات والأنظمة في دولة ما.

-**معضـــلة الأمن:** تحدث عنـدما تقـوم دولـة بتسـليح نفسـها لأجل الحماية (أغراض دفـاعيـة) بحيـث تفسـره دول أخرى أنها مستـهدفة من هـذا التسـلح ويمثـل تهديدا لها فتقـوم هي أيـضا بالتسـلح فتدخـل في حالـة سباق نحـو التسلـــح.

التحــدي هي مجـموعـة العقبـات والمـخـاطر التـي تـواجه الدول داخـليـا وخـارجيـا وتحـول كعـائق دون تحقـيق الأهداف والمـكاسب.(عبد الله فالح المطيري ، أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني، جامعة الشرق الأوسط ، 2011 ، ص 09)

-**الضـمانـات النـوويـــة :**

وفق تعـريف الوكـالة الدولـية للطاقـة الذريـة عبـارة عـن مجمـوعة من الإجراءات القانـونية تـهدف إلى التحـقق من عـدم تعريف المـواد والمعـدات النـووية لاستـخدام السلـمي المعـياري؛ أي عـدم تحريـف المـواد النوويـة نحو الاستخـدام العسكـري.(عبد الوهاب لوصيف، دور وكالة الطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية ، جامعة الجزائر ، 2013 ، ص 18)

-**تخصـيـب اليـورانيـــوم:**

هي العملية التي تعالج عنصر اليورانيوم، وتحوله من الصورة التي يتواجد بها في الطبيعة ليصبح ذا قدرة خاصة للإستخدامات السلمية والعسكرية . وهذه العملية تتم في عمليات شديدة التعقيد باستخدام تقنيات عالية لا تمتلكها سوى الدول المتقدمة(تقرير كونتريس جروب ، إيران هل ثمة مخرج من المأزق الأمني ؟ ، رقم 51 ، 23 فيفري 2006)

11 -الدراسات السابقة:

- دراسة غازي صالح بني ملحم سنة 2009 المعنونة :البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي (دراسة تحليلية) هدفت الدراسة إلى تحليل الرؤية أو المنظور الإيراني لأمن الخليج والبحث في الإشكالية التي خلفها البرنامج النووي الإيراني في المنطقة العربية وتداعياتها. بالاعتماد على المنهج العلمي التكاملي ؛ ليصل الباحث على أن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية الدولية ومتطلبات امن دول المنطقة.
- دراسة عبد الله فالح المطيري سنة 2011 تحت عنوان : أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني : وفيها يستعرض الباحث دراسة بالإلقاء ظلاله على العلاقات الخليجية الإيرانية ومدى تأثرها سلبا بسبب هذا الصراع في منطقة حساسة تبعا لموقعها وغناها بالطاقة وذلك اعتمادا على مجموعة من المفاهيم(التحدي ؛ الأمن .....) والتي يدعو فيها إلى ضرورة إعادة ترتيب الثقة بين دول الخليج ودول الجوار وفي الأخير ينتهي على ضرورة احترام المعاهدات الثنائية والدولية وعدم إصدار تصريحات استفزازية من شانها تعريض المنطقة للتوتر.
- دراسة عبد الله سعد العتيبي 2012 المعنونة : الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على امن الخليج العربي (الكويت كحالة دراسة) 1997الى 2012: حيث هدفت إلى بيان جوانب الأزمة خاصة موقف الكويت منها؛ اعتمد على المنهج التاريخي ؛ الوصفي والتحليلي ليخرج الباحث بمجموعة من النتائج والتي تكمن في عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية المشتركة لدول الخليج وأن عدم حل الخلافات الحدودية بينهم سوف يبقى الملف عائقا

دون تحسن العلاقات الخليجية الإيرانية وكذا استمرار إيران في برنامجها النووي يدخل المنطقة في سباق نحو التسلح وبالتالي عدم استقرارها.

12- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

كون هذا البرنامج النووي الإيراني يشكل احد العوامل التي تثير الإشكاليات الأمنية في الخليج العربي وواصلت المنطقة إلى حالة أمنية حرجة جاءت هذه الدراسة مختلفة في الدراسات السابقة كونها لا تركز على تصور أحادي الجانب بل تطرح عدة خيارات وسيناريوهات أمنية محتملة تصنع تضعها أمام النظام الإقليمي الخليجي بغية تجاوز الإشكالية الأمنية أو الهاجس الأمني الطي خلق أزمة الملف النووي الإيراني.

وكذا نجد أن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي تستوجب بناء إستراتيجية عربية مشتركة تتماشى مع متطلبات الأمن لإنقاذ النظام الإقليمي الخليجي من حرب مدمرة رابعة وكذا ضرورة تفعيل الهياكل التكاملية للمؤسسات العربية على كافة المستويات الدفاعية ؛ السياسة .....فهي حالة لم يعثر عليها في الدراسات السابقة.

فضلا عن ذلك كون أن هذه الدراسة تطرقت إلى نهاية التوتر الأمريكي الإيراني، و موقف النظام الخليجي منه

13-الإطار النظري:

اعتمدت هذه الدراسة على النظرية الواقعية فنحن بصدد دراسة أزمة الملف النووي الإيراني وتأثيرها على امن الخليج. فيرى رواد الواقعية أن النظام الدولي نظام فوضوي لذا فالقوة تمثل غاية وأيضا وسيلة نحو تحقيق الأمن والحفاظ على البقاء، بحيث يؤكد (راندال شويلر) أحد رواد الواقعية الجديدة أن "القوة هي العامل الرئيسي في العلاقات الدولية و هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف الدولة، والتي تتمثل في

حيازة القوة seeking – state power بقدر ماهي فاعل يسعى نحو الأمن seeking state security ". لذا فالقوة والقدرات هي التي تحدد مكانة الدولة وهذا ما يفسر توجه إيران نحو إعداد برامج تحديثية لامتلاك السلاح النووي وذلك في إطار تحقيق تطلعاتها نحو القوة' البقاء ومن ثم التأثير الإقليمي والعالمي.

إضافة إلى ذلك فرغبة إيران لامتلاك السلاح النووي هو الإحساس بالتهديد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد تغلغلها في الخليج العربي خصوصا بعد الغزو للكويت والشك الذي انتابها بعد إسقاط النظام العراقي على أنها من المحتمل أن تكون القوة الإقليمية الثانية المستهدفة.

ففي ظل نظام يسوده الشك وعدم الثقة، فالغموض النووي الإيراني أثار عدة تساؤلات خاصة على المستوى الإقليمي بالرغم من تأكيد إيران على أن الدول المجاورة غير مستهدفة منه وأنه لأغراض سلمية غير هجومية (offensive) ، نفس الشعور بالتهديد نجده لدى الولايات المتحدة المستوى الأمريكية. فحسب ستيفان والتز "التهديد شعور بوجود عدة مؤشرات كزيادة حجم القوة لدولة ما.....". فالملف النووي الإيراني يهدد مكانة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وأمنها القومي (تصريحات لرؤساء أمركيين ربطوا الأمن القومي الأمريكي باستقرار المناطق المنتجة للمواد الحيوية) ومنه بناء تحالفات مع دول الخليج.

إضافة إلى نظرية الاعتماد المتبادل بين دول الخليج وإيران ودول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية والتركيز على تطوير العلاقات في الجانب الاقتصادي حول الشراكة والتعاون بالرغم من وجود مشاكل وتوترات.

كما تركزت غالبية الدراسات على أن الإتفاق النووي بين القوى الغربية وإيران هو أقرب إلى نظرية المباريات التي تنطوي على فائز وخاسر بل تلحق الخسائر بأطراف إقليمية أخرى وبصفة رئيسية دول الخليج العربي وبشكل أخص المملكة العربية السعودية. لإعتبارات خاصة بالجوار الجغرافي والتنافس المذهبي والدور الإقليمي. على الرغم من أنَ الهدف الرئيسي للتوقيع على الإتفاق هو تحقيق " المكاسب" دون التركيز بدرجة أكبر على خسارة الأطراف الأخرى لأنها تجسد الموازين المتحركة انطلاقا من أن ثمة أسباب اقتصادية ومالية وصعوبات تقنية كانت تكتنف البرنامج النووي، دفعت إيران إلى الإستعداد لقبول الشروط الدولية. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تجنب خيار اللجوء للعمل العسكري بما يمنع إيران من امتلاك القدرة النووية. و قد عبر عن هذا الوضع الوزير الخارجي الروسي " سرجي لافروف" (ليس هناك من خاسر، الكل رابحون).

14- هيكلة الموضوع:

تم استعراض هذه الدراسة في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتناول البرنامج النووي الإيراني وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: حول مراحل تطور برنامج النووي الإيراني، أما المبحث الثاني: حول الأسباب الإستراتيجية لرغبة إيران امتلاك السلاح النووي، في حين نجد المبحث الثالث: أهداف إيران من امتلاك السلاح النووي.

الفصل الثاني: يدور حول السياسة الأمريكية اتجاه الملف النووي الإيراني، في المبحث الأول: نتناول أبعاد الخلاف الأمريكي الإيراني بشأن الملف النووي، أما المبحث الثاني: حول إستراتيجية الأمريكية لمواجهة البرنامج النووي الإيراني بين الحل الدبلوماسي والخيار العسكري، المبحث الثالث: تتطرقنا فيه لمختلف المواقف الدولية الإقليمية من أزمة الملف النووي الإيراني.

الفصل الثالث:

تحت عنوان: تداعيات الملف النووي الإيراني على النظام الإقليمي الخليجي، في المبحث الأول: تأثير الملف النووي الإيراني على أمن الخليج، أما المبحث الثاني: بعنوان نظام الإقليمي الخليجي بين المظلة الأمريكية وإيران كقوة إقليمية.

الفصل الأول:

الدوافع الإستراتيجية الإيرانية

لامتلاك السلاح النووي

الفصل الأول:

الدوافع الإستراتيجية الإيرانية لامتلاك السلاح النووي

مقدمة الفصل

المبحث الأوَل: مراحل تطور الملف النووي الإيراني

1-مرحلة التأسيس وإقامة البنية التحتية.

2-مرحلة تكثيف النشاطات والوقوع تحت وطأة العقوبات الدولية.

المبحث الثاني:الأسباب الإستراتيجية لامتلاك إيران السلاح النووي.

1- اتجاهات التفكير الإستراتيجي الإيراني.

2- مفهوم إيران لأمن الخليج.

المبحث الثالث: أهداف إيران لامتلاك القدرات النووية.

1-مبررات البحث عن القوة لدى إيران.

2-أبعاد امتلاك السلاح النووي من قبل إيران.

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل:

تزخر إيران بثروات عديدة والمرتبطة خاصة بالغاز الطبيعي والنفط، وهي بذلك تعتبر من اكبر المصدرين للنفط حيث تتصدر المراتب الأولى عالميا في إنتاج وإحتياط النفط. فأمام محدودية البترول كثروة آيلة للزوال، اتجهت إيران في عهد الشاه نحو البحث عن منابع أخرى و منها السعي لامتلاك أسرار الصناعة النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الذي تسمح به معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لكن السلوك الإيراني وبالاعتماد على التقارير المقدمة، من طرف وكالة الطاقة الذرية ومصادر أخرى، والتي ترتكز على براهين وأدلة مؤكدة، حول مدى تطور التجارب والأبحاث الإيرانية النووية وزيادة التكاليف ومعدلات التخصيب.... ما أثار شكوك حول نية إيران وهدفها من امتلاك الطاقة النووي.

فامتلاكها لاحتياطات كبيرة من الطاقة إلا أنها أصرت على تطوير استخداماتها للطاقة النووية، ما أثار زخم إقليمي دولي حوله ،بحيث أصبح الملف النووي الإيراني من أهم القضايا الساخنة في منطقة الشرق الأوسط . هذا رغم تأكيد إيران للأهداف السلمية لبرنامجها النووي إلا أننا نجد قلق و خوف من بعض الدول خاصة الدول المجاورة لإيران والولايات المتحدة الأمريكية،من الانتقال السلمي للطاقة إلى الاستخدامات العسكرية.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل لدراسة طبيعة البرنامج النووي الإيراني(أهدافه ومبرراته) وأيضا دراسة لنشأة ومراحل تطور البرنامج النووي الإيراني لإبراز مرحلة بداية الأزمة بين واشنطن وطهران خاصة.

المبحث الأول:

مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني

لم يكن حديثا اتجاه إيران نحو إستخدام الطاقة النووية، فلقد كانت مساعي الشاه طموحة في الحصول على تقنيات الاستخدام السلمي، أين تلقى دعما خارجيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية، وعليه قام بإبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية.

فمنذ ظهوره في الخمسينيات من القرن العشرين، شكل البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز الملفات في الساحة السياسية إيرانية واستحوذ على أكبر قدر من الاهتمام على الساحة الدولية، خاصة بعد 2003 نحو منع إيران في الحصول على قنبلة نووية.

ولقد مر بمراحل معقدة كانت انعكاس لطبيعة نظام الحكم، وأحيانا تأثير الضغوط الخارجية على استكمال تطويره. فجاءت تطورات البرنامج النووي في إطار رؤية إيران لمصالحها القومية، دورها الإقليمي والدولي.

وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث للحديث حول ظروف ومراحل نشأة البرنامج النووي:

أولا: مرحلة التأسيس وإقامة البنية التحتية 1957\1990

(1- ظهور البرنامج النووي الإيراني 1957\1979)

(2- التعليق وإعادة الإحياء 1979\1990)

ثانيا: مرحلة النشاطات المكثفة والوقوع تحت وطأة العقوبات 1990 إلى الآن

(1- النشـاطات المكثـفة 1990\2002)

(2- العقـوبات الدوليـة 2003 حتى الآن)

أولا : مرحلة التأسيس وإقامة البنية التحتيـــة 1957\1990

ونقسمها لمرحلتين:

المرحلة الأولى: ظهور البرنامج النووي الإيراني 1957\1979

نشأ البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه [*]محمد رضا البهلوي، حيث مثل الاهتمام بالطاقة جزءا كبيرا من جهوده نحو تحويل إيران لقوة إقليمية. فكان بذلك مؤسس البنية التحتية للبرنامج النووي لبلاده، وذلك بمساعدة وتشجيع من طرف الولايات المتحد الأمريكية، التي كانت تجعها علاقات ودية مع إيران خصوصا بعد أن قضت الاستخبارات الأمريكية (بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية)على ثورة رئيس الوزراء "محمد مصدق"، وأعيد الشاه "محمد رضا بهلوي" للحكم في أوت 1953

لقد جاء التعاون بين إيران والولايات المتحد الأمريكية في إطار [**]برنامج الذرة من أجل السلام (l'Atome pour la paix)، للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

[*] محمد رضا بهلوي: يعـــد المؤسس الحقيقـــي لإيران الحـــديثة (1941\1979)، فقـــد تولى الســـلطة بعـــد وفاة والده رضـــا بهلـــوي و تميزت الفتـــرة الأولى مـــن حكمـــه بعـــدم الإستقـــرار و استطاع تثبيـــت حكمـــه بمـــساعدة مـــن الأمريكان حتى انتفاضة 1979

[**] برنامج الذرة من أجل السلام : برنامج أعلنه الرئيس الأمريكي إيزنهاور في 8 ديسمبر 1953 في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الإستخدامات السلمية لدول العالم (كتوليد الطاقة الكهربائية و غيرها

«حيث وقعت إيران عام 1957مع الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية للتعاون النووي مدتها 10 سنوات، حصلت بموجبها على مساعدات نووية :عدة كيلوغرامات من *اليورانيوم المخصب» [1]، مفاعل بحثي بقوة 5 ميغاواط، والعديد من الخلايا الساخنة وهي غرف معزولة بإحكام يجري تشغيلها بواسطة اذرع تعمل بالتوجيه عن بعد لفصل المواد المشعة في المفاعل البحثي.

في1959 قام الشاه بإصدار تعليماته على بناء مركز للبحوث النووية في جامعة طهران، وإنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية Organisation de l'énergie atomique de l'Iran عام 1974 أين اتخذ المسؤولون خطوة عملية لإرساء المشروع.

كما استمرت المساعدات الأمريكية للنظام الشاه، فقامت بإمدادها بالوقود اللازم لتشغيل المفاعل البحثي في طهران. وإنشاء لجان مشتركة للتعاون فيما بين البلدين، «وفي 1977 وقعت إيران والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية لتبادل التقنية تحت عنوان (الولايات المتحدة وإيران شراكة متزايدة)»[2]. وقويت العلاقات خصوصا بعد امتناع الشاه دخول لعبة استعمال البترول كأداة ضاغطة بعد حرب أكتوبر 1973.

كما عقدت إيران اتفاقيات أخرى مع دول غرب أوروبا، لاسيما فرنسا في عام 1975وفق اتفاقية للإستفادة من الخبرة الفرنسية ذلك بتقديم التدريب المطلوب للأفراد العاملين في مفاعل بوشهر، إضافة إلى اتفاقية 1977 لإنشاء مفاعل في كازاخستان لتخصيب اليورانيوم. مع ألمانيا بالتحديد مع شركة (سيمنز) عام 1976 لإقامة **مفاعل

* اليورانيم المخصب : تخصيب اليورانيوم : هي العملية التي تعالج عنصر اليورانيوم و تحويله من الصورة التي يتواجد بها في الطبيعة ليصبح ذا قدرة خاصة للإستخدامات السلمية و العسكرية و هذه المعالجة تتم في عمليات شديدة التعقيد باستخدام تقنيات عالية لا تمتلكها سوى الدول المتقدمة

[1] عبد الستار الهاوي ، **ولاية الفقيه النووية (أوهام التقدم)**، السعودية ،2012 , ص27

[2] عبد الله فالح المطيري ، **أمن الخليج و التحدي النووي الإيراني** ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011 , ص11

** مفاعل نووي : يحتوي على قلب المادة القابلة للإنشطار (الوقود) يتم داخله إنتاج الطاقة من خلال التحكم في تفاعل متسلسل و منضبط و تختلف المادة الانشطارية المستخدمة وفقا لطراز المفاعل

في بوشهر لذات الغرض . قد اهتمت أيضا بالتعاون مع شتى دول العالم و نذكر منها الأرجنتين، الهند، أستراليا، الدانمرك و جنوب إفريقيا (خاصة في الحصول على اليورانيوم)..

ومن الجدير الذكر أن إيران قد انضمت إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية المتعلقة *بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك عام 1968 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1970

فظاهريا كانت تسعى نحو الحد من انتشار الأسلحة النووية في إقليمها، لكن داخليا سعت إلى تطوير برنامجها النووي والحصول على التقنيات الحديثة، بناء مراكز عديدة الخاصة بالبحوث النووية والدليل على ذلك تصريح الشاه عام 1974 أنه من غير المقبول محاولة إيجاد رادع نووي إيراني في مواجهة الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، لكن بلاده قد تضطر لإعادة النظر في سياستها في حال توصلت دولة صغيرة في المنطقة إلى إنتاج السلاح النووي. [1]

ما يؤكد على أن إيران على استعداد تام لإنتاج سلاح نووي و ذلك في حال توصلت دول أخرى لامتلاكه،بدليل إصرار الشاه على تطوير برنامجه النووي بالرغم من رفض بعض الخبراء أو بالأحرى عدم قناعتهم بالسبب التكاليف الباهظة وعدم حاجة إيران إليها لامتلاكها لمصادر طاقة كبيرة (النفط والغاز الطبيعي) إلا أنه وضع خططا نحو إقامة أكثر من عشرين مفاعلا نوويا عبر البلاد توقيع له البدء في منتصف التسعينيات لامتلاك حوالي 22 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية وعشرين محطة على مدى عشرين عام بتكلفة إجمالية تقدر بـ45 مليار دولار.

*الوكالة الدولية للطاقة الذرية : منظمة دولية تهدف للحد من استخدام الطاقة النووية بدأ العمل بها 29 جويلية 1957و تصورها للأغراض السلمية

[1] وسام علكة ، **التحدي النووي الإيراني :حقيقة أم وهم** ، دمشق 2013 .ص 19

نجد أن إنفاق إيران مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين تنفذهما شركة (فرام أتام) بقدر 950 ميقاواط لكل واحد منهما إلا أنهما لم يرايا النور أبدا وذلك لقيام الثورة الإيرانية.

برغم من التعاون الأمريكي مع إيران إلا أنها كانت تراقب البرنامج النووي الإيراني وذلك لتدخل بصورة سريعة لإنهاء أي نية للقيام بتطوير السلاح النووي.

المرحلة الثانية: التعليق وإعادة الإحياء:1979 1990 1979

تعتبر الثورة الإيرانية من أهم الأحداث التي وقعت في منطقة الخليج العربي في القرن العشرين، بحيث تمثل منعطف تاريخي للدولة الإيرانية، والتي غيرت مجرى العديد من الأمور الداخلية والسياسة الخارجية، فتحويل نظام الحكم نحو جمهوري مبني على أسس إسلامية أين اهتم قائد الثورة والرئيس الأول للجمهورية الإيرانية [*](أية الله الخميني) بتصدير أفكار الثورة إلى المحيط الخارجي الإقليمي مقابل تجاهل تام وعدم اكتراث بتطوير البرنامج النووي الذي بدأ به الشاه النووي الذي،إضافة إلى عدم التعاون الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي توترت علاقتها مع إيران خصوصا بعد الثورة الإسلامية والتطلعات الإيرانية نحو قيادة العالم الإسلامي.

لكن سرعان ما غير القادة نظرتهم وذلك بعد القصف الذي تعرضت إليه المنشآت الإيرانية عام 1982 من طرف العراق خلال [*]حرب الخليج الأولى وقامت بإحياء البرنامج

[*] آية الله الخميني : رجل دين وسياسي إيراني ، قاد الثورة التي أطاحت بنظام الشاه الإمبراطوري، حكم إيران في الفترة (1979\1989)

النووي ذلك عام 1984 أين بدأت برنامجا موسعا ركز على دورة *الوقود النووي(أنظر ملحق رقم 1) الذي يضمن تخصيب اليورانيوم وإنتاج وفصل البلوتنيوم[1].

قامت إيران افتتاح مركز أصفهان في نفس السنة. إضافة إلى السعي لإبرام العديد من الاتفاقيات للحصول على الخبرة النووية ففي عام 1986 توقيع على اتفاقية مع باكستان لتدريب العلماء الإيرانيين، وفي عام 1987 مع الأرجنتين للحصول على الوقود النووي واليورانيوم المخصب لأغراض سلمية و تجديد الاتفاقيات للحصول على اليورانيوم المخصب مع جنوب إفريقيا. وفي نفس العام أنشأت مركز البحوث النووية في منطقة معالم كاليه,

ولقد عقد مؤتمر في مارس 1986 في طهران و كان الهدف منه تنمية العلوم الذرية الأساسية في إيران. كان الهدف المعلن في هذه المرحلة استخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية

ثانيا: مرحلة النشاطات المكثفة والوقوع تحت وطأة العقوبات 1990 إلى 2014

المرحلةالأولى: النشاطات المكثفة:1990 2002

مع بداية التسعينات دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة معتمدة بذلك على استغلال المتغيرات الدولية والإقليمية فتفكك الإتحاد السوفيتي إلى نهاية **حرب الخليج الثانية

* الوقود النووي: الذي يستخدم في مفاعل الماء الخفيف و اليورانيوم المخصب وهو بشكل وحدات سمي بوحدات الوقود

[1] عبد الستار الهاوي ، مرجع سابق ص 22

** حرب الخليج الثانية : : تسمى كذلك بعاصفة الصحراء أو حرب الكويت ، حرب شنتها العراق ضد الكويت بسبب إتهامها بسرقة النفط و شاركت فيها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت ، دامت من 17 جانفي إلى 28 فيفري 1991

التي عظمت الدور الأمريكي في المنطقة ما دفع إيران نحو الاهتمام المكثف بالطاقة النووية للتأثير الإقليمي الإقليمي أمام تزايد التواجد القوات الأمريكية في الخليج ، أين لاقى اهتمام كبير من طرف القادة السياسيين والرأي العام الإيراني المساند له. فضاعفت بذلك طهران جهودها في تطوير أسلحة الدمار الشامل والقيام بجهود مشروعة نحو تطوير وتوليد الطاقة النووية(Nuclear energy).

لهذا الغرض حاولت إيران الاستفادة من خبرات كل من باكستان وكوريا الشمالية في مجال تطوير قدراتها النووية في فصل البلوتونيوم. وتلاها ظهور المتعاونين الجدد في المجال النووي مع إيران كالصين التي قامت بتزويدها بالوقود النووي في جانفي 1991، وتوقيع اتفاقية التعاون في ميدان الطاقة النووية مع روسيا عام 1992 التي دخلت حيز التنفيذ عام 1995 حيث قرر الجانبان استكمال مفاعل بوشهر بطاقة ألف ميقاواط.و إتفاقية مع الصين في نفس السنة حيث بدأ الصينيون بالعمل في مجمع (خرج) بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية تمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية .

كما شهدت هذه المرحلة اهتماما من طرف منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في أعمال التخطيط والمتابعة والتنفيذ لكافة جوانب البرنامج النووي حيث تعززت المنظمة بوجود المنشآت والمراكز(أنظر ملحق رقم 2)، نجد منها إفتتاح مختبر جابر بن حيان لتدريس التكنولوجيا النووية عام 1995.

فأمام تضاعف النشاط البحثي النووي الإيراني برزت ضغوط ورفض أمريكي من عدم التأكد من نوايا إيران. فكان الاتفاق الروسي الإيراني حول إعادة بناء محطة بوشهر النووية 1994 فوجهت الدول الأوربية اتهاما لإيران بأن المخزون النفطي الإيراني لا يستدعي إنشاء مثل هذه المفاعلات لإنتاج الطاقة، أمام الرد الإيراني على أنه يمثل حقا من حقوقها في

استخدام الطاقة النووية لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية في الإطار السلمي. وتوالت الضغوط الأمريكية بشكل غير صريح وعلني، بحيث حاولت عرقلة البرنامج النووي الإيراني أين قامت بتهديد بفرض عقوبات اقتصادية عام 1991 على كل الدول التي تتعاون مع إيران في المجال النووي. وفي أعقاب انتصارها في حرب الخليج الثانية أصدرت قانونا في عام 1992 بمنع تصدير أي معدات نووية أو مزدوجة الاستخدام لإيران والعراق ثم قانون عام 1995 الذي يفرض عقوبات على أي شركة تستثمر من أربعين مليون دولار في تطوير صناعة النفط في إيران. فضلا عن ذلك قامت بإدخال الدول المتعاونة في اتفاقيات مقابل التخلي عن تزويد إيران بما تحتاجه في برنامجها النووي، ونجد منها الاتفاقية التي أبرمت بين إيران والأرجنتين لتزويدها بمفاعل أبحاث لإنتاج البلوتنيوم ومفاعل ذو قدرة إضافية لتقنية وفصل البلوتونيوم، ومع روسيا لصنع الماء الثقيل.[1]

لقد أكدت الضغوطات الأمريكية على خوفها من امتلاك إيران للقنبلة النووية، تمكنها من دخول النادي النووي ما يؤهلها إلى أن تكون قوة إقليمية معادية للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

المرحلة الثانية: المواجهة مع المجتمع الدولي 2003-2014

تميزت هذه المرحلة بتوتر حاد للعلاقات الأمريكية الإيرانية و علنية الرفض الأمريكي بجهود متكررة لنيل التأييد الدولي في مجلس الأمن لفرض أقصى العقوبات على إيران، أين تحول الشك إلى يقين ذلك مع الإنكشاف العلني لخبايا البرنامج النووي الإيراني في "عام 2003 عندما التقطت الأقمار الصناعية صور لمنشآت نووية إيرانية".[2]غير معلن عنها والتي

---

(1) عبد الله فالح المطيري ، مرجع سابق ، ص32

2 مركز الدراسات الإستراتيجية ، **البرنامج النووي الإيراني (الوقائع و التداعيات)**،2007 ص 50

كشفت لاحقا من طرف " مجموعة إيرانية معارضة مقيمة بفرنسا (المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية) عن وجود منشأتين سريتين لتخصيب اليورانيوم في موقع (نتنز) ومصنع* للماء الثقيل في (أراك)".[1]

وعليه أثبتت التحقيقات التي قامت بها وكالة الطاقة الذرية لاحقا ،أن إيران كانت تقوم بنشاطات سرية و تخالف التزاماتها، و أكد التقرير المقدم أن القرائن التي اكتشفوها في منشآت مختلفة تدل على أن إيران تدير برنامجا سريا لتخصيب اليورانيوم بمستويات عالية دون إبلاغ الوكالة .

وبعد صدور التحقيقات وإظهارها بالصور والبراهين المؤكدة على أن إيران تقوم بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم ما أثار قلق الدول، المفكرين والقادة السياسيين ،خاصة الدول الكبرى على رأسها واشنطن التي بدأت بدراسات لمراقبة تطور البرنامج النووي وإعداد السيناريوهات المحتملة حول التاريخ الذي يمكن لإيران الحصول على السلاح النووي. ونجد منها في فيفري 2003 أين لمحت وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية إلى أن طهران ستمتلك سلاحا نوويا خلال عقد. بالإضافة لدراسة ل (ديفيد المبرمات وكوري هندرشتاين) التي نشرت في سبتمبر 2003حول القدرات النووية الإيرانية انه بحلول عام 2005 فان منشأة تخصيب اليورانيوم في نطنز يمكن أن تنتج ما بين 15 إلى

---

*الماء الثقيل : ماء صناعي للتكنولوجيات النووية المعاصرة حيث مادة اليورانيوم الطبيعي 238 و منه عبر التخصيب يمكن الحصول على يورانيوم 255باسطة عشلرة آلاف من أجهزة الطرد المركزي ، أسلوب الماء الثقيل للتعامل مع اليورانيوم و استخلاص مادة البلوتونيوم حيث كتلة 9,1 تؤدي إلى ما يسمى بالقنبلة الذرية

[1] مجلة الأنباء ، **النووي الإيراني :كشف الإزدواجية الأمريكية حول أسلحة الدمار الشامل** ،(في دراسة أعدها مركز البحوث) الصادر في 4 ديسمبر 2007

20 كيلوغرام من اليورانيوم الصالح للاستخدام في الأسلحة وهذه الكمية كافية لصنع القنبلة النووية).

وفي نفس السنة وفي ديسمبر 2004 تمكن مفتشو الوكالة الدولية من الوصول لموقعين عسكريين إيرانيين هما (بارجين ولافيزان) وقد تبين أن الموقعين معدان للاختبار المتفجرات التقليدية وخزن عددا و مواد نقلت إليها من مواقع أخرى، كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية. وفي مارس 2005 رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتشي الوكالة. وفي نفس العام قام بتطوير منجم (سغاد) الذي يقع بالقرب من محافظة يؤد وسط إيران.

وعليه وأمام عدم وصول وكالة الطاقة الذرية في إقناع إيران في وقف جهودها من اجل الحصول على الوقود النووي ، واستمرار الضغوط الأمريكية التي تمثلت بمطالبة*مجلس المحافظين بإعلان انتهاك إيران لاتفاقية عدم الانتشار النووي، من اجل الحلول دون دفع إيران لنقطة ألا عودة كما حصل مع كوريا الشمالية تدخلت الدول الأوربية الثلاث : فرنسا، بريطانيا وألمانيا والتي عرفت ب "الترويكا الأوربية" مع إيران في محاولة لإقناعها بعدم المضي قدما في برنامج تصنيع الوقود النووي مقابل تعهدات أوروبية بتقديم كل المساعدات اللازمة من اجل تطوير تقنية استخدام الذرة من أجل السلام.ولقد «توصلت المفاوضات بين الترويكا الأوربية وإيران لإبرام صفقة21 أكتوبر 2003، أعلنت طهران قرارها الطوعي ب" تعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود وفقا لتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذه الأنشطة"غير أن قرارها المعلن هذا لم يحدد أمد التعليق ونطاقه»[1] (ص11 جاري سمور).

* مجلس المحافظين : يهتم بتحديد برامج الوكالة و ميزانيتها يضم 35 عضوا ، يتم توزيعهم في شتى أنحاء العالم : 4 من أوربا الغربية ، ثلاثة في شرق أوربا ، أربعة من إفريقيا ، اثنين من الشرق الأوسط.

[1] جاري سمور،**مواجهة التحدي النووي الإيراني** ، سلسلة محاضرات الإمارات مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية ،2006 ،طبعة الأولى، ص11

وفي عام 2005 وأمام وصول الرئيس *احمد النجاد للسلطة في إيران، ما زاد قلق الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى إن التفاهم مع إيران غير ممكن وذلك لدعمه للبرنامج النووي الإيراني من خلال حملته الانتخابية حول حشد الرأي العام الإيراني نحو ضرورة تطوير المجال العسكري والتأكيد لأحقية إيران من الحصول على القوة النووية.وكلمته أمام الجمعية العامة في 17ديسمبر 2005 أكد على حق إيران في إنتاج دورة وقود كاملة وأدان التفرقة النووية العنصرية للغرب في سعيه لحرمان إيران وغيرها من الدول النامية، وقد رفض المسئولون في الاتحاد الأوربي العرض الذي قدمه نجاد في دعوة شركات أجنبية لمشاركة إيران في تطوير قدراتها النووية[2].

ومنه استمرار في تصعيد الأزمة أمام إصرار الإيرانيين في استمرار في تخصيب اليورانيوم ورفض مقترحات روسيا لنقل عمليات التخصيب لأراضيها، وفي نفس السنة 11 افريل 2006 أعلن الرئيس احمد نجاد في مدينة مشهد عن انضمام بلده لمجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، ما أثار صدمة الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وغضب وكالة الطاقة الذرية التي لم تجد منفذا سلميا من منع إيران في استكمال نشاطاتها النووية.

في السنة 11 افريل 2006 أعلن الرئيس احمد نجاد في مدينة مشهد عن انضمام بلده لمجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، ما أثار صدمة الدول خاصة واشنطن وغضب وكالة الطاقة الذرية التي لم تجد منفذا سلميا من منع إيران في استكمال نشاطاتها النووية ، هذا أمام فشل الترويكا الأوربية الوصول لحل سلمي. عليه تدخلت الدول

* أحمد النجاد : الرئيس السادس للجمهورية الإيرانية تولى مهام رئاسة الجمهورية في 3 أوت 2005، وأعيد انتخابه في 12 جانفي 2009

[2] تقريركريزس جروب حول الشرق الأوسط ، **ايران هل ثمة مخرج من المأزق الأمني** ، رقم51ص 27

الست(5+1) في جوان 2006، و عبرت عن استعدادها التام للبدا بمفاوضات أخرى مع إيران التي شملت إغراءات لإيران نذكر منها منحها مساعدات في بناء مفاعلات تعمل بالمياه الخفيفة واتفاقيات مغرية فيما يخص المجال الاقتصادي، مقابل تجميد إيران لنشاطاتها النووية. لكن فشل أسلوب المفاوضات مرة أخرى مع طهران والدول الكبرى، لعدم قناعة إيران بالمقترحات المقدمة بحجة أنها غير مستندة لضمانات مرتبطة بتعهدات خاصة فيما يخص الاعتراف بحقوق إيران في تخصيب اليورانيوم.

هنا دخلت إيران مرحلة العقوبات الدولية لرفضها المقترحات المقدمة، وقد اصدر المجلس مجموعة من القرارات المتضمنة فرض العقوبات على إيران منه القرار1747الصادر 24 ديسمبر 2006 وتوالت القرارات إلا أنها لم تضعف إيران بل بالعكس فقد كثفت نشاطاتها بداية من عام 2008 و أعلنت على تطوير صواريخ متوسطة وبعيدة المدى، وفي نفس الوقت تأكد من سلمية برنـامجها وأن هذه العقوبات قد فتحت المجال للتصعيد، أما الولايات المتحدة التي رحبت بهذه القرارات.

إلا أننا نجد أن التقارير المقدمة من وكالة الطاقة الذرية تؤكد على مواصلة إيران سعيها في تطوير برنامج نووي ، منها تقرير في2012 الذي يحتوي على معلومات أن إيران تعمل على تركيب نحو 1000 جهاز في محطات تخصيب (نتطنز) و(فوردو)، وأيضا تقرير 2013 الذي يبين أن إيران شغلت 12.699 جهاز طرد مركزي في موقع (نتنز) منها 2255 جهاز شغل بعد صدور التقارير السابقة، ما يؤكد على عدم انصياع إيران للقرارات الغربية التي تقف ضد استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم.

ومنه استئناف المفاوضات بين الطرفين في 2013 حتى2014 نحو رغبة الأطراف الدولية لدفع الأزمة لمرحلة الانفراج والحلول دون ضربة عسكريـة أمريكية إسرائيلية للمنشات

الإيرانية ،التي سوف تهدد الأمن الخليجي من مآلات حرب رابعة. إلا أنه مع جلسات التفاوض المستمرة مع إيران و ضغوطات المجتمع الدولي عليها، توصلت إيران والدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للوصول لإتفاق تاريخي الذي شهدته مدينة لوزان السويسرية في أفريل 2015، الذي تضمن التزام إيران بتعليق أكثر من ثلثي قدرات التخصيب النووي الحالية و مراقبتها لمدة 10 سنوات مقابل رفع الحظر الاقتصادي والعقوبات الدولية المفروضة عليها[1]، بحيث مثل أرضية ممهدة لإتفاق جويلية 2015، الذي وضع حد لأزمة طويلة دامت بين واشنطن وطهران

أخيرا يمكن القول أن مرحلة المواجهة مع المجتمع الدولي اتسمت بالالتقاء على طاولة المفاوضات و فرض العقوبات في نفس الوقت، لكن العقوبات المفروضة على إيران من 2006 إلى 2014 لم تغير من السلوك الإيراني نحو تعليق نشاطاتها النووية،بحيث كانت دائما تؤكد على حقها في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية(The peace ful use of atomic energy)و ذلك بحسب *المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي، إلا أن تصريحات بعض القادة الإيرانيين تبين هدف مبهم لإيران و رغبتها في امتلاك أسرار القدرة النووية، ومن جانبها ترى واشنطن أنها فقدت حقوقها عندما قامت بإخفاء منشآتها، وهذا لا يعتبر سوى سبب تقره الولايات المتحدة علنيا، أمام تخوفها من تحول إيران لقوة إقليمية على الرغم العقوبات الدولية المفروضة على إيران، إلا أنها وجدت بعض المنافذ نحو تقليص عزلتها للحد من التأثيرات السلبية على اقتصادياتها كإجراء اتصالات واتفاقيات مع بعض

[1] شريف أسامة ، **اتفاق لوزان "فرصة" للخليج أم "رخصة " لإيران** ، مجلة دوت مصر ، 4 أفريل 2015

*المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 : يحضر تفسير أي حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يفيد إخلاله بالحقوق غير القابلة للتصرف التي تملكها جميع الدول الأطراف في المعاهدة في اعادة بث و استخدام الطاقة للأغراض السلمية دون أي تميز وفقا للمادتين الأولى و الثانية

الدول كدول الجوار الأسيوي، إفريقيا وتقديم إغراءات للشركات العالمية التي تتعامل معها في مجال النفط.

المبحث الثاني:

الأسباب الإستراتيجية لامتلاك إيران السلاح النووي.

لقد كانت طموحات طهران غالبة لدخول النادي النووي نحو جعل إيران كقوة إقليمية مهيمنة في منطقة الخليج العربي ذات دور متميز في غرب آسيا والمحيط الهندي وتأثير دولي عالمي وعليه سعت نحو تطوير برنامجها النووي.

فتنطلق التوجهات الإيرانية للحصول على برنامجها النووي أولا، من مصلحتها القومية، بحيث تستثمر موقعها الإستراتيجي وقوة اقتصادها للحفاظ على تلك المصلحة والتي تستمدها من ماضي امبراطوري فارسي عريق يسعى لتعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي. ثانيا، تصميم إيران على تطوير برنامج نووي من منطلق مفهوم العدل المرتبط بنظامها الإسلامي، والذي يدعم حق إيران في امتلاك برنامج نووي على غرار الدول الأخرى الرافضة لمسعى إيران النووي.

فالنظام الدولي عندهم قائم على سيادة الظلم، التميز ومنطق القوة وهذا ما يبرر عدم قبوله في التعامل مع البرنامج النووي. إلا أن إيران تؤكد وتصر على عدم التراجع أمام ما تسنيه حق نووي، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث لمعرفة الأسباب الإستراتيجية التي جعلت إيران تتمسك بتطوير استخداماتها للطاقة النووية وذلك بتقسيمه لعنصرين:

أولا- اتجاهات التفكير الاستراتيجي الإيراني :

ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على التحليل الدقيق لمتغيرات البيئة الدولية والإقليمية من المنظور الإيراني، ويقوم هذا التحليل على فرضية مفادها أنَ التحولات الدولية والإقليمية، شكلت العديد من التهديدات على نظام الحكم في إيران. حيث أنَ منطقة الشرق

الأوسط أصبحت تمثل مركز اهتمام ومحط أنظار الغرب بعد انهيار الإتحاد السوفياتي عام1991م، وأصبح العالم الإسلامي يتعرض لهجمات و مؤامرات عديدة. لذا تتدرج عملية تطوير القدرات النووية، ليس ففقط باعتباره جانبا مهماً في علاقات البلاد الخارجية، ولكن أيضا كأحد العناصر المهمة المحددة لهوية إيران الوطنية، ومع دلك فقد تغيَرت الأسباب التي دعت طهران لامتلاك السلاح النووي وأصبحت أكثر نضوجا. وخلال رئاساتي، هاشمي رافسنجاني 1989-1997 ومحمد خاتمي 1997-2005 كان ينظر للأسلحة النووية، على أنَها أدوات للردع ضدً الولايات المتحدة الأمريكية و نظام صدام حسين. أماَ النخبة المحافظة الحالية ، بما فيها الرئيس أحمدي نجاد والحرس الثَوري فترى، الأسلحة النووية وسيلة حاسمة لضمان التَفوق الإيراني في المنطقة بمعنى: وجود إيران قوية يتطلب، وجود بنية تحتية نووية قويَة وواسعة النَطاق. ولذا ترتكز السياسة الخارجية الإيرانية، على وضع غيران على القيام بأدوار متعددة تبدأ: بالمشاركة في ترتيبات امن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة غرب أسيا و كدا تعزيز استقلالهم ومكانته الدولية.

1-اتجاه منطقة الخليج:

بإلقاء نظرة متعمقة على تاريخ إيران، يلاحظ دائما أنَها كانت تنظر إلى تميزها الحضاري والثقافي وتعدادها السكاني وطموحاتها القيادية في المنطقة. كدعائم تؤهلها للاضطلاع بدور إقليمي متميز. ولدا تطالب إيران باستمرار، في أن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة، لتحقيق الأمن والاستقرار بين ضفتي الخليج، على اعتبار أنَ منطقة الخليج العربي تنقصها الخبرة الإستراتيجية المستقلة، التي تساعد صنَاع القرار على فهم بيئتهم. ولتكريس هدا الدور، تعتمد إيران على احتواء العراق من ناحية والمصالحة مع دول الخليج من ناحية أخرى من خلال البقاء على حالة (اللاحرب واللاسلم) مع العراق، حيث نجد أنَه أبان أزمة الخليج الثانية(1990)(1991)، بانكسار قوة العراق

العسكرية، أصبح النظام الإيراني يتمتع بهامش من حرية الحركة في المنطقة مع قبول العراق باتفاقية الجزائر [+] لتحييد القوة الإيرانية الأزمة. كما لم تنتقد بالشدة المطلوبة الحرب الأمريكية على العراق في(2003)، حيث أنَ إضعاف العراق أمر لازم لإبقاء على توازنات القوى في المنطقة، ولذا نجدها تجيد اللَعب على أرض العدو من خلال، ممارساتها لأعمال منفضة[1] الحدة ضدَ العراق مند احتلاله إلى يومنا هدا. وفي نفس الوقت، استغلَت الخلافات العربية– العربية، في ضل ما ساد من تداعيات انتهاء حرب الخليج الأولى والخوف الخليجي من القوة العراقية، في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي، حيث بدَلت إيران من استراتجياتها اتجاه منطقة الخليج، بعد ما كانت تعتمد على مبدأ تصدير الثورة مند نجاح الثورة الإسلامية في (1979)، اعتمدت في التسعينات، على تكتيك آخر يقوم على التبادل التجاري وفتح الحوار مع الدول الخليجية، خصوصا والعربية عموما.

حيث دعت إيران على لسان وزير دفاعها في عهد خاتمي، الدول الخليجية، إلى وضع إستراتجية أمنية مشتركة تحقق أمنا دائما في المنطقة، وأنَ إيران مستعدَة لتوقيع معاهدة دفاعية أمنية مع الدُول الخليجية، تتضمن معاهدة عدم الاعتداء. لكن هده العلاقات اقرب ما يمكن أن توصف به المد والجزر، حيث يسودها التعقيد والتَشابك من خلال ردود الفعل بين الطرفين. ويظهر دلك بوصول المحافظين للحكم بقيادة أحمدي نجاد في (2005) وترسخ وجودهم في البرلمان في (2008) حيث أعادوا شعارات الثورة الإسلامية، بالترافق مع حركة تصنيع عسكرية إيرانية في مجال الصواريخ بعيدة المدى، ما زاد من المخاوف الخليجية اتجاه نوايا التسلح النووي الإيراني، حيث يتصدر البرنامج النووي، أجندة عمل مجلس التعاون الخليجي في قمة (26) التي عقدت في أبو ظبي في ديسمبر(2005)

[*]- اتفاقية الجزائر: هي اتفاقية وقعت بين إيران و العراق في 06 مارس 1975 بين نائب الرئيس العراقي صدام حسين وشاه إيران برعاية الرئيس الجزائري هواري بومدين، و قام العراق بالتنازل عن حقه في الاتفاقية عام 1992. [+]

[1]- عزت عبد الواحد سيد، **أمن الخليج العربي في التسعينات**، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية صفحة10-13

حيث استقطبت هده القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هده القمة. وهو ما عبر عنه الأمين العام للمجلس التعاون الخليجي في قوله: {أنَ مجلس التعاون، لا يريد سباقا نوويا في هده المنطقة، وأنَ المجلس فزع بشدَة عن دلك}.[1]

فامتلاك إيران، لإمكانية صنع القنبلة النووية يساعد على تعزيز مكانتها الإقليمية على مستوى الخليج والشرق الأوسط. وتصبح أكثر عدوانية لتحقيق مصالحها القومية في الخليج، والشرق الأوسط[2]. وتصبح أكثر عدوانية لتحقيق مصالحها القومية في الخليج، وستكون أكثر ترهيبا في مطالبها للتعاون الإقليمي الذي قد يشمل مجالات عدَة، تتراوح[3] بين المطالبة بأسعار مرتفعة للنفط وبسياسات أكثر تشدُدَا ضدَ إسرائيل بهدف استعادة موقعها الإستراتيجي في منطقة الخليج.

2 اتجاه منطقة غرب آسيا:

لقد أوجد انهيار الإتحاد السوفيتي سابقا، فرصة ذهبية لإيران في الخروج عن طوق الحصار الأمريكي المفروض عليها عبر التَحرك نحو آسيا الوسطى، وإيجاد أرضيات مشتركة معها على الصعيدين الاقتصادي والثقافي. بعيدا عن شعارات الثورة الإسلامية التي لطالما شكلت هاجسا لدى أصدقاء إيران، قبل أعدائها حيث تعدُ إيران نفسها القوة المرشحة للقيام بدور قيادي في المنطقة، لاعتبارات حضارية و دينية و فضلا عن دلك الإستفادة من

[1]- سعد مجبل فلاح الهبيدة، **البرنامج النووي الإيراني و أثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية(2003-2012)**، جامعة الشرق الأوسط2012 صفحة51-52

[2]- عبد الله سعد العتيبي،**الأزمة الأمريكية الإيرانية و أمن الخليج العربي: دولة الكويت حالة دراسة**، جامعة الشرق الأوسط 2012 صفحة20

[3]- ديمتري سوسلوف، **الصراع على النفوذ يحتدم في آسيا الوسطى**، جريدة الغرب دراسات و أبحاث، العدد 1991، الإثنين 16-06-2014 ،السلسلة37 صفحة1.

العوامل الضاغطة للجغرافية السياسية الإيرانية، حيث تعدُ إيران حلقة وصل بين الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ووسطها، ويحقق هدا الدور لإيران مصالح عديدة أبرزها:[1]

1-محاولة منع احتمالات تفجر الصراع على النفودين، روسيا و إيران أو تقليصها إلى الحد الأدنى.

2-المساهمة في السيطرة على الصراعات العرقية أو الإيديولوجية أو القومية التي يمكن أن تمتد إلى إلى داخل الأراضي الإيرانية، أو تسبُب في تدفق المزيد من اللاجئين إلى إيران.

3-ربط الإقتصادات الجديدة للمنطقة، بالاقتصاد الإيراني من أجل دعم الدخل القومي، حفز التنمية المحلية وإيجاد بدائل للاعتماد على النفط.

4-تعزيز النفوذ الإيراني، بطريقة التي تؤدي إلى إثارة المعارضة النشطة من جانب الروس أو من جانب أنظمة الحكم في هده الجمهوريات.

5-تكوين كتلة إقليمية قوية في القطاع الأوسط من العالم الإسلامي، بحيث تكون إيران في القلب منها وأنَ هده الكتلة تشمل الهضبة الإيرانية، وآسيا الوسطى والخليج.

وتبرز أهمية امتلاك إيران لسلاحها النووي، على تعزيز مكانتها ووزنها السياسي إقليميا ودوليا. وزيادة التأثير على النفوذ الإقليمي الإيراني، وكذلك في المنظمات الدولية أو زيادة مكانتها في حركة التفاعلات الدولية، فمن المعلوم أنَ إيران بحاجة لهدا التعزيز لأنَها تعيش في وسط منطقة تمتلك قوى نووية، حيث توجد إسرائيل إضافة إلى امتلاك الهند وباكستان الأسلحة النووية أو على الأقل لديها القدرة على تصنيع مثل هده الأسلحة.

3-اتجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية:

[1] جمال سند السويدي، **إيران و الخليج البحث عن الاستقرار**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1998، الطبعة الثانية، صفحة264

إن في حدوث مواجهة، بين إيران و القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة من ناحية أخرى سوف تكون دول الخليج ضحيتها الأولى، سوف تعيد التذكير بما حدث خلال الحرب العراقية–الإيرانية عام 1980و يلاحظ في هدا الشأن أنَ إيران تمتلك قدرات بشرية واقتصادية وعسكرية كبيرة وأنَه ليس من السهل إخضاعها عسكريا يضاف إلى ذلك العامل الإيديولوجي والنفوذ الإيراني لدى الشيعة في دول الخليج، بل في سائر العالم الإسلامي. وخاصة ما ولَده الإعجاب بالمقاومة اللبنانية، التي تصدَت للعدوان الإسرائيلي في يوليو2006 المدعومة من طرف إيران بشكل مباشر وسوريا بصورة يومية[1]. ويظهر جليا أنَ إيران، تعمل بإصرار وتصميم عجيب وعازمة على انتهاج مبدأ التشدد في برنامجها النووي من خلال الاعتماد على عدَة محاور أهمُها:

1–الرهان على صلابة الوضع الإيراني الداخلي.

2–التغيرات الإقليمية الجديدة، التي حدثت في المنطقة والتي أصبحت في صالح إيران، كسقوط طالبان في أفغانستان وصدام حسين في العراق. وبالتالي تواجدها المباشر في هده الأخيرة (العراق). فقد أصبحت إيران رقما صعبا اتجاه العديد من الملفات الإقليمية الساخنة، هده الملفات يتعلق الجزء منها بالشرق الأوسط، باعتمادها على ورقة (حزب اللَه) وفي الخليج، و كدا دول آسيا الوسطى من ناحية أخرى.

3–كما تأخذ في الاعتبار، على أنَ وواشنطن في نهاية المطاف ستلجأ للقبول والتعايش مع إيران النووية، كما قبلت قبل دلك بهند نووية، وباكستان وكوريا الشمالية التي نجحت في استكمالها البرنامج النووي، رغم ما واجهته من صعاب. فكل هده الملفات، تتماشى مع المصالح السياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية التي بات عليها إمَا أن تلغي إيران لكي تحافظ على هده المصالح، أو على الأقل أن تضع لها بعض الاعتبارات في

[1]- حسام سويلم،**المواجهة القائمة و المحتملة بين إيران و دول الخليج**، المركز العربي للبحوث و الدراسات، ديسمبر2013 ، صفحة18-19.

سياستها، مما عزز من الوضع الإقليمي لإيران باقتناعها أنَ ما حصل للعراق يمكن أن يحدث معها.

ونجد أنَ أهداف المشروع الإستراتيجي، الإيراني اتجاه الغرب عموما وإيران خصوصا تتمحور:[1]

-الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

-الحصول على دور أساسي، كقوة إقليمية أساسية مهيمنة في منطقة الخليج العربي ضمن إطار نظام عالمي في طور الظهور.

-إرغام أمريكا وأوروبا، على إعطاء إيران ضمانات أمنية مستقبلية

-الحصول على القدرات النووية، دون تصنيع القنبلة النووية حاليا، أي أنَ طهران تريد أن تمتلك الإمكانيات التي تستطيع عبرها تصنيع قنبلة نووية في فترة زمنية قصيرة جدًا في حال شعرت بتهديد استراتيجي من أي قوة عظمى[2].

ثانيا: الإدراك الإيراني لأمن الخليج.

مند أن بدأت إيران تلعب دورا رئيسيا في مجريات السياسة بمنطقة الخليج وهي لم تنفك، عن متابعة مسألة الأمن الخليجي وطرحها ضمن سياقات السياسة الأمريكية والمصالح الذاتية التي لم تتناقض في أبعاده مع هده السياقات،فادا كانت في العهد الشاه تلعب شرطي الخليج كحارس على المصالح الأمريكية في المنطقة فإنَه بقيام الثورة الإسلامية 1979 والقيادة الإيرانية تسعى إلى رسم الخريطة الأمريكية مستعينة بكل ما لديها من مرتكزات دينية، عقائدية وفكرية وسياسية مع ما تيَسر من الحركة الاقتصادية وما يؤكد التغير في مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي الذي جاء كنتيجة لقيام الثورة عام 1979 هو اندلاع ما

[1]- سعد مجبل فلاح الهبيدة،مرجع سابق ، ص53-54 .

[2]- د.أمين المشاقبة،**التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة1990-2009)**، الأردن،(عمان)، الطبعة الأولى، 2012 ، صفحة 07.

عرف بحرب الخليج الأولى أي الحرب العراقية الإيرانية التي كانت تهدف إلى تغيير موازن القوى الإقليمية في المنطقة من خلال محاولة كلا الطرفين الأساسين في الإقليم إضعاف الطرف الآخر وفرض مفهومه الخاص للأمن الإقليمي الخليجي[1].

بانتهاء أزمة الخليج الثانية شرعت إيران في استغلال ظروف الحرب والأزمة لتبعد العراق عن دوره الإقليمي ولتفتح صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما السعودية والكويت وهدفت دول المجلس من جانبها إلى موازنة القوة والخطر العراقي وهكذا استأنفت[2]، معظم دول مجلس التعاون الخليجي علاقاتها الدبلوماسية مع إيران مع مطلع عام 1991 ودب الدفء في العلاقات بين الرياض وطهران من خلال الزيارات المتبادلة للمسؤولين في البلدين[3]، وكذلك الحال بالنسبة للكويت والإمارات ويمكن القول أنَ إيران طوَرت رؤية متكاملة حول الإشكالية الأمنية في منطقة الخليج العربي بدافع:

-العداء المستحكم بين طهران وواشنطن مند الثورة الإسلامية 1979 وهو العداء الذي ستكون دول الخليج أول ضحاياه في حال حدوث مواجهة عسكرية أمريكية إيرانية.

-التواجد العسكري الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد عام 2003 بدعوى المحافظة على المصالح الحيوية وحماية أمن إسرائيل والقيام بدور الموازن للقوة العسكرية الإيرانية. ولذا عقب انتهاء حرب الخليج الثانية فإنَ الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في الخليج قد تبلورت في الأبعاد والمبادئ الآتية:

---

[1]- عبد الله فالح المطيري ،مرجع سابق ص 99-100

[2]- وضحة ذبيان غنام المطيري، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن الخليج2003 / 2011** ، جامعة الشرق الأوسط ، 2010 /2011، ص73-74

[3]- طايل يوسف عبد الله العدوان،**الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و ايران نحو الشرق الأوسط**، مرحلة ما بعد الحرب الباردة:1999-2008)، الأردن،(عمان)،2012، الطبعة الأولى،ص178-179.

1-أنَه ينبغي أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمي في المنطقة، إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، وأن تضمن استقلال دول الخليج نفقات إعداد هذه الترتيبات.

2-ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية في قضايا أمن الخليج

3-إن مسألة الأمن في المنطقة، هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثمَ فانَ أي منظمة أو نظام قوي لابدَ أن يدخل إيران طرفا أساسيا فيه.

4-ضرورة التعاون الشامل بين دول المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تمهيدا لتحقيق الأمن بأبعاده كافة[1]، وإخلاء الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية وكذلك الأسلحة الغير التقليدية، النووية والكيماوية والبيولوجية.

5-الاستفادة من وجود أقليات شيعية، في دول الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية، عبر مشروعات تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.

6-صبغ دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور في إطار المواريث الدينية لشعوب و دول المنطقة العربية.

7-حرصت دائما على إعادة طرح رؤيتها للأمن الإقليمي الخليجي، عبر زيارات المسئولين الإيرانيين ولقاءاتهم مع القادة والمسئولين الخليجيين، وقد انصبَ هذا الحرص نحو المطالبة بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك تستهدف السلام والأمن في المنطقة من خلال مجالات متعددة من التعاون منها ترتيبات دفاعية وعسكرية وإجراءات ومناورات مشتركة ومكافحة الإرهاب و تهريب الأسلحة ومن هذا التصور وضعت إيران عدة بدائل تتمثل في:

-مشروع6+2+1+1: أي مشروع أمن يضم دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران وسوريا ومصر.

[1] أمين المشاقبة، مرجع سابق ، صفحة 178-179 .

-إقامة تحالف بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وهو ما دعا إليه الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رافسنجاني لمواجهة الخطر الإسرائيلي، وهذا ما أراد تأكيده الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لدى مشاركته في الدورة 26 لمجلس التعاون الخليجي في كانون الأول 2007.[1]

وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، تحولت إيران إلى قوة سياسية وعسكرية إقليمية مهيمنة بعد أن غابت حالة التوازن العسكري في الإقليم الأمر الذي أفرز عن مظاهر لدور إقليمي إيراني يؤدي أدوارا ويخلق مؤثرات في حالة الأمن الخليجي، هذا الأمن الذي يستند إلى قوة العراق الغائبة منذ سنوات وذلك لم يؤدي سوى إلى تعزيز نفوذ إيران الإقليمي، هذا النفوذ كان أحد أوجه التعبير عن المنظور الإيراني اتجاه الأمن الإقليمي حيث أصبحت إيران رقما صعبا في المعظم، إن لم يكن لكل الملفات الإقليمية المطروحة على منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يظهر في نفوذها في العراق، وكذا الحضور القوي في المرحلة الراهنة داخل بعض الدول الخليجية لاسيما تلك التي تحتوي على نسبة كبيرة من الشيعة مثل البحرين70 ٪ وهو الأمر الذي توظفه طهران لخدمة مصلحتها القومية. ويشرح وزير الخارجية الإيراني الأسبق علي أكبر ولاياتي منطق إيران في هذا بقوله:إن جمهورية إيران الإسلامية لديها اعتقاد راسخ في أهمية التعاون الإقليمي باعتباره دليلا على الجدية والريادة في تنمية العلاقات الثنائية والثلاثية ومتعددة الأطراف كسبيل وحيد لضمان السلام والاستقرار والأمن في المنطقة....[2]

ومن الأمثلة الأخرى على المشروعات الإيرانية لصياغة ترتيبات جديدة لأمن الخليج بعد حرب العراق تلك المقترحات التي أعلنها حسن روحاني ممثل مرشح الجمهوريات

[1]- طايل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق ، ص137.
[2]- وضحة ذبيان غنام المطيري، مرجع سابق، ص74.

الإسلامية في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني.¯ فقد دعي روحاني في اقتراح قدمه في اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي في الدوحة نسيان 2006 ، على وضع ترتيبات جديدة في الخليج من أجل تحقيق التعاون والأمن والتنمية في المنطقة،¯ وترتكز الإستراتيجية للموقع على ما يلي:

-تشكيل منظمة الأمن والتعاون في الخليج تضم الدول الست في مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى إيران والعراق استنادا إلى المادة (08) من قرار مجلس الأمن رقم(598).

-وضع ترتيبات أمنية مشتركة في إطار نظام الأمن الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب التطرف والطائفية والجرائم..... الخ

-الإلغاء التدريجي للقيود المتعلقة بالتعاون في المجالات السياسية، الاقتصادية والثقافية باعتبارها هدفا نهائيا.

-إعداد خطة لضمان طاقة المنطقة وتصديرها من أجل ضمان مصالح دول المنطقة واستقرار أسواق الطاقة العالمية.

-بناء الثقة بين دول المنطقة في القضايا النووية والتحقق من البرامج النووية الأخرى في إطار الإجراءات الطوعية وغير المنطوية على التدخل.

-تأسيس كونسرسيوم مشترك للتخصيب بين دول المنطقة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

-إنهاء سباق التسلح في المنطقة لتوفير المصادر اللازمة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

-انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة و ضمان الأمن الكامل من قبل دول المنطقة.

المبحث الثالث:

أهداف إيران لامتلاك القدرات النووية

يعتبر البرنامج النووي الإيراني، واحد من أهم المواضع الساخنة التي حازت على الاهتمام الدولي خلال السنوات الأخيرة، وما يزال هذا البرنامج يثير جدلا حول الأهداف والدوافع التي تحركه سواء في العهد الإمبراطوري أم في العهد الثوري. بالرغم من تشديد طهران على أنَ برنامجها النووي يقتصر على الجوانب المدنية للطاقة النووية وأنَ تخصيبها لليورانيوم هو للأغراض السلمية وليس للاستخدام العسكري.

أيَا كانت دوافع إيران النووية سلمية كانت أم تسلحيه فالثابت عمليا وتقنيا أنَ نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة منخفضة من 3,5٪ إلى 20٪ يعني انتفاء السؤال حول قدراتها النووية، وتأكيد امتلاكها لبنية نووية ومعرفة علمية و خبرات تكنولوجية وتطبيقية سعت لبنائها منذ 30 عاما مثل إنشاء مفاعلات قوى لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه والتي تبدو سلمية حتى الآن ولكنها تتبع الاستخدام المزدوج مثل اليورانيوم المتعدد النظائر أو المواد الانشطارية الخاصة كالبلوتنيوم (239) إضافة إلى مصانع إعادة المعالجة و فصل نظائر اليورانيوم ومصانع إنتاج الماء الثقيل ويظهر ذلك جليا في إعلام إيران في 11 أفريل 2006 أنَها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم على أساس الضوابط الدولية.

1) مبررات إيران لامتلاك القدرات النووية.

2) أبعاد إيران لامتلاك القدرات النووية.

أولا: مبررات إيران لامتلاك القدرات النووية.

تتدرج عملية تطوير القدرات النووية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية، على الأصعدة الإقليمية والدولية، كما تتدرج ضمن برنامج متكامل لإعادة بناء

القوات المسلحة الإيرانية. فيما يلي نستعرض الأطراف المحيطة التي دفعت إيران لإعادة التفكير في برنامجها النووي[1].

1-**على الصعيد الداخلي:** هناك عدَة مبررات وأسباب ذات صلة بهذا التحليل وهي كالآتي:

-تناقض شرعية النظام الإيراني، نتيجة لسياسته السلطوية والخلل الاقتصادي وغياب الشفافية، إضافة إلى ملفات حقوق الإنسان والمرأة والبطالة وانتشار الفساد.الذي تشكل هاجسا للنظام الإيراني، إلى الحد الذي أصبح معه نجاح النظام في استكمال البرنامج النووي، بمثابة استرداد لشرعيته و يظهر ذلك جليا في وصول أحمدي نجاد إلى السلطة في 2005، واستعادته إلى حد ما السيطرة على النظام العام عقب، الاحتجاجات الواسعة النطاق التي أعاقت الانتخابات الرئاسية في السنة الماضية وقد أظهر تشددا بخصوص العديد من الملفات الإقليمية والدولية[2]. وتزداد حدة الصراع بين التيارين المحافظين والإصلاحيين، وأن البرنامج النووي الإيراني أصبح مشروعا إيرانيا قوميا لا يعدُ ضمن قضايا الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين[3]. حيث أنَ امتلاك البرنامج النووي، يزيد من قدرة إيران على حماية مكتسباتها القومية، ومنها المفاعل النووي والسيطرة على الخليج العربي، وبالتالي الأسلحة النووية سوف تحمي النظام الإيراني الحالي وتردع الولايات المتحدة الأمريكية عن محاولة تغييره.

---

[1]- جريدة البينة الجديدة، **المعادلة الإقليمية: هل تتغير السياسة الإيرانية في المنطقة إذ ما امتلكت القنبلة النووية،** العدد1879، نوفمبر2013، صفحة01.

[2]- بول روجرز،(مجموعة أوكسفورد البحثية)، **العمل العسكري ضد إيران التأثير والتداعيات،** سلسلة ترجمات الزيتونة(58)، تموز/يوليو2010 ،صفحة05-06.

[3]- مجلة واشنطن كورانيلا الفصلية،**الملف النووي الإيراني: خيار اسرائيل العسكري،** يناير2010 ترجمات الزيتونة(42)، صفحة 03.

-أنَ الحرس الثوري الإيراني، يعمل بشكل متزايد كدولة داخل دولة، ويكاد يكون من شبه المؤكد أنَه سيسعى للاستفادة من أية أزمة خارجية كبرى، وبالتالي فإنَ إسرائيل، بشن هجوم على المنشآت النووية وما يتصل بهاو سوف يكون ذات قيمة سياسية حقيقية للقيادات الإيرانية، وخصوصا قيادة الحرس الثوري .....

داخل إيران، متفوقون على أنَ، أيُ هجوم على البلد يؤثر بدرجة عالية في الوحدة السياسية التي ستضم تحت جناحها جميع ألوان الطيف السياسي و الشعبي الإيراني.

2-على الصعيد الإقليمي: إن التطورات الإقليمية، التي شاهدتها الدول المحيطة بإيران دفعت هذه الأخيرة إلى إبداء المزيد من التشدد في برنامجها النووي، من هذه التطورات يمكن أجمالها فيما يلي: حرب الخليج الثانية 1990-1991 والاعتقاد السائد لدى القيادة الإيرانية، على تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من هزم الجيش العراقي في غضون أيام، في حين أن إيران لم تستطيع هزيمته لمدة 08 سنوات وهو ما يعني أن الجيش الإيراني لن يستطيع أن يواجه الولايات المتحدة الأمريكية، إذا ما تعرض لهجوم منها من جهة ومن جهة أخرى نجد انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في كل من العراق والخليج، وتمركزها كذلك في دول آسيا الوسطى والمحيط الهادي، ففي المحيط المتاخم لإيران تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بوجود عسكري واسع في الكويت، البحرين وقطر، إضافة إلى الأسطول الخامس الذي يتحكم بمياه الخليج الفارسي وبحر العرب وهي قوة ساحقة على عكس البحرية الإيرانية[1]. وفي الشرق، نجد الولايات المتحدة الأمريكية قد انتشرت بقوة في أفغانستان وأصبح لها قاعدتان دائمتان الآن في بجرام قرب كابول وفي كندهار بالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية جديدة واسعة بالقرب من مدينة هرات، التي تقع غرب

[1]- وسام الدين العلكة، **الغموض النووي الإيراني، حلقة من حلقات الحرب النفسية الدائرة بين إيران و الدول الغربية**، مارس2012، ص 04.

أفغانستان والقريبة من الحدود الشرقية لإيران، خصوصا تلك القريبة من حقول وأنابيب النفط في حوض بحر قزوين.

كما تعتبر إيران، أنَ تكديس الأسلحة التقليدية و سباق التسلح الذي حصل في منطقة الخليج العربي، يشكل خطرا على أمنها. على اعتبار أنَ إيران توجد في محيط نووي ما يجعلها معرضة لخطر الحرب من طرف كل من باكستان، الهند من الشرق، روسيا من الشمال، وإسرائيل من الغرب.إضافة إلى ما سبق، نجد أنَ إيران محاطة بعدد من النزاعات والأمن السائد في دول الجوار خاصة ما يتعلق بالأقليات كالأكراد في العراق وتركيا والنزاع حول الأرمن في أرمينيا وأذربيجان. على اعتبار أنَ المجتمع الإيراني يضم أقليات أرمينية وكردية قد تتأثر بصراع الأقليات، وهو ما يشكل مصدر قلق حول احتمال انتقال هذه النزاعات إلى داخل الحدود الإيرانية، وكذا مشاكلها الحدودية مع باكستان، الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية التي تهدد أمنها[1].

وأخيرا نجد أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان و تغيير صدام حسين في العراق وإصرار إدارة بوش على العداء مع إيران، تحت ذريعة أو اعتقاد إيران أنه لو لم تمتلك كوريا الشمالية السلاح أو التكنولوجية النووية لأصبح حالها كحال العراق، فلماذا تصنيفها في محور الشر وضمن الدول الراعية للإرهاب مع قبول واشنطن بفكرة التعايش النووي لها دون الإطاحة بنظامها؟. و كذا الإطاحة بمعمر قذافي في ليبيا، وهجوم الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا على النظام السوري بعد الربيع العربي، عزز عن رفض إيران لقبول أية تسوية مع الغرب فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

[1]- -عرجون شوقي،**المشكلة النووية في الشرق الأوسط و انعكاساتها على استقرار المنطقة**، جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة)،2006-2007 ،ص 171.

3-على الصعيد الدولي: انهيار الإتحاد السوفيتي السابق، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في قمة النظام الدولي، وتبنيها سياسة عدوانية اتجاه إيران بإتباعها سياسة الاحتواء المزدوج، طول فترة إدارة بيل كلينتون والتي زادت حدتها اثر الانقلاب المفاجئ ضد إيران بشن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، هجوما عنيفا ضد إيران، بتصنيفها في محور الشر وضمن الدول المارقة والراعية للإرهاب. وكذلك سلسلة العقوبات التي فرضت عليها من طرف الأسرة الدولية، ومعانات إيران من انعزالية إستراتيجية إقليمية ودولية تشعرها دائما بفعل الانتماء المذهبي والاقتراب القومي ما جعل إيران تدرك أن ضمان البقاء وردع الخطر لن يأتي دون حيازة قدرة نووية[1].

كما تجد أن، الوضعية القانونية السلمية للبرنامج النووي الإيراني يشكل ورقة ضغط ومبررا قويا لإيران في الدفاع عن نفسها لمواصلة هذا البرنامج، ذلك أنها تستند إلى المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار والتي تكفل لها الحق في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ولم تخترق بنودها منذ أن وقعت عليها سنة 1970، مع عدم وجود أي دليل يثبت النوايا العسكرية للبرنامج[2].

ثانيا: أبعاد امتلاك السلاح النووي من قبل إيران.

تختلف أهداف الدول و دوافعها للحصول على القدرات النووية، فالبنسبة لإيران تتحول سياساتها النووية في إطار مجموعة معقدة من الدوافع والنوايا بعضها معلن وبعضها الآخر كامن ومكتوم، إلا أن المسئولين الإيرانيين يشددون دوما على أن البرنامج النووي الإيراني

[1] -عرجون شوقي، مرجع سابق، ص 171-175.
[2] - عبد الله سعد العتيبي، مرجع سابق، ص33.

يندرج فقط في الرغبة في الإفادة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالرغم من أن بعض القادة الإيرانيين أطلقوا في بعض الفترات تصريحات تعكس الاهتمام الواضح بإنتاج السلاح النووي. لذلك يرى العديد من الباحثين و الخبراء أنَ الأسئلة حول ماهية البرنامج لم تعد معلقة في فضاء الاحتمالات الرمادية ما بين قوسي الشك واليقين وطبقا للدوافع التي جعلت إيران تواصل إصرارها العنيد على تخصيب اليورانيوم بوصفه معركتها الكبرى التي بدأت حلقاتها الأولية منذ فاتحة القرن(21) واتسعت في السنوات السبع الأخيرة ولا تزال تتفاعل تطوراتها حتى لحظة تدوين هذه الكلمات[1]. حيث أصبح لدى إيران أكثر من سبعة مفاعلات نووية معتبرة أهمها موقعي بوشهر بطاقة(2×1200) ميغاواط وموقعي دار خوفين بطاقة (2×935) ميغاواط. و موقعي غورغان بطاقة (2×440) ميغاواط وتمكنت من التحكم في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بنسب معتبرة، ولعل تمت دوافع وأبعاد وراء سعي إيران لامتلاك والحصول على السلاح النووي والتي تتراوح ما بين الدوافع الاقتصادية والعسكرية، الأمنية..... الخ وهي كالآتي:[2]

-**الدوافع الاقتصادية:** تهدف إيران إلى تأمين 20٪ من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد من الطاقة النووية لاسيما في ضوء الزيادة السكانية المطردة والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد التي تسير قاطرة اقتصادية بوتيرة تصل إلى 05٪ سنويا من أجل تقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي لزيادة صادراتها النفطية و ضمان الحصول على المزيد من عائدات العملة الصعبة، وفي ضل سياسة أشمل تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة عدا النفط الذي سينضب يوما ما[3]. كما نجد أن إيران أنفقت جزءا كبيرا من الثروة القومية خلال فترة حكم الشاه لشراء هذه المعدات، لذا تم التشديد على النفقات والاهتمام بالبرنامج حتى لا

[1] أحمد ابراهيم محمود،**البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع اعسكرية و التطبيقات السلمية**، ص2

[2] عبد الستار عز الدين محمود الراوي،مرجع سابق، صفحة10

[3] - رائد حسن عبد الهادي حسنين، **البرنامج النووي و انعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي(1979-2010)**، جامعة الأزهر(غزة)، 2011، صفحة10

تنتهي المقدرات التي صرفت عليه هدرا بالرغم أنَ المفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة.

-**الدوافع العسكرية والأمنية:** فثمة ما يشبه الإجماع على أنَ حيازة السلاح النووي يعد هدفا ذهبيا، استنادا إلى أنَ الفكر الإستراتيجي الإيراني ركزَ بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية وما تلاها في جغرافيا السياسة الدولية وما رافقها ونتج عنها من الحروب العدوانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الناتو، فكان على طهران طبقا لعقيدتها العسكرية (اليقظة الدائمة)، أن تستعيد لأية احتمالات في المستقبل، كما أنَ إيران استنتجت أنها لا يجب أن تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم بالالتزامات الدولية[1]. لذلك فان هدف إيران لتحقيق أحد الاحتمالات أو ربما كليهما:

×يتعلق بموضوع الردع والذي غالبا ما يكون موجها ضد الدول النووية الأخرى التي تقع ضمن الدائرة الإقليمية لإيران ومنها إسرائيل والهند وباكستان.

×ربما يأتي للمقايضة وللابتزاز الذي سيوجه للدول غير النووية في المنطقة وفي مقدمتها دول الخليج العربي التي تعاني من خلل استراتيجي كبير في العديد من الأصعدة مقارنة بقدرات إيران[2].

-**العمل على إيجاد التوازن مع إسرائيل:** إحدى الدوافع المهمة وراء امتلاك إيران للقدرات النووية هو رغبتها في اللحاق بركبة القوى الإقليمية المجاورة لها، كإسرائيل حيث تمتلك هذه الأخيرة القدرة النووية القادرة على تدمير المنطقة بأكملها، لامتلاكها التقنية متطورة في المجال النووي. كما أن سعي إيران لامتلاك السلاح النووي يعبر بشكل عام عن رفضها لسياسة ازدواجية المعايير التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا حيث تغض

[1]- د.وسام الدين العلكة، مرجع سابق، صفحة139.
[2]- عزت عبد الواحد سيد، **أمن الخليج العربي في التسعينات** ، مركز دراسات السياسية و الإستراتيجية، صفحة7-8

الطرف عن مطالبة دولة من دول منطقة الشرق الأوسط بتطبيق التفتيش الدولي على المنشآت النووية في إسرائيل أو على الأقل المطالبة لإسرائيل بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية[1]. ومن المعلوم أن إيران تقع وسط محيط إقليمي نووي يمتد من إسرائيل غربا وعبور الشرق حيث الهند وباكستان، على اعتبار أن توازن القوى يشكل مصدر للاستقرار الدولي والإقليمي وبالتالي تحقيق التوازن النووي لا تجرؤ أية دولة في المنطقة على القيام بعدوان على إيران، كما أن بعض المحللين العرب والخليجيين يدافعون عن حق إيران في تملك النووي من منطق أن إسرائيل تمتلك السلاح النووي ولا أحد يحاسبهما فلما تحاسب إيران؟ وهي تريد تحقيق التوازن الذي يخدم مصالحها ومصلحة الدول العربية أيضا.

-**عداء أمريكا لإيران:** بدأ العداء الأمريكي لإيران في عام 1979 اثر نجاح الثورة الإسلامية في إيران وفي المقابل خسرت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الحيوية في إيران نتيجة لتقويض نظام الشاه آنذاك، بذلت كل ما في وسعها للحيلولة دون وصول اليساريين الإيرانيين الموالين لموسكو إلى السلطة في طهران، لأن ذلك سيكون بمثابة انتصار كبير للمعسكر الشيوعي السوفيتي على حساب المعسكر الرأسمالي الأمريكي والغربي. في فترة الحرب الباردة وبالخصوص أمام تمكن السوفيت من إحتلال كابول في1978. وقال الباحث الأمريكي روبرت ديفوس صاحب كتاب لعبة الشيطان في مقابلة مع مجلة الوطن العربي يوم 10 مارس2006 : «تاريخيا فان الولايات المتحدة الأمريكية وافقت على قدوم الخميني للسلطة... وقد ذهب البريطانيون أبعد من ذلك ونقلوا الخميني أسماء آل-كي-حي-بي في طهران التي حصلوا عليها من منشق روسي»[1]. وأمام سياسة الاحتواء والعقوبات والحصار الذي فرض على إيران حاولت إيران التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001 بتقديم يد المساعدة

[1]- رائد حسين عبد الهادي، **البرنامج النووي الإيراني و انعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي(1979-2012)**، جامعة الأزهر(غزة)، سنة2011.ص 81

[1] -أحمد الظرفي، **إيران و أمريكا :عداء في الظاهر و صفقات في الباطن**، مشاركات الزوار32 ،2009، صفحة01

بإسقاط نظام طالبان في كابول ونظام صدام حسين في بغداد إلا أنها لم تشفع من مساعدتها وهذا ما أدلى به تصريح محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية في 15 جانفي 2004 قال:إن إيران قدمت العون للأمريكيين في حربهم ضد أفغانستان والعراق، لكن إيران حصلت على مكافأة بعد أفغانستان فتم ضمها في محور الشر، و بعد العراق تتعرض لهجمة إعلامية أمريكية شرسة.

وكذا التفكير الإيراني القائم على المؤامرة ربما يمثل القوة المحركة وراء الحصول على السلاح النووي.

-**رغبة التوسع في منطقة الخليج:** تنظر إيران إلى دول الخليج العربي على أنه فارسي، واعتباره مجالا حيويا لها وذلك باستحضار فكرة الإمبراطورية الفارسية التي نجدها ماثلة دوما في الشعور القومي الإيراني بوجه عام. لذا تحاول إيران حماية دورها الإقليمي من خلال امتلاك التكنولوجية النووية وتعزيز وجودها في الخليج العربي وتوسيع نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي[1]. فامتلاك إيران للتقنية النووية سيساهم في زعزعة ميزان القوى بمنطقة الخليج العربي فلن تستطيع أية دولة خليجية مقاومة الأطماع الإيرانية في المنطقة في ظل الصائبة التي تتعامل بها إيران مع الدول الخليجية قبل امتلاكها للسلاح النووي. وتنذر التجارب السابقة بخطورة إيران، تهاجم دول الخليج مجتمعة وتحاول تكوين خلايا نائمة تحركها وفق أهدافها وأطماعها، وتهديد ما ليس لها من خلال ادعاء ملكية الجزر الثلاث وتهديد الإمارات بالحرب إن ما طلب بها وكذا الإدعاء بأن مملكة البحرين تدخل كمحافظة إيرانية رقم(14)[2].

[1]- عبد الله محمود السهلي، مرجع سابق. صفحة75.
[2]- رائد حسن عبد الهادي حسين، مرجع سابق، صفحة22.

كما أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى زيادة هيمنتها وسيطرة على المنطقة من خلال العمل على تهديد الفوضى لدول المنطقة المجاورة في محاولة لإعادة إحياء ولاية الفقيه ومن ثم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية و إثارة الأقليات الشيعية ودعمها للمطالبة بحقوقها واحتمال التدخل الإيراني سياسيا وعسكريا لدعمها. فضلا عن زيادة إيران السيطرة على مضيق هرمز وحرمان الدول العربية من تصدير النفط من خلال تقييد حركة الملاحة الخليجية وتهديد السفن المارة وناقلات النفط وبالتالي زعزعة الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربي وتعرض أهم مورد من مواردها لخطر بليغ نتيجة احتمال إصابة حقول النفط ونشأة العمليات العسكري.

خاتمة الفصل:

نستخلص فيما تقدم على، أن الفكر الإستراتيجي الإيراني يرتكز على توظيف إجمالي القدرات العسكرية من أجل ردع أي هجمات إسرائيلية، أمريكية أو إسرائيلية–أمريكية، ضد المنشآت النووية الإيرانية. علاوة على حرص القيادة الإيرانية على توظيف التطور في القدرات النووية الإيرانية من أجل تعزيز الموقف الإيراني في القضايا المتعلقة بأمن الخليج. ورغم المخاوف الظاهرة والكامنة، من تطوير إيران لبرنامجها النووي إلا أن هناك حقيقة لابد أن نعيها تماما، وهي أن البرنامج و إن كان يصب في اتجاه تدعيم الدور القيادي الإيراني في المنطقة، إلا أن ذلك قد لا يعني أنه يستهدف بالضرورة أمن الخليج. وهل تحتاج إيران قنبلة نووية لفرض هيمنتها وأمنها على منطقة الخليج؟ فواقع إيران الجغرافي والاقتصادي والسكاني وثرواتها النفطية والغير النفطية وموقعها الإستراتيجي ومصادر قوتها المعنوية بدول الخليج، يجعل منها قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بها.

ورغم ما تقوله إيران، أنها تحتاج إلى الطاقة النووية لأغراض سلمية، فإن الأمانة تقضي القول: بأن هذا غير صحيح لسبب بسيط هو أنها تمتلك من النفط والغاز ما يغذيها عن الطاقة النووية، وأنها تخوض حاليا معركة برنامجها النووي على كل الساحة الدولية، بغرض امتلاك سلاح نووي. لذلك لابد من القفز فوق الجدل الدائر حول الأغراض السلمية أو العسكرية للبرنامج النووي حيث أثبتت التجارب في الهند وباكستان وكوريا الشمالية أن أي دولة تمتلك القوة النووية، سرا أم جهرا ستقدم عاجلا أم آجلا، على تصنيع السلاح النووي بغض النظر عن مستوى الرقابة الدولية عليها.

الفصل الثاني:

السياسة الأمريكية

اتجاه الملف النووي الإيراني

الفصل الثاني:

السياسة الأمريكية

اتجاه الملف النووي الإيراني

مقدمة الفصل

المبحث الأول:أبعاد الخلاف الأمريكي الإيراني تجاه الملف النووي .

1. **الإدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي**
2. **تهديد البرنامج النووي الإيراني للمصالح الأمريكية في الخليج العربي .**

المبحث الثاني:الإستراتيجية الأمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني.

1. **الخيار الدبلوماسي.**
2. **الخيار العسكري.**

المبحث الثالث:الموقف الأمريكي والدولي من المشروع النووي الإيراني.

1. **الموقف العربي والإقليمي والدولي.**
2. **الموقف الدول الغربية وموقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.**

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل:

استخدم السلاح النووي لأول مرة على يد الولايات المتحدة الأمريكية في (هيرشيما ونكازاكي) قبل نهاية الحرب العلمية الثانية، أين اكتشفت القوة التدميرية لهذا السلاح بشكل فعلي واقعي أثار الرعب. وبعد نهاية الحرب الباردة تعهدت واشنطن بعدم استخدامه مرة أخرى ضد أي دولة، لكن تمسكت بتنشيط بحوثها في المجال النووي وفي نفس الوقت أخذت تدعو نحو الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث لاقى اتجاه إيران لإنشاء قوة ردع نووية رفض أمريكي حاد زاد من توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية. هذا وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من أولى الدول التي قدمت الدعم لإيران في تطوير برنامجها النووي وذلك في عهد الشاه، لكن سرعان ما غيرت من سياستها التي أصبحت ضد التوجهات الإيرانية بعد الثورة الإسلامية في إيران وسيطرة الإسلاميين للحكم حيث مثل تطوير الطاقة النووية جزءا كبيرا من جهودهم الرامية لتحويل إيران لقوة إقليمية من شأنها تهديد الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وزحزحة مكانته وتواجده في الخليج العربي خصوصا بعد التسعينيات.

إن احتمال امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل، سيضاعف من إمكانية تحولها لقوة بارزة ما يقوض الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي، يحد من نفوذها ويهدد مصالحها، وهذا فمع الإدراك الأمريكي للمخاطر المحتملة من استحواذ دولة إسلامية شرق أوسطية على السلاح النووي وتداعياته على الأمن القومي الأمريكي في الخليج، هو ما يفسر السياسة الأمريكية اتجاه إيران وجهودها المتناهية لمنع إيران من دخول النادي النووي والتي وصلت للتهديد باستخدام القوة ما لم ترضخ إيران للقرار الدولي وتجمد نشاطاتها. ما يمثل دليل على أن الإدارة الأمريكية لم تتسامح مع إيران فهل سوف تعيد السيناريو العراق

المبحث الأول:

تداعيات البرنامج النووي الإيراني على الدور الأمريكي في الخليج العربي

اتسم عالم ما بعد الحرب الباردة بسقوط الإتحاد السوفياتي وتربع الولايات المتحدة على عرش الهيمنة ، فكان من الطبيعي لهذه الأخيرة الاتجاه لمنطقة الشرق الأوسط خاصة الخليج العربي نظرا للأهمية البالغة لهذه المنطقة الحيوية خاصة المتمثلة منها بالنفط، وعليه سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد مكانة لها في النظام الإقليمي الخليجي وسط محيطات النفط الخليجية. فكانت بذلك حرب الخليج الثانية بمثابة تدشين لنظام شرق أوسطي جديد ينبئ بسيطرة أمريكية وبالتالي عملت واشنطن على تركيز وجودها في المنطقة خدمة لمصالحها و العمل على إضعاف أي قوة تهدد هذه المصالح. فمع غزو العراق برزت إيران كقوة إقليمية في الخليج العربي تنذر بالتهديد خصوصا سعيها لامتلاك أحدث الأسلحة واللجوء للخيار النووي مثل تحدي فعلي بالنسبة لواشنطن، قد يغير الترتيبات الأمنية في الخليج العربي لصالح إيران وسوف نتطرق في هذا المبحث للحديث.

أولا : الإدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي.

ارتبط أمن الخليج العربي في المنظور الأمريكي بأمن المناطق المنتجة للنفط وارتكز على تحقيق تواجد دائم ومباشر في المنطقة لأجل حماية مصالحها، في إطار مشروعها للهيمنة والإسراع للسيطرة على المناطق الحيوية، حيث عملت الإدارة الأمريكية على بلورة مجموعة من الركائز وجعلتها بمنزلة أسس لنظام أمني أمريكي في الشرق الأوسط والخليج العربي خاصة وهي :

– «أولوية استخدام القوة العسكرية و التدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج العربي»[1]، خاصة المصالح الاقتصادية ما يكفل ضمان تدفق النفط دون أي معوقات و بأسعار معقولة، انقطاع في النفط نتيجة ظرف أمني في المنطقة سوف يؤدي لارتفاع أسعار النفط، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج «يقدر الخبراء أن المخزون المتوافر من النفط في الولايات المتحدة سينفذ خلال عقدين ن الزمن، بينما يستمر نفط الخليج لمدة قرنين من الزمن»[2]. عليه فإن النفط كان ولا يزال إحدى أهم الثوابت الرئيسية في تحديد السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي بحيث ربطت أمنها القومي بأمن المناطق المنتجة للنفط، ونشرها لقوات لانتشار السريع في 1988 دليل على ذلك, إضافة إلى ربط المنطقة بجملة من الاتفاقيات العسكرية و تعزيز التواجد الأمريكي العسكري بشكل دائم في الخليج العربي، ونستنتج من خلال اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة لواشنطن من طرف دول الخليج نجاح السياسة الأمريكية في السيطرة على منابع النفط الخليجية. بالتالي مثل النفوذ العسكري الأمريكي في الخليج العربي أحد أوجه الإدراك الأمريكي لأمن الخليج.

–الحرص على عدم ظهور أي قوة إقليمية ذات نزعة قومية في المنطقة وإحباط كل المحاولات التي يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية ،لقد كان مبدأ نيكسون للدفاع في الخليج يهدف إلى إقرار الأمن من خلال قوة إقليمية تدعم المصالح الأمريكية في تلك الفترة، لكن تغيرت هذه السياسة في السبعينيات إعلان مبدأ *كارتر الذي يهدف للإخراج المنطقة لدائرة الأمن القومي الأمريكي و منه الحيلولة دون تبلور أي قوة إقليمية. بدليل الاحتواء المزدوج للعراق وإيران وذلك في عام 1994 وبالضغط على الدول بعدم التعاون مع إيران والعراق

[1] عبد العزيز شحادة منصور ، **أمن الخليج بعد الإحتلال الأمريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 25 ، العدد 1 ص 598

[2] ياسين سويدي ، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج :واقع و خيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (لبنان) ، فيفري 2004 ، طبعة 1.

باعتبارهما مصدر تهديد عالمي من خلال مساندة الإرهاب وتطوير أسلحة كيميائية ونووية أي العزل الإقليمي والدولي وبفرض الحصار،لكن الهدف كان مصلحة أمريكية، حيث برزت إيران والعراق كأكبر دول إسلامية في الخليج العربي من شأنهما تهديد الوجود الأمريكي خاصة أمام نبرات العداء التي تكنها كلا من العراق وإيران اتجاه التواجد الأجنبي في الخليج فكان من الطبيعي لواشنطن إيجاد سبل لتمرير خططها بشكل شرعي.

- سياسة الاعتماد المتبادل بين الشقين الغربي والشرقي من إقليم الشرق الأوسط أي بين الخليج و المشرق العربي كمركز للصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بالربط بين النظام الأمن الإقليمي الجديد في الخليج ومساعي إنجاح عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عن طريق دفع دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في مشروع التسوية مع إسرائيل باعتبارها ثاني ثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[1].
- الحلول دون إمكانية تحصل دول الشرق الأوسط على أسلحة الدمار الشامل وإنشاء منطقة أكثر ازدهارا و ديمقراطية يكون لإسرائيل دور الريادة، ونلتمس هذا من خلال مشاريع الشرق الأوسطية الهادفة لجعل إسرائيل أكبر قوة في المنطقة.

إذن فالإدراك الأمريكي لأمن الخليج نابع من مصالح أمريكية في المنطقة ،وإذا ما تتبعنا السلوك الأمريكي في الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية سنجد انه وبالتأكيد ترجمة لهذه الركائز، فالاحتلال الأنغلو أمريكي للعراق في 2003 يبين أن أمريكا ستستخدم القوة لأجل حماية مصالحها، وتحطيم اكبر دولة عربية كانت تمتلك أسلحة كيماوية فاحتلال العراق زاد من حجم القوات الأمريكية في المنطقة كما أنه انه أنهى التوازن التقليدي بين إيران والعراق .منه بروز إيران كقوة إقليمية ذات توجهات إسلامية، رافضة للوجود الأجنبي في الخليج

[1] وضحة ذبيان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ الأمن، مرجع سابق ص69

العربي، وأمام تطويرها لملف نووي شكل تهديد فعلي للمصالح الأمريكي وعلى مرتكزات الأمنية الأمريكية في الخليج العربي شأنه أن يعيد التوازن الإستراتيجي في المنطقة ويقضي على التصور الأمني الأمريكي لمنطقة الخليج العربي ومساعيها في عزل إيران من خلال حلف دفاعي إقليمي في الخليج بمبادرة أمريكية مترجما لمصالحها.

ثـانيـا: السلاح النـووي الإيراني كمهدد للمصالح الأمريكية في الخليج العربي.

إن توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية ليس وليدة لتوجه إيران نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بل كان كالقطرة التي أفاضت الكأس في زيادة التوتر الأمريكي الإيراني ضد نشوء قوة شرق أوسطية مستحوذة على السلاح النووي، فلطالما اعتبرت إيران الولايات المتحدة كلاعب سيء لا يسبب سوى المشاكل خصوصا مع توجهات الجمهورية الإسلامية الإيرانية المتكونة ضد التواجد الأمريكي .«حيث تبلورت الرؤية الأمريكية التقليدية لإيران على يد *هنري كيسنجر، حين سئل كيف يجب أن تتعامل الولايات المتحدة مع أعدائها من المسلمين، فأجاب" أنهم يريدون إذلالنا ويجب أن نقوم بإذلالهم»[1]. والمتتبع للسياسة الأمريكية ضد إيران خصوصا بعد حرب الخليج الثانية وأحداث 11 نوفمبر 2001 أين تيقنت أن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل أصبحت الخطر، يلاحظ الاتجاه الأمريكي لعزل إيران وإذلالها أمام العالم بوصفها ضمن الدول الراعية للإرهاب، فضلا عن ذلك صنفتها إيران ضمن محور الشر (مع كوريا الشمالية والعراق) التي تنذر بالتهديد لذا الإسراع للقيام بعلاجات حاسمة قبل أن تتبلور كقوة كاملة أي قبل تمتلك وسيلة الردع النووي التي سوف تهدد مكانة واشنطن في الخليج العربي ، خصوصا أن إيران تعد من الدول ذات الثقل الكبير في الإنتاج النفطي.

---

*هنـــري ألفرد كـــاسينجر : باحث و سيـــاسي أمريكي لعب دورا بارزا في السيـــاسة الخـــارجية للولايات المتحدة الأمـــريكية مثـــل سيـــاسة الانفتاح على الصين و زيـــارته للعـــرب و التي توجت باتفاقية كـــامديفيد

[1] ستيفن كنتـــرز ، **مثلـــث الـــقوة المقـــبل : لمـــاذا يجـــب أن تكـــون ايران و تـــركيـــا حليفتي الولايات المتحدة المستقبليتين في الشرق الأوسط** ، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات ،بيروت ،جوان 2006ل ص 56

فامتلاك إيران للنفط مع إمكانية حصولها على القوة النووية، سوف تصبح إيران بلا شك قوة إقليمية مؤثرة ، يمكن أن تدفع الولايات المتحدة خارج ميدان الخليج العربي أو سيظل نفوذها مرهونا بالتوازن العلاقات مع الطرف الإقليمي الأقوى التي يمكن أن تكون إيران. كما سيكون له تأثيرات على الأوبيك الذي يمكن أن يكون لإيران دور في تحديد أسعار النفط والتأثير على الاقتصاد العالمي وهذا لن يدخل في مصلحة واشنطن التي تمثل أكبر دول العالم استهلاكا للنفط.

ويؤكد الخبراء إن امتلاك إيران لأسلحة نووية إستراتيجية قد يهدد أمن القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي ويضعها في متناول سلاحها الجوي(الأسلحة البالستية الملحق رقم 3). إلى جانب ذلك فسوف يقوض دور الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي والشرق الأوسط ويضعف مصداقيتها في الكثير من الملفات الساخنة في المنطقة المرتبطة بمصالح أمريكية وخاصة المتعلقة منها:

- ***الملف العراقي :*** إذ ترى الإدارة الأمريكية بان إيران تؤدي دور مهما التأثير الداخل العراقي من خلال نفوذها على بعض الأحزاب والقوى السياسيــة[1].
- ***عملية السلام :*** تهديد الدور الإسرائيلي سيربك المخططات السياسية والعسكرية الإسرائيلية فيما يتعلق بالشرق الأوسط خطر أن تقوم إيران بتزويد المقاومة الفلسطينية بأسلحة الدمار الشامل، باعتبار إيران داعمة للقضية الفلسطينية والقوى السياسية كحزب الله، فهي ترفض التواجد الأجنبي في الشرق الأوسط خاصة إسرائيل، ما يشكل تهديد فعلي لإسرائيل، ما يشكل تهديد فعلي لإسرائيل من إمكانية تغيير موازين القوى لصالح فلسطين العربية، وتؤكد الولايات المتحدة أن لإيران دور في تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط

[1]- رحمن عبد الحسين طاهر، خيارات الإستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، ص2.

إذن فالقوة النووية الإيرانية تمثل بالدرجة الأولى :

أولا/ تهديد سياسي أمني : على التواجد الأمريكي في الخليج العربي بحيث تكون إيران النووية ضد الطموحات الأمريكية في مجال الهيمنة على العالم والسيطرة على المناطق الجيوستراتيجية وخطر تهميش الدور الإسرائيلي فباعتبارها إحدى الثوابت الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط فأي تهديد لإسرائيل يكون بالضرورة موجه لأمريكا.

ثانيا/ تهديد اقتصادي: يمثل خطر على المصالح الاقتصادية الأمريكية في الخليج العربي خاصة المرتبطة منها بتدفق الطاقةو ذلك التحكم في حركة الملاحة في الخليج العربي و التهديد بإغلاق *مضيق هرمز لإعاقة مسار ناقلات النفط(لأكثر تفاصيل حول مضيق هرمز رجوع للملحق رقم 4)

ثالث/ تهديد حضاري: بحيث يعتبر امتلاك للسلاح النووي نصرا إسلاميا ضد الحضارة الغربية، فالمبادئ الأمريكية التي تسعى إلى فرضها ضد التوجهات الإسلامية وقد اعتبرت الإسلام التهديد المباشر على الغرب ونلتمس ذلك من خلال أطروحة (صدام الحضارات) لصامويل هنتنغتون. «وبالتالي تخشى أمريكا من أن يؤدي امتلاك إيران لقدرات نووية متقدمة بالإضافة إلى باكستان ، لتعزيز قدرات العالم الإسلامي بتعداده البشري الهائل 1355 مليون نسمة ومواردها الضخمة وأهمها النفط إلى قيامه بتهديد الحضارة الغربية" (الأمريكية خاصة والأوربية)[1].

كما نجد أن الإدارة الأمريكية تشير باستمرار في خطاباتها للتهديد الإيراني.«ففي مرسوم رئاسي أشار بوش إلى وجود تهديدات كبيرة صادرة عن طهران ومنها دعم الإرهاب الدولي،

---

*- مضيق هرمز: يعتبر من أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن بحيث تمر حوالي 20 إلى 30 ناقلة نفط يوميا، يقع في منطقة الخليج العربي تتطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطة عمان.

[1] عصام نعمان ، **أمريكا و الإسلام و السلاح النـــووي : حاضر الصراع و مستقبله في الدنيا العرب و العجم** ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، لبنان ، 2009 ص 124

والجهود الهادفة لنسف عمليات السلام في الشرق الأوسط وامتلاك أسلحة الدمار الشـــامل»[2]الذي يمكن أن يؤدي لتشكيل مظلة نووية إيرانية.

فالإدراك الأمريكي لمخاطر امتلاك إيران الأسلحة الدمار الشامل على مصالحها في منطقة الخليج العربي هو ما يبرر إستراتيجيتها نحو تحريك الأزمة فتعمل بجهود متواصلة للضغط على النظام الإيراني تعليق النشاطات النووية الإيرانية، وأيضا الضغط على المجتمع الدولي بعدم التعاون مع إيران وكسب تأييد للوقوف ضد الطموح الإيراني، وتؤكد على أنها مستعدة للقيام بخطوات جريئة ولو دعت الضرورة لاستخدام القوة والتهديد للجوء للخيار العسكري لضرب المنشات النووية الإيرانية.

[2]حسا ن أديب البستاني ، الدبلـــوماسية الأمريكية و الدبلومـــاسيات الممـــانعة (ضوء على الأزمـــــــة العـــراقية وعلى ملفي ايران النووي و كوريا الشمالية) الشركة العالمية للكتاب ، بيروت لبنان . ص230

المبحث الثاني:

السياسة الأمريكية لمعالجة الملف النووي الإيراني

لقد اختلفت الأدوات "التكتيك"المستخدمة من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لمنع وصول إيران لامتلاك القوة النووية. فإذا كانت إدارة بيل كلينتون، قد اعتمدت على سياسة "الاحتواء المزدوج"لكل من إيران و العراق منذ عام 1993، وسن قانون الحظر "داماتو"عام 1996 ثم، الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي لتقليص تعاونهم مع الجمهورية الإسلامية. إلى سياسة بوش الابن، التي تقوم على التهديد المباشر أو"الحرب الإستباقية" وذلك منذ أحداث سبتمبر 2001، وتقسيمه للعالم إلى أبيض وأسود بمعنى محور الخير ومحور الشر ووصفه لإيران، بالدولة الراعية للإرهاب. وأخيرا نجد "سياسة الحوار المشروط" لإدارة الرئيس باراك أوباما وأن المراجعة، التي تقوم عليها الإدارة الجديدة تقوم على فكرتين مختلفتين تماما عن الأفكار، التي كانت الإدارات السابقة تتبناها، فالفكرة الأولى: هي أنَ المشكلة الإيرانية يجب أن تحل في إطار إقليمي أوسع. والفكرة الثانية: أنَه من المستحيل، إقناع إيران بأيٍّ خطوة من خلال استخدام العصا فقط بل، يجب استخدام الجزرة أيضا وينبغي أن تكون العصا والجزرة كبيرتان بما فيه الكفاية لدفع إيران إلى اتخاذ القرار الصحيح.

وعلى هذا الأساس نجد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على خيارين، خيار الانفراج بأحداث تسوية نهائية للأزمة أو تجميدها، مع إمكانية استهداف إيران عسكريا أو أن تسبق الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل برعاية من واشنطن بضرب إيران. ويتمحور حول : الحل الدبلوماسي و الخيار العسكري

أولاً: الخيار الدبلوماسي.

فهو ذلك الخيار المتمحور حول عملية التسوية السلمية أو الاعتماد على الدبلوماسية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تناولها للملف النووي الإيراني ويندرج ضمن هذا الخيار عدَة بدائل نجد:

1-أسلوب الضَغط على الدول التي تتعاون مع إيران:

نجد أنَ الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وهي تحاول الضغط على الدول التي تقدم الدعم للبرنامج النووي الإيراني. وتمارس ضغوطا على روسيا الاتحادية بوصفها الدولة الأكثر تعاونا مع إيران فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فمنذ الثمانينات أصبحت إيران العميل الأَول للسلاح الروسي في المنطقة، وتزامن ذلك في عهد التسعينات مع عقد اتفاقية نووية بين روسيا مع إيران لاستكمال محطة بوشهر النووية،مع تأكيد روسي لأمريكا بأنَ المشروع لن يتيح لإيران إنتاج وتخصيب اليورانيوم وبالتالي صنع القنبلة الذرية، كما أنَه لا يتعارض مع معاهدة نزع السلاح[1]. لكن زعماء البيت الأبيض عملوا على ممارسة الضغط والإغراء على الدول التي كان يقال أنها تصدر عتادا نوويا لإيران من بينها روسيا، الصين، الأرجنتين، النمسا، أوكرانيا، كوريا الشمالية، جمهورية التشيك وباكستان. حيث قال " وليم كيوهن" وزير الدفاع الأمريكي السابق في 1998/5/13م في كلمة ألقاها في لجنة فرعية في مجلس الشيوخ الأمريكي: «أنَ الولايات المتحدة تضع في اعتبارها منع انتقال التكنولوجيا النووية إلى إيران وستواصل إصرارها على حمل روسيا للتخلي عن نقل التقنية النووية لإيران» [(2)] ومن الضغوطات الأمريكية على روسيا نجد أنه منذ عام2000-2003م،

---

[1] حسام سويلم ،مرجع سابق،ص02

[(2)] د.محمد علي صبري، **مواقف الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة حيال الملف النووي الإيراني** ، البينة ، العدد225-226، أغسطس-سبتمبر2006،ص03.

تقرر فرض مقاطعة أمريكية، على(10) شركات روسية بتهمة التعاون مع إيران في مجال نقل التكنولوجية النووية[1].

كما أجرأت الولايات المتحدة الأمريكية، على ممارسة الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعمل بكل ما في وسعها للتأثير على مجلس المحافظين في الوكالة من أجل إحالة الملف النووي الإيراني برمته إلى مجلس الأمن الدولي، مستفيدة في ذلك من تقرير(مجاهدي خلق) بخصوص المنشآت النووية الإيرانية ناتانز وأراك، على أن يستجيب المجتمع العالمي لإدعائها بخصوص البرامج السرية النووية الإيرانية[2].

2-أسلوب العقوبات الاقتصادية:

من أبرز الوسائل الاقتصادية، المستخدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها لأزمة البرنامج النووي الإيراني يتمثل في العقوبات الاقتصادية المتعلقة بتقليص المبادلات الاقتصادية إذ ترى واشنطن أن العقوبات ستكون مؤثرة لأنَ إيران تمتلك اقتصاد يعتمد في جانب كبير على المبادلات الاقتصادية في ضبط حركة قطاعاته الأساسية، وفي ظل تفاوت درجة الانفتاح الذي يميز الأسواق الوطنية ومستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويمكن إجمال سلاح العقوبات في ثلاثة أنواع هي:

- العقوبات التجارية والاستثمارية.
- العقوبات المالية.
- العقوبات الذكية.

[1]- رحمن عبد الحسين ظاهر، مرجع سابق ص04.
[2]- رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سابق،ص87.

1) العقوبات الاستثمارية والتجارية:

مارست الولايات المتحدة الأمريكية أسلوب فرض العقوبات التجارية والاستثمارية ضد نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ عام 1995 بإصدار الرئيس كلينتون قرارين تنفيذيين بفرض حظر كامل على التجارة مع إيران بموجب قانون داماتو:

القرار الأول: يحظر على الشركات الأمريكية وليس على فروعها بالخارج بالإشراف أو الإدارة أو تمويل مشروعات تتعلق باستغلال مصادر النفط والغاز الإيراني.

القرار الثاني: ينص على أنه لا يجوز للأشخاص الأمريكيين الاستثمار في النفط الإيراني أو تمويله أو الاستغلال بالوساطة في شأنه، أو تسهيل هذه التجارة أو تمويلها أو تزويدها بسلع أو تكنولوجيا من شأنها أن تفيد القطاع النفطي الإيراني[1]. وقد أقِرَه (قانون داماتو) الكونغرس الأمريكي بصيغته النهائية في عام 1996 ويفرض هذا القانون عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كل من ليبيا و إيران في مجال النفط (السا) والغاز وتزيد استثماراتها على 49 مليون دولار في العام وتشمل العقوبات المنصوص عليها في القانون سبعة أنماط مختلفة من العقوبات هي:[2]

-حرمان الشركة المخالفة من الحصول، على تسهيلات مصرف الإستراد والتصدير.

-حرمان الشركة المخالفة من الحصول على تراخيص التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

-منع الشركة من الحصول على قروض أو اعتمادات مالية من مؤسسات مصرفية أو أمريكية تزيد عن 10 ملايين دولار خلال العام.

[1] -. فوري درويش، **العلاقات الأمريكية الإيرانية: تحديات الواقع و أفاق المستقبل**، دورية مختارات إيرانية ، العدد51، أكتوبر2004 ،صفحة02

[2] -د. عبد الستار الراوي، مرجع سابق ، صفحة179

-منع اختيار الشركة المخالفة من أن تكون عميلا أوليا في التعامل بديون الحكومة الأمريكية.

-منع الشركة المخالفة، من فرض مشتريات الحكومة الأمريكية تماشيا مع التزامات منظمة التجارة العالمية.

-فرض حظر، على جميع واردات الشركة المخالفة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

فبموجب قانون داماتو تم منع الاستثمارات التي تتجاوز 40 مليون دولار في قطاعي النفط والغاز في إيران وليبيا. وفي أوت 1997 انتقلت العقوبات إلى مستوى استراتيجي خطر إذ عارضت الحكومة الأمريكية مشروعات نقل البترول بأنبوب البترول " باكو- تبلسي- سيخان" الموضوع في الخدمة في العام 2007 والذي يربط آسيا الوسطى ويمرُ عبر أذربيجان وجورجيا وتركيا إلى إيران. كما مارست واشنطن ضغوطا متزايدة على دول العالم لتخفيض تعاملاتها مع إيران فنجحت في تخفيض صادرات إيران للنفط الخام بشكل كبير مما أثر على ايرادتها المالية[1]. ويعدُ الحظر النفطي واحد من أهم العقوبات التجارية والاستثمارية التي تواجهها إيران، إذ تشكل عائدات النفط الإيراني (80) بالمائة من عائدات الصادرات الإيرانية بصورة عامة وبحسب إحصائيات مؤسسة أبحاث الطاقة فإنَ إيران قد تحصلت على عائدات تقدر ب100 مليار دولار من النفط في عام 2011 مقابل 20 مليار دولار سنويا فقط قبل عشرة سنوات[2].

وطبقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإنَ هذه العائدات قد هبطت بنحو (40) بالمائة بعد الشروع بتنفيذ عقوبات اقتصادية مالية أمريكية جديدة على طهران بالتزامن مع سريان الحظر النفطي الأوروبي على صادرات النفط الإيراني في تموز 2012.

[1] Paul Bourgues,(analyse stratégique),(le régime des sanctions américaines contre l'Iran :contrainte et opportunité pour l'administration Obama), septembre2009, page04

[2]- د. عبد الستار الراوي، مرجع سابق، صفحة180.

2) العقوبات المالية:

بقيام الثورة الإسلامية في إيران 1979، وبعد أزمة الرهائن الأمريكية تمَ تجميد 12 مليار دولار، من أموال إيران في البنوك الأمريكية ولم تتحصل عليها إلاّ بعد وساطة جزائرية. فهذا النوع من العقوبات يستهدف أساسا مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا هناك وبجانب تجميع الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون الجنسية الإيرانية. كما يتضمن هذا النوع، من العقوبات تصعيب الشروط الخاصة بإعادة الجدولة للديون المستحقة لإيران، وهو ما يزيد من أزمة ديونها الخارجية ويضغط بشدة على صناعة القرار الاقتصادي فيها وكذلك على احتياطاتها من العملات الصعبة، التي سوف تستهلك في دفع الفوائد والأقساط لسداد ديونها الخارجية[1].

ففي عام 2012 استهدفت البنك المركزي الإيراني ومنح البنوك الأمريكية سلطات جديدة لتجميد الأصول المرتبطة بالحكومة والإجراء الذي اتخذه أوباما بصفة أمر تنفيذي وقعه في 5 فيفري 2012 وهو الأحدث في إطار حملة متصاعدة لاستهداف البنك المركزي الإيراني، حيث قال أوباما في هذا الصدد عبر رسالة وجهها إلى الكونجرس "إن البنوك الإيرانية تخفي تعاملات للتحايل على العقوبات المالية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك نظام مكافحة غسيل الأموال في إيران، فضلا عن المخاطر المستمرة والغير المقبولة التي تشكلها الأنشطة الإيرانية على النظام الدولي[2].

كذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعداد قانون خاص بالعقوبات المفروضة على إيران يستهدف نظام البنك المركزي الأوروبي لتسوية المدفوعات المصرفية بين الدول

[1]- هاشم أجريد الخوالدة،(السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني)، جامعة الشرق الأزسط، العدد401020022، 2013، صفحة81.

[2] - François niclaud,(les relation Iran-Etats-Unis, a la recherche du régime change), paris,2006, page490

للضغط على هذا البنك لمنع الشركات والبنوك الإيرانية من استخدام نظام التسوية الآلية للتحويل السريع عبر أوروبا ويعني أن هذا القانون سوف يصدر عقوبات تنجز معاملاتها المالية مستخدمة نظام تارغيت.

3) العقوبات الذكية:

يستهدف بالأساس قطاعات النخبة في البلد المعني عن طريق ضرب مصالحها ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسي، وبالتالي فهي تؤثر على النظام ككل وهذا النوع من العقوبات لا يصطدم في المرحلة الأولى بجماهير البلد المعاقب وهو ما يوفر لها مزية لا تتوافر لدى العقوبات الاقتصادية وهذه المزية تتلخص في الحيلولة دون استثمار النظام للعقوبات الاقتصادية وتحويلها إلى أداة لربط الجماهير بالمشروع السياسي للنظام[1].

وهذا الضرب من العقوبات يتطلب تنسيقا دوليا على الصعيد التقني والسياسي وهو سيكون متاحا إذا ما كان هناك غطاءا شرعيا دوليا عبر قرارات مجلس الأمن الدولي وستتمكن هذه العقوبات الذكية من إيقاف تصدير التكنولوجيا والمنتجات المتطورة للتكنولوجيا إلى إيران بحجة أنها تستخدم لأغراض عسكرية أو نووية مثل الحصار الذي فرض على الكتلة الشرقية إبان الحرب الباردة، مرورا بخطر الطيران المدني وهبوط الطائرات الإيرانية في المطارات الدولية ومنع مشاركة الفرق الإيرانية في الألعاب الرياضية ما سيقود إلى عزل إيران دوليا[2].

3-تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن:

في أوائل العام 2006، رفضت إيران المقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية ضمانا لعدم لجوء الإيرانيين لاستخدامه في أغراض تصنيع سلاح نووي،

[1]- رحمن عبد الحسين ظاهر،مرجع سابق ، صفحة05.
[2]- د. عبد الستار الراوي، مرجع سابق، صفحة181.

كما نجد فشل محادثات بين دول الترويكا وإيران رغم تقديم إيران اقتراح بتعليق التخصيب على نطاق واسع لمدة سنتين مشترطة تمسكها بأنشطة الأبحاث في مراكز ناتانز.

وكذا نشر معهد العلوم والأمن الدولي(ايزيس) في 12 أفريل 2006 تحليلا لصورة عن الأقمار الصناعية في ناتانز واصفهان، برز فيها مدخل لنفق جديد بالقرب من منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان واستمرار للبناء في موقع ناتانز لتخصيب اليورانيوم، الأمر الذي دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إبلاغ الأمم المتحدة رفض إيران تعليق التخصيب في الموعد المحدد دون أن تستبعد احتمال أن تكون قد تلقت اليورانيوم من الخارج، واستمرت إيران في الإعلان عن تخصيبها لليورانيوم بنسبة(8,5) بالمائة وعلى أثر ذلك تقدمت فرنسا وبريطانيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الذي لقي دعما من الولايات المتحدة الأمريكية يشير ذلك إلى الفصل السابع من شرعية الأمم المتحدة غير أنَ موسكو وبكين عارضاه. وفي 6 يونيو 2006 تقدمت الدول (5+1) بعرض يتضمن حوافز لإيران في حال وافقت على تعليق نشاطها في تخصيب اليورانيوم، غير أنَّ مجلس الأمن إصدر قرارا في 31 يوليو يمهل إيران شهرا لوقف وتعليق تخصيب اليورانيوم، تحت طائلة فرض العقوبات واعتبرت إيران ذلك دربا من دروب المستحيل.

وفي 26 ديسمبر 2006، وفقا للمادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة تبنى مجلس الأمن قرارا (1737)، الذي تم بموجبه فرض حزمة من العقوبات على البرنامج النووي الإيراني بعد نقاشات طويلة استمرت نحو أربعة أشهر حول طبيعة العقوبات التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن يتضمنها القرار. و قد وضع هذا القرار إيران لأول مرة في

نطاق العقوبات الدولية فاتحا بذلك المجال أمام المزيد من تصعيد الأزمة بين طهران و الدول الغربية حيث نجد القرار قد نصَ[1]:

– على وقف كافة أنشطة إيران النووية الحساسة على الفور كتخصيب اليورانيوم.

–إعادة المعالجة بما في ذلك البحوث، والتطوير بطريقة تمكن الوكالة الدولية من التحقق من هذا الموقف.

–وقف أية أعمال في مشروعات مرتبطة بالمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل ومنع تقديم أيُ مساعدة مالية لإيران أو تأهيل تقني.

وفي شهر آذار من نفس السنة تقدم المدير العام للوكالة تقرير إلى مجلس المحافظين أشار فيه إلى أنَ إيران لم تلتزم بمقررات القرار (1737) وعلى خلفية هذا القرار أصدر مجلس الأمن ثلاثة حزم من العقوبات الدولية تمثل في[2]:

–في 25 مارس 2007 بموجب المادة(41) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قد فرض القرار رقم(1747) قيود على شراء الأسلحة من إيران وتزويدها بالأسلحة الثقيلة، وطلب من جميع الدول فرض قيود على دخول أو عبور أراضيها ضد الأشخاص المتورطين في البرنامجين النووي أو الباليستي الإيراني إضافة إلى خطر بيع معدات أو تجهيزات إلى إيران يمكن أن تساهم في هذين البرنامجين.

–وبتاريخ 3 مارس 2008 أصدر مجلس الأمن القرار(1803) متضمنا الحزمة الثالثة من العقوبات الدولية على إيران حيث شجب رفض طهران الإمتثال لطلبات الوكالة بالوقف التام والدائم لجميع الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة والماء الثقيل على النحو

[1] Mehdi mekdour, (les crainte et motivation lieé au programme nucleair iranien), note d analyse du grip, Bruxelles, sep2009, page04

[2] - الأنباء،**النووي الإيراني، كشف الإزدواجية الأمريكية حول أسلحة الدمار الشامل**، دراسة أعدها مركز البحوث بمجلس الأمة، العدد14،الثلاثاء4 ديسمبر 2007، صفحة01

المقرر في القرارات 1696(2006) -1737(2006) -1747(2007) وعدم استئناف تعاونها مع الوكالة بموجب البروتوكول الإضافي[1]. وتضمن العقوبات الجديدة خطرا على التبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام المزدوج[2]. إضافة إلى تجميده الأرصدة المالية في الخارج لثلاثة عشر(13) فردا و اثنا عشرة(12) مؤسسة مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني لمنعهم من شراء مواد خطيرة يمكن استخدامها في عمليات تطوير برنامج إيران النووي وبعد مفاوضات طويلة بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إصدر المجلس بتاريخ 9 يونيو 2010 بموافقة (12) دولة و معارضة كل من تركيا والبرازيل وامتناع لبنان عن التصويت للقرار رقم(1929) وفقا للمادة(41)، الذي نص على تشديد العقوبات الدولية التي تم فرضها سابقا وفرض عقوبات جديدة تستهدف مؤسسات مالية تابعة للحرس الثوري وكذلك الصناعات العسكرية والنووية الإيرانية. بالإضافة إلى توسيع خطر الأسلحة وعدد من الإجراءات بحق القطاع المصرفي الإيراني، ومنع طهران من ممارسة أنشطة حساسة في الخارج مثل استثمار مناجم اليورانيوم وتطوير صواريخ باليستية.....الخ، كما فرض القرار أيضا نظاما للتفتيش على الحمولات يشبه التفتيش المفروض على نظام كوريا الشمالية وذلك بتشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتراض السفن و الطائرات التي يشتبه بأنها تنقل مواد لها علاقة بالجهود النووية الإيرانية، كما أضاف القرار قائمة من شركة إيرانية إلى القائمة السوداء للأمم المتحدة لتجميد أصولها بسبب الاشتباه في أنها تدعم البرامج الصاروخية الإيرانية.

جدول رقم (1): قرارات مجلس الأمن :

[1]- رائد حسين عبد الهادي حسنين، مرجع سابق ،ص 50

[2]- وسام الدين العكلة، مرجع سابق، صفحة71.

3. رقم القرار	2. السنة	1. المعلومات
6. 1737	5. 26 ديسمبر 2006	4. فرضت الأمم المتحدة عقوبات موسعة على إيران حيث يفرض مجلس الأمن في الأمم المتحدة منع امدادت وبيع أو نقل كل المواد والمعدات والبضائع والتي يمكن أن تساهم في تخصيب اليورانيوم.
9. 1747	8. 25 مارس 2007	7. صدر مجلس الأمن هذا القرار بهدف زيادة الضغط على إيران بشأن ملفها النووي وبرنامجها الصاروخي وذلك بمنع التعامل مع البنك الإيراني الحكومي.
12. 180 [1]3	11. 3 مارس 2008	10. ينص على حظر الأصول الإيرانية والسفر على المزيد من الشخصيات الإيرانية وتفتيش الطائرات ومراقبة أنشطة البنوك.
15. 192 [2]9	14. 9 يونيو 2010	13. ينص على فرض إجراءات ضد بنوك جديدة في إيران يشتبه في صلتها بالبرنامج النووي أو برنامج تطوير الصواريخ وخطر على واردات الدبابات والطائرات الهجومية وكل ما يتعلق بالصواريخ البالستية.

16. 4-أسلوب المفاوضات:

[1]- رحمن عبد الحسين ظاهر، مرجع سابق، صفحة03.
[2]- ايران هل ثمة مخرج من المأزق النووي؟،مرجع سابق ، صفحة3.

منذ أغسطس2002، ظهر الملف النووي الإيراني بصفته مسألة سياسية تحركت ككرة الثلج لتكبر عبر أكثر من عقد من الزمن، ومع اضطرار إيران للخروج والحديث في العلن عن برنامجها النووي أصبحت مسألة التفاوض ضرورة لتحقيق أمرين:

-تبديد الشكوك حول أهداف البرنامج.

-منع تحالف دولي ضد إيران كما كان الأمر بالنسبة إلى العراق.

فإيران دخلت مرحلة التفاوض الأولى مع مجموعة الترويكا (فرنسا- ألمانيا- انجلترا) في إطار اتفاق باريس 2004، والتفاوض آنذاك يجرى في ظل حكومة الرئيس الأسبق محمد خاتمي الإصلاحية، وهذا الاتفاق كان كمقدمة للمفاوضات حول اتفاقية بعيدة المدى ومقبولة بصورة متبادلة تتجنب جوهر النزاع وهو حق إيران المؤكد في تخصيب اليورانيوم[1].

فالمقترحات الأوروبية حول اتفاق بين الترويكا الأوروبية وإيران يتضمن ما يلي:

- أن تتعهد إيران للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول كل الأمور المعلقة.
- إلغاء عملية تخصيب اليورانيوم.
- التوقيع على البروتوكول الإضافي واحترام بنوده.

وفي المقابل تتعهد الترويكا:

- ألا يحال الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، بل يدرس في إطار الوكالة.

فتح العديد من مجلات التعاون مع إيران.

[1]- أبركان نجاة، (مجلة المفكر)، **الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية و سياسة المواجهة الأمريكية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد12 صفحة292.

وفي تموز 2006، قدمت الدول الأوروبية(فرنسا- ألمانيا- انجلترا) مقترحات إلى إيران بعد مسار تفاوضي بين تلك الدول والحكومة الإيرانية وجاءت تلك المقترحات على شكل وثيقة تتمثل أبرز عناصرها في:

- مطالبة إيران بتقديم تعهدات بأنَ برنامجها النووي مخصص فقط للأغراض السلمية.
- دعم دول الترويكا الأوروبية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.
- اعتراف الإتحاد الأوروبي بحق إيران في إجراء البحوث واستخراج الطاقة النووية للأغراض السلمية[1].
- التزام الدول الأوروبية بتشجيع التجارة والإستثمار ونقل التكنلوجيا لإيران والسعي لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

فأمام هذه الوثيقة التي تقدمت بها الدول الترويكا نجد رفض القيادة الإيرانية مع الرئيس أحمدي نجاد الذي أصدر كلمته أمام الجمعية العامة يوم17سبتمبر 2005 على حق إيران الثابت في إنتاج دورة وقود كاملة وأدان "التفرقة النووية العنصرية" للغرب في سعيه لحرمان إيران والدول النامية الأخرى من التمتع بالحقوق التي يتمتع بها الغرب.

ومن هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الثلاث التي كانت مشتركة في التفاوض مع إيران منحى جديدا في التعامل معها وهو التلويح بعقوبات اقتصادية مؤلمة وتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، حيث أصدر هذا الأخير ثلاث حزم من العقوبات الدولية صدرت عبر قراراته: 1737- 1747- 1803 وكانت هذه القرارات تنذر بأنَ باب التفاوض تم إغلاقه لكن ما حصل هو أنَ تلك العقوبات قد فتحت الباب على

[1]- أحمد ابراهيم محمود ، **السياسة الإيرانية والملف النووي في عهد أحمدي نجاد**، مختارات ايرانية، العدد61، أغسطس2005 ، صفحة05

الفصل الثاني من المفاوضات و التي حضرت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ومعها روسيا والصين، وبذلك حضرت الدول الدائمة العضوية الخمس مع ألمانيا[1].

فإيران والولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة يتبدلان الرسائل السياسية عبر الوسطاء الأوروبيين أو عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كانت تعكس في تقاريرها المزاج الغربي من البرنامج النووي الإيراني من حيث سلمية البرنامج أو عسكريته.لم تنجح وساطة الدول الأوروبية الثلاث بل زادت العقوبات على الإقتصاد الإيراني فتراجع الحديث عن إمكان أن تلعب الوساطة الأوروبية دورا في حل المسألة النووية الإيرانية.

وفي ظل الفراغ الدبلوماسي، وزيادة الحديث عن الخيار العسكري دخلت الجهود الدبلوماسية التركية والبرازيلية على الخط في العام2009 وتحدثت عن استبدال اليورانيوم منخفض التخصيب والموجود لدى إيران، بيورانيوم مخصب جاهز يتم تزويد إيران به لأغراض توليد الطاقة، كما حدد الإقتراح على أن تكون روسيا وفرنسا دولتين يتم على أراضيهما تبادل اليورانيوم. لكن هذه الجهود لم ترى أي فرصة للنجاح لأسباب متعددة:

وهي أنَ الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الأوروبية كانت تصر على وقف التخصيب من جهة وإيران تصر على رفع العقوبات من جهة أخرى. كما أنَ إيران لم ترغب في أن تمنح تركيا أي نقطة تفوق، يمكن أن يذكر لها في المستقبل وأنَها لعبت دورا دبلوماسيا في حل مشكلة الملف النووي الإيراني[2].

وبفشل المحاولة التركية البرازيلية تزايد الحديث عن دور أمريكي مباشر والذي تزامن مع تغيير وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون وتسلم جون كيري رئيس لجنة الشؤون

---

[1]- أسعد منصور، **تباين الموقف الأمريكي والثلاثي الأوروبي حول الملف النووي الإيراني** ، جريدة الراية ، 2نوفمبر2015،صفحة2

[2]- محجوب زويري، (سلسلة تقييم)، **مفاوضات الملف: النووي الإيراني من حنيف إلى فينا،ماذا بعد**م ؟، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014 ، صفحة 5-6

الخارجية في الكونغرس منصب وزير الخارجية، ولطالما كانت هذه المرحلة تذكر بتجربة التفاوض الأمريكي مع كوريا الشمالية والتي نتج عنها(اتفاق الإطار) الذي تم توقيعه في عام1994 وترتب عنه إغلاق مفاعل يونغبيون حتي العام 2002 وبالتالي اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه التجربة للوصول إلى حل معضلة الملف النووي الإيراني.

وبعد فرض سلسلة من العقوبات على إيران، وكذلك التغيرات التي طرأت على المشهد الدولي والإقليمي بعد الربيع العربي، و تنامي أجواء عدم الثقة بالوسيط الأوروبي أو الوسيط التركي والبرازيلي. نجد مجئ الدور العثماني الذي جمع في أول العام2012 وفدا أمريكيا بحضور جون كيري مع علي صالحي أكبر المفاوضين في البرنامج النووي. حدثت الإجتماعات في آخر رئاسة أحمدي نجاد في سلطنة عمان فالإستراتيجية الجديدة نابعة من تحسب إيران للإنعكاسات السياسية لما يحدث في المنطقة و كذا ما خلقته العقوبات المؤلمة من آثار قاسية في العملة الإيرانية (الريال)، فقد خسرت العملة (80)بالمائة من قيمتها في عامي 2011-2012. وكذا حرمان العقوبات الإقتصادية من تصدير إيران ما مقداره (80) بالمائة من نفطها الخام. فكل هذه المؤشرات تدفع إيران للعودة إلى خيار التفاوض وما شجع على ذلك تولي الرئيس "حسن روحاني" رئاسة الجمهورية في إيران، إذ بعث رسائل إلى الغرب شجعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين للعودة إلى خيار التفاوض و من هنا بدا واضحا أنَ مسألة التفاوض حول الملف النووي الإيراني لن يحسمها إلا المفاوضات المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بشكل أساسي إضافة إلى الدول الكبرى الأخرى.

فالوساطة العمانية قادت إلى اتفاق جنيف الذي تم توقيعه في نوفمبر2013 بين الدول(5+1) وإيران، اتفاق مؤقت يستمر لمدة ستة أشهر. وقد نص الاتفاق على تعهد إيران خلال الشهور الستة المقبلة بـ [1]:

- إيقاف العمل في منشأة آراك، حيث كان المتوقع أن تنجح إيران في إنتاج الماء الثقيل وإنتاج البلوتونيوم.
- التوقف عن تخصيب اليورانيوم فوق(5) بالمائة وعلى عدم خصب أية أجهزة طرد مركزي جديدة.

في المقابل ستسمح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية خلال الأشهر الستة على:

- إسترداد إيران لزهاء،7مليارات دولار من أموالها المحتجزة في أمريكا وعدد من الدول الغربية والأسيوية.[2]
- تخفيف القيود على تصدير النفط الإيراني.

بعد جنيف واختبار النوايا الدبلوماسية عادت الأطراف إلى فينا فهذه الأخيرة أرادت تحقيق أمرين مهمين من وجهة النظر الأمريكية و الغربية:

1-وقف التخصيب والحد من تطوير أجهزة الطرد المركزي

[1]- ، **انتهاء مفاوضات جنيف حول نووي ايران بلا اتفاق** ،العربية، تقرير كاترين آشتون ،السبت9 نوفمبر2013 http://www,alarabiya,net/ar/iran/2013/11/09

[2] -أهم د. فاطمة الصمادي، **مفاوضات النووي الإيراني: روحاني يحتاج اتفاقا نهائيا**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 28 اكتوبر2014، صفحة04

2-تتعلق بالتزام إيران بالتعاون المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ما يتعلق بالمراقبين و كذلك الجولات المفاجئة كما أبرمت إيران مع مجموعة(5+1) اتفاقا مرحليا لستة أشهر قابلة للتجديد، دخل حيز التنفيذ في 20 يناير 2014.

فالإتفاقية الشاملة بين السداسية(5+1) وإيران والتي فوت ثلاثة استحقاقات قبل إعلانها يوم الثلاثاء 14 يوليو على بنود عدة أهمها[1]:

1-رفع العقوبات المفروضة من قبل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عن إيران.

2-فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع استمرار تخصيب اليورانيوم بنسبة حددت ب(3,67) بالمائة.

3-خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى 5060 جهاز طرد.

4-التخلص من(98)بالمائة من اليورانيوم الإيراني المخصب.

5-عدم تصدير الوقود الذري خلال السنوات المقبلة، وعدم بناء مفاعلات تعمل بالمياه الثقيل وعدم نقل المدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة(15) سنة.

6-السماح بدخول مفتشي الوكالة لكل المواقع المشتبه بها، ومنها المواقع العسكرية لكن بعد التشاور مع طهران.

7-الإفراج عن أرصدة و أصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات.

8-الإبقاء على حظر استيراد الأسلحة خمس سنوات إضافية، وثمان سنوات للصواريخ الباليستية.

[1]- تنقاط الاتفاقية النووية بين السداسية و ايران.، يوليو2015

http://arabic,rt;com/news/

9-رفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضا عن البنك المركزي والشركات النفطية والعديد من المؤسسات والشخصيات.

10-التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجي.

ثانيا: الخيار العسكري.

يندرج هذا الخيار ضمن مجموعة من البدائل المطروحة في المفاوضات الجارية مع إيران، فما إذا وصلت إلى طريق مسدود والذي قد يحدث نتيجة الإختلاف والتصادم بين رؤية الجمهورية الإسلامية الداعية إلى برنامج نووي سلمي ومتاح ضمن معاهدة الحد من انتشار وسمو حبه ضمن قوانين وكالة الطاقة الذرية الدولية وبين رؤية الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لمنع وصول إيران إلى بناء قدرة نووية لأنها سوف تشكل خطر على هيمنة الدول الغربية في المنطقة ورفض التعايش السلمي مع إيران.

وثمة أكثر من يوم محتمل لاستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية يتضمن إحداها خطط الساسة من العمليات السرية التي تهدف إلى تدمير المواقع النووية الإيرانية وإعطاب أجهزة الكومبيوتر التي لابدَ منها لمواصلة البرنامج النووي وذلك عن طريق استخدام فرق محدودة العدد من القوات الخاصة ومن معارضين إيرانيين. وعلى الرغم من صعوبة الجزم بإمكان حدوث هذا الاحتمال سواء من قبل إسرائيل بإتباعها للحرب الإستباقية والردع أو كذا تدمير البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني، ونجد عدة رؤى لحل الأزمة النووية الإيرانية.

-الإستراتيجية العسكرية الأمريكية.

-الإستراتجية الأمريكية الإسرائيلية.

1) الإستراتيجية العسكرية الأمريكية:

إن إعادة احتمال الهجوم الأمريكي على أفغانستان في عام 2002 والعراق 2003 احتمال أو سناريو أشارت إليه الإدارة الأمريكية منذ عام 2004 و هو يفترض توجيه ضربة عسكرية استباقية للمنشآت النووية الإيرانية بهدف تدميرها، و يقول هرتسل شبير أنه إذا أفرزت الولايات المتحدة الأمريكية مهاجمة المنشآت الإيرانية فإنَ استهدافها كما تسرب عن الخطة بغرض ردع إيران ستكون:[1]

-بضرب الأسطول الإيراني وقواعده وكل وسائل إيران الحربيَة التي قد تستخدم في إغلاق مضيق هرمز.

-ضرب أنظمة الدفاع الجوي ومراكز القيادة والسيطرة.

-ضرب سلاح الجو الإيراني، وقواعد الصواريخ الإيرانية، خاصة منها الصواريخ بعيدة المدى.

-ضرب المنشآت النووية و منشآت أبحاث أهمها[1]:

مفاعل نووي في منطقة بوشهر، منشأة في أصفهان لمعالجة اليورانيوم، منشأة ناتنز لتخصيب اليورانيوم و تصنيع أجهزة الطرد المركزي، منشأة آراك لتصنيع الماء الثقيل، منشأة لوزان للأبحاث النووية، معمل تدوير اليورانيوم في إدكان، مواقع نووية في أصفهان، قواعد إطلاق الصواريخ في بندر عباس مواقع الحرس الثوري.

فالتركيز على المنشآت النووية الإيرانية هدفه الأساسي هو إيقاف هذا البرنامج أو القضاء عليه وبالتالي لتدميره سوف تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام النظام الصاروخي والجوي. تستهدف معظم هذه الضربات المنشآت النووية حيث عملت الاستخبارات المركزية الأمريكية ومراكز المعلومات على إحصاء وتحديد المفاعلات النووية

[1] جاسم أحمد جاسم، **الأزمة النووية الإيرانية، المشاهد المحتملة**، صفحة05

[1]- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسية ، **إسرائيل و المشروع النووي الإيراني**، الدوحة، يناير2012، صفحة07.

التي يراد تدميرها، ومن أهم الأمور الملحة في إستراتيجية ردع إيران النووية وإستراتجية احتوائها هي المعلومات الإستخبارية والتوافق الدولي، حيث يتضمن هذا السيناريو، قيام الولايات المتحدة الأمريكية منفردة أو على رأس تحالف دولي بضرب المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية في ظل معلومات تفيد إن وكالة المخابرات الأمريكية أجرت تجارب ميدانية على توجيه ضربات استباقية ضد مواقع نووية إيرانية مفترضة.

وقد كشف الكاتب الأمريكي "صامويل هيرش" في صحيفة نيويورك:

أن المخابرات الأمريكية قامت بإرسال عناصر مخابراتية إلى داخل الأراضي الإيرانية منذ أغسطس 2004 لتحديد المواقع و المنشآت المستهدف تدميرها، كما قامت إسرائيل بزرع عدد من أجهزة الرادار على طول الحدود العراقية الإيرانية لتحديد مواقع المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية المتوقع تدميرها في حال شن عدوان على إيران[1].

من المسارات المحتمل إتباعها لضرب المنشآت النووية الإيرانية[2]:

المسار الأول: من الشمال، ستنطلق الطائرات الأمريكية لقصف المنشآت النووية الموجودة في شمال إيران عبر أراضي شمال المتوسط مرورا بالأجواء التركية.

المسار الثاني: من الغرب، بينما ستتجه إلى المنشآت التي تقع غرب إيران عبر جنوب المتوسط ثم شبه الجزيرة العربية.

المسار الثالث: من الجنوب، ستنطلق طائرات الشبح من القواعد الأمريكية في المحيط الهندي مدعومة باستناد صاروخي من غواصات وقطع بحرية معاونة تابعة للأسطول الأمريكي.

[1]-- وسام الدين العكلة، مرجع سابق، صفحة353 ،

[2]- -مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجيةالبرنامج النووي الإيراني : الوقائع و التداعيات ، مرجع سابق صفحة100

المسار الرابع: من الشرق، ستستخدم واشنطن قاعدتين عسكريتين لها، في أفغانستان لتقصف المنشآت النووية الموجودة في وسط إيران ولتضرب الدفاعات الصاروخية الإيرانية خصوصا التي تتمركز في شرق ووسط إيران.

وحسب ما أعلنته صحيفة بديعوت احرنوت، وقد تعتمد إسرائيل وأمريكا على:

- تصنيف الخبراء الإيرانيين- زرع فيروسات في الحواسيب المركزية للشروع النووي الإيراني.
- الضغط الدبلوماسي على مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات قاسية على إيران.

- قام رئيس المزساد السابق(ميئر واغان) وحسب وثائق ويكلكس بإجراء لقاءات مع المعرضة الإيرانية بهدف تغيير نظام الحكم في إيران.

2) الإستراتيجية العسكرية الإسرائلية[1]:

إن التهديد الذي تشكله إيران على إسرائيل منذ انتخاب الرئيس أحمدي نجاد في أكتوبر 2005، وبعض أسابيع على انتخابه صرَح على أنَ إسرائيل يجب محوها من الخريطة، وفي ديسمبر من نفس السنة في منظمة المؤتمر الإسلامي يقترح تحويل الدولة العبرية إلى أوروبا وفي 2006، أجرى محاضرة حول الهلوكوست. ولذا صرح بنجامن نتنياهو" لقد عدنا إلى 1938 وإيران هي ألمانيا الجديدة". وتجد إسرائيل أنَ هذا التهديد نابع من عدم قدرة الأطر الدولية على احتواء الخطر الإيراني وفشل سياسة المفاوضات مع تسارع ألقت لصالح إيران لإمتلاك القنبلة النووية، هذه الأسباب تشكل عامل دفع قوي لإسرائيل لاستخدام القوة ضد إيران.

وعموما فإنَ إسرائيل تعمل في مواجهة إيران وبرنامجها النووي على عدة ركائز أساسية منها[1]:

[1]- رحمن عبد الحسين ظاهر، مرجع سابق، صفحة09.

-الجمع بين نظرية (بيغن) التي تؤكد بقاء إسرائيل القوة النووية الوحيدة بالمنطقة وبين نظرية(بن غوريون) الداعية لاحتواء أطراف الصراع ومن ثم أقامت إسرائيل قواعد لها في وسط آسيا وخاصة أذربيجان.

-الضغط المستمر خاصة على الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ أكثر الإجراءات حزما على إيران[2].

-وإسرائيل لا تعول كثيرا في الاعتماد على غيرها في الأمور التي تعتقد أنَها ربما قد تمس وجودها ولذا خوفا من الهاجس الإسرائيلي الأمني أعدَت إسرائيل خطط لتوجيه ضربات استباقية للمنشآت النووية أي(هجوم مدروس على المنشأت النووية)، حيث كان الهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي1981 عملية ناجحة من الوجهة العسكرية على الأقل، فقد تم تنفيذها بشكل مفاجئ و تم تدمير مفاعل أوزيراك بشكل جدي، إلا أن الهجوم الإسرائيلي على المنشأت النووية الإيرانية يجب أن يتحقق في ظل ظروف مختلفة ومعقدة جدَا حيث نجد أنَ[3]:

المنشأت النووية الإيرانية هي أبعد عن إسرائيل من المفاعل النووي العراقي إلى جانب، كون هذه المنشأت محصنة جدا والبعض منها موجودة في باطن الأرض فمن أجل تحقيق إسرائيل التدمير الشامل فإنَه لا بد من الهجوم الذي يستند إلى معلومات استخبارية دقيقة، تتصل على الأقل بثلاث أو أربع منشآت لتخصيب اليورانيوم وفصل مادة البلوتونيوم

[1] Boccas faustine, (le programme nucleaire iranien au regard du system international de non proliferation), université lumier lyon 2, septembre2010, page35

[2] أحمد أبو هدية، (اسرائيل و المشروع النووي الإيراني)، مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2006 ، صفحة107

[3] Gregory Piet, (quels sont les enjeux et les conséquences de la dissuasion nucléaire israélienne prolifération et non prolifération, Security et insécurité), université liège, page18

لأنَه يمكن تشتيته بشكل سريع. ولذا نجد أن تكرار الحالة العراقية مع إيران أمر غير ممكن، حيث أنَ إيران سياستها النووية نفسها مع السياسات السوفيتية في أوقات الحرب الباردة.

وتتدرج الأهداف الرئيسية للضربة العسكرية الإسرائيلية في[1]:

-في محطات تخصيب اليورانيوم ولا سيما تلك الواقعة قرب منشأة ناتانز، حيث يكون على تدمير سلسلة أجهزة الطرد المركزي.

-منشأة تحويل اليورانيوم في اصفهان، وهي هدف كبير لكونهما تشكل جزء أساسيا في البرنامج النووي الإيراني.

-مرافق البحث والتطوير النووي، بما في ذلك تلك الموجودة في طهران وقر وآراك، كما قد يتم استهداف المنشأة الجديدة في بوشهر، وليس المفاعلات نفسها خوفا من مخاطر التلوث الإشعاعي الذي يؤثر على دول الخليج، يتم بدل ذلك تدمير أنظمة المراقبة والتشغيل من احتمال استهداف المختبرات والأحياء السكنية المجاورة.

-مصانع تصنيع المعدات التي تستخدم في دعم البرنامج النووي الإيراني حيث يكون هناك تركيز عن المحطات التي تشارك في بناء أجهزة الطرد المركزي.

-أقسام الفيزياء والهندسة والإلكترونيات، فالنوايا الأساسية في هذا الإطار، الحاق الضرر بأكبر قدر ممكن من الخبراء التقنيين بما في ذلك تدمير مراكز التدريب المتطورة التي قد تكون مفيدة لبرنامج السلاح النووي أو لبرنامج الصواريخ الباليستية، في الحاضر أو في المستقبل.

-كما تحاول قتل عناصر من القيادة التكنوقراطية وخصوصا التكنوقراط ذوي الخبرة والمسؤولين عن تخطيط و قيادة برامج إيران النووية والصاروخية، وفي حين أنَ بعض هؤولاء سيكون مقيمين في مواقع قريبة لمنشآت البرامج النووية مثل ناتانز وتبريز وحزم آباد، فإنَ العديد سيكون متمركزا في طهران، وبالتالي فإنَ الحاجة إلى استهداف مثل هؤولاء

[1]- حيور ايلاند، مرجع سابق، صفحة16.

الأشخاص والمصانع و مراكز الأبحاث والأقسام الجامعية لتشعر إيران أنها في حالة حرب حقيقية وليس مسألة تعرض لضربات محددة على مناطق بعيدة نسبيا.

من المسارات المحتمل إتباعها من طرف إسرائيل:[1]

بجرى الحديث في إسرائيل عن (04) أربع مواقع مهمة في إيران للطاقة النووية، وهي اصفهان وناتانز وآراك وبوشهر كأهداف حيوية للمشروع النووي الإيراني وتم تخطيط عدة مسارات مقترحة للضربة العسكرية ومن المسارات المحتمل اتباعها:[2]

المسار الأول: تنطلق الطائرات من جورجيا وأذربيجان لضرب مفاعلي ناتانز وآراك، والعودة إلى نفس المطارات ولا حاجة للطائرات الإسرائيلية بالتزود بالوقود بطريقة الإرضاع الجوي كما أنَ الإقتراب من الأراضي الإيرانية يكون عن طريق بحر قزوين.

المسار الثاني: إسرائيل، البحر الأحمر، المحيط الهندي الخليج العربي وهذا المسار وإن كان بعيدا جدَ ولكن لضرب المفاعلات يتم دخول إيران من شمال الخليج العربي إلى اصفهان وآراك وناتانز وللعودة بنفس الطريق. ويحتاج الطريق إلى التزود بالوقود جواً أكثر من مرتين بالإضافة إلى احتمالية أن تكشفها الغارة وهي الطريق إلى الهدف مما يفقدها عنصر المفاجأة.[3]

المسار الثالث: حيث يتم الدخول إلى إيران من تركيا إلى شمال إيران والوصول إلى المواقع النووية الأربعة. وعلى الطائرات الإسرائيلية الطيران لمسافات طويلة داخل إيران من الشمال إلى الجنوب وتحتاج فيها للإرضاع الجوي وهذا فضلا عن مرورها بالأجواء التركية ذهابا وإيابا يعني إعلان حرب بين تركيا وإيران كما أن ضمان مرور الطائرات في الأجواء

[1]- بول روجرز، **العمل العسكري ضد ايران، التأثير والتداعيات**،مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، سلسلة الزيتونة(58)، أغسطس2010 ،صفحة05

[2]- رحمن عبد الحسين الظاهر، مرجع سابق، ص13.

[3] حسين عبد الهادي حسين، مرجع سابق، صفحة190.

السورية التي هي في حلف عسكري مع إيران من دون إيصال معلومات من سوريا إلى إيران بعد شبه مستحيل.

المسار الرابع: وهذا أقصر الطرق السابقة وأكثرها ضمانا لإسرائيل لوجود حكومة أردنية موالية لإسرائيل فضلا عن موافقة العاهل الأردني للطائرات الإسرائيلية باستخدام أجواء الأردن وكذلك وجود القدرة الأمريكية التي تسهل عملية مرور الطائرات من الأجواء العراقية.

المبحث الثالث:

المواقف الدولة من أزمة الملف النووي الإيراني

لقد بات البرنامج النووي هاجس فعلي على البيئة الإستراتيجية الشرق الأوسطية، وتهديدا مباشرا على المصالح الأمريكية في الخليج العربي فعلى الرغم من توقيع إيران لمعاهدة الانتشار النووي ثم بعدها البروتوكول الإضافي الخاص باتفاقية *الضمانات، ثم اتفاقية *حضر التجارب النووية، إلا أن الواقع الدولي الإقليمي لا يزال يبدي عدم ارتياحه من إمكانية تطوير إيران برنامج نووي لإغراض عسكرية، وعليه تعددت المواقف واتسمت بالرفض والوقوف ضد التطلعات الإيرانية وفي المقابل شجعت معظم الدول الحل السلمي الأزمة ورفضت التدخل العسكري الذي يمكن أن تكون عواقبه وخيمة.

أولا : المـــواقف الإقليمية

الموقف الخليجي: تباينت ردود الأفعال الخليجية إزاء المشروع النووي الإيراني، فبعض الدول رفضت طموح إيران النووية لخطورته على الخليج سواء من ناحية فرض الهيمنة الإيرانية أو من حيث التلوث الإشعاعي الذي يمكن أن يهدد المنطقة بأكملها ويعرض دولها للخطر[1].

* الضمانات النووية: وثيقة قانونية لوكالة الـطاقة الذريـة ، أضـيفت بعد موافقة مجلـس المحـافظين للوكـالة بإضافة هـذه الوثيقة الجـديدة التي ترفق باتفاقيات الضمـانة الشاملة تتـيح سلطـة أكبر لمفتشـي الوكالة

* حضر التـجارب النـووية: في العاشر مـن سبتمـبر في مقر الأمـم المتحـدة الجمعية العامة ، و بالأغلبية الساحقة معـاهدة الخضـر الشامل للتجارب النـووية

[1] عبد الله محمود السهلي ، **رؤية إستراتيجية لمجـابهة المشروع النـووي الإيراني** ، جامعة نايف للعـلوم الأمنيـة ، الرياض (السعودية)، 2014، ص 81

لكن في المقابل نجد أن معظم دول الخليجية تساند لأحقية إيران في تطوير برنامج نووي سلمي مستندة بذلك لواقع أن إيران لم تصنع أي فنبلة نووية حاليا، وأنها حسب التقارير المقدمة لم تتعدى النسبة المسموح لها بتخصيب اليرانيوم.

وإذا تطلعنا لدور مجلس التعاون الخليجي في المفاوضات الدولية بشان إيران فنلاحظ أنها تلتزم الصمت بل ترفض انتهاج أسلوب التصعيد مع إيران, وهي بذلك تساند الحل السلمي للازمة وتدعو إليه من خلال المؤتمرات فقد تصدرت قضية التسلح النووي أجندة عمل مجلس التعاون في قمته السادسة والعشرون في أبو ظبي 2005.

وفي قمته الواحدة والثلاثين عام 2010 أكد على ضرورة إبداء مجلس التعاون الخليجي نوايا حسنة اتجاه إيران وتشجيع المحادثات بين الدول الغربية وطهران للتوصل لحل سلمي لازمة.

برغم من قلق بعض دول الخليج من امتلاك إيران للسلاح النووي الذي يمكن أن يمنح الأفضلية لإيران في منطقة الخليج العربي، إلا أنها ضد تصعيد الأزمة مع المحافظة على علاقات الجوار ودعوة لحل سلمي يرضي جميع الأطراف والمطالبة بشرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل.

الموقف العربي: رفضت جميع الدول العربية امتلاك إيران للسلاح النووي باستثناء السلطة الفلسطينية التي بقيت محايدة, فالتخوف العربي من امتلاك إيران سلاحا نوويا تعتبره تأثير فاعل يخل بالتوازن والاستقرار الإقليمي لدرجة قد يؤدي لنفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط على حساب مصالح الدول الغربية المختلفة، وهذا من شانه أن يهدد وجود الأنظمة

السياسية العربية القائمة، ومكونات الأمة الإسلامية لكون إيران لها موروث تاريخي تستند إلى الرغبة في تدشين إمبراطورية فارسية[1].

إلا أن موقف سوريا عبرت عن تأييدها للتقنية النووية الإيرانية، فهي تؤكد أنه لا يمكن منع إيران من تطوير برنامج نووي في ظل تواصل إسرائيل تطوير قدراتها النووية، وباعتبارها حليفا استراتيجيا يمكن تعزيز التحالف بينها نحو بناء قدرات نووية.

فمعظم الدول العربية لا تنكر أحقية إيران في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لكن تؤكد أن إيران لا تمتلك تهديدات تدفعها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وعليه فقد قامت الجامعة العربية بخطوات نحو إنشاء مجلس السلم و الأمن العربي رغبة منها تعزيز المن في المنطقة، والدعوة نحو شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل. وفي نفس الوقت فهي ضد الخيار العسكري الذي يمكن أن يعرض المنطقة لخطر الحروب مرة أخرى.

إسرائيل: يتلخص الموقف الإسرائيلي إزاء البرنامج النووي الإيراني في أن إيران تشكل أكبر خطر على الوجود الإسرائيلي، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية كان واضحا الطموح الإسرائيلي لتدمير إيران خاصة أمام سعي هذه الأخيرة لامتلاك الطاقة النووية، وتخوف من إمكانية تزويد إيران لحزب الله بالأسلحة النووية عند امتلاكها لاستخداماتها في حروب ضد إسرائيل[2]. فهي ترفض وبشدة البرنامج النووي الإيراني حتى لو كان موجه لاستخدامات السلمية حيث وقفت ضد استكمال المشروع النووي الإيراني باعتباره يشكل مصدر تهديد مباشر لأمن إسرائيل ولذلك فكرت مليا في توجيه ضربة عسكرية للمنشات النووية الإيرانية.

---

[1] أحمد مقداد ، **تأثير المتغيـــرات الداخلية و الخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية (حالة دراسة : العلاقات العربية – الإيرانية)**، دراسات العلوم السياسية و الاجتماعية 2013، المجلد 40 ، العدد 2 ،ص262.

[2] عبد الله حجاب، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيـــا الوسطـــى و الخليج (1979/ 2011)** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستر تخصص دراسات آسيوية ، جامعة الجزائر 2011/ 2012 ، ص 52

وحسب تقديرات إسرائيل فإن برنامج النووي الإيراني سيصل إلى نقطة اللاعودة في أواخر عام 2005 وأنه بمقدور الصاروخ الإيراني الباليستي (شهاب) بتطوره الجاري القدرة على حمل رأس نووي سيصيب وسط أسيا خلال عامين.

فعليه تعتمد إسرائيل على ركائز أساسية في مواجهة إيران وبرنامجها النووي:[1] (612 الأزمة النووية الإيرانية: التطورات، الدوافع، والدلالات الإستراتيجية، مجلة الدراسات الإستراتيجية العدد 3-5)

أ- الجمع بين نظرية (بيغن) التي تؤكد بقاء إسرائيل القوة الوحيدة النووية في الوحيدة في المنطقة، وبين نظرية (لن غوريون) الداعية لاحتواء أطراف الصراع

ب- الضغط المستمر على الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات صارمة أكثر حزما إزاء إيران، ثم توالت كل الحركات الإسرائيلية خلف واشنطن التي قد تكون من يطبق نظرية بيغن بالنيابة عن إسرائيل بأي وسيلة ممكنة سوءا كانت دبلوماسية ممانعة أو عسكرية وقائية. فالتخوف الإسرائيلي من أن تشكل قوة إقليمية إسلامية تكون وجها لوجه ضد إسرائيل ما يضعف الدور الصهيوني في الشرق الأوسط ويعثر أكثر من عملية السلام.

تركيا:

تحاول أنقرة تشجيع إيران على الاستفادة من البرنامج النووي لأغراض السلمية، نحو إقامة علاقات تعاون في مجال الطاقة الكهربائية، ومن جانب أخر فهي تبدي قلقا من إمكانية حصول إيران على أسلحة الدمار الشامل لكن في المقابل نجد إن الموقف التركي منذ بداية الأزمة ينصب نحو تشجيع الحل الدبلوماسي السلمي لازمة وتفعيل المحادثات بين

[1] فهد مزيان خزار الخزار ، **الأزمـــة النـــووية الإيرانية : التطـورات ، الدوافع ، الدلالات الإستراتيجية** . مجلة الدراسات الإستراتيجية العدد 3-5 ص612

إيران والدول الغربية. «لقد أكدت أنقرة معارضتها لفكرة الحرب في 20 جانفي 2012 وحددت موقفها بأنها لم تسمح لحلف الشمال الأطلسي باستخدام أراضيها لضرب إيران وأن الحدود بين تركيا وإيران حدود سلام وستظل كذلك»[1] فالموقف التركي نابع من عدة أسباب المرتبطة منها بالجوار الجغرافي الإقليمي والمصالح الاقتصادية التي تربطها بإيران، ففرض العقبات الاقتصادية سوف يلحق الضرر بالاقتصاد التركي.

وعليه يمكن القول أن أنقرة تتخوف من ملف نووي إيراني إلا أنها تشجع الحوار والتفاهم على نحو يضمن حسن العلاقات مع طهران، ومن جانب أخر تسعى لعدم معارضة قرارات الاتحاد الأوربي حيال إيران.

ثـانيا: مـواقف الدول الغربية ووكالة الطـاقة الذرية.

موقف الترويكا الاوربية : ترفض الدول الأوربية امتلاك إيران لسلاح النووي، إلا أنها تشجع الحل السلمي نحو إقناع إيران للعزوف من تطوير نشاطات نووية لأغراض عسكرية، ومن خلال هذا المصلح المرتبطة بإيران خاصة المتعلقة منها بالنفط، فالملاحظ انه بعد العقوبات المفروضة على إيران تراجع الصادرات الإيرانية لأوربا. فقد حاولت دول الترويكا الأوربية إقناع إيران بتجميد نشاطاتها النووية مقابل حوافز اقتصادية محاولة منها تخفي التوتر المتنامي بينها وبين واشنطن. وقد عرض على إيران تعاونا نوويا سياسيا و تحفيزات اقتصادية، لإقناعها في تعليق تام لأنشطتها النووية الحساسة غير أن إعلان إيران استئناف

[1] عبد الستار الهاوي ، مرجع سابق ص 54

نشاطاتها النووية في 2006 دفع الترويكا إلى تعليق مفاوضاتها والتهديد بتحويل الملف لمجلس الأمن[1].

فالموقف الأوربي اتجاه أزمة الملف الإيراني اختلف عن الموقف الأمريكي من ناحيتين هما: التمهل في نقل الملف الإيراني لمجلس الأمن، والرفض الكامل للخيار العسكري في التعامل مع الأزمة.

روسيا:

هناك عدة أسباب حكمت الموقف الروسي وأهمها اعتبارها واحدة من الشركاء التجاريين لإيران، إذ يتعاون في العديد في مجال إنشاء المفاعلات النووية، مرورا بمشاركة روسيا في برامج التحديث العسكري وصولا لعلاقات تجارية على نطاق واسعة. في المقابل تؤكد روسيا على حرصها عدم امتلاك إيران للقنبلة النووية، فليست من مصلحة روسيا ظهور قوة إسلامية نووية على حدودها الجنوبية في منطقة أسيا الوسطى والقوقاز والتي ستمثل تهديدا فعليا للأمن القومي الروسي، ما يلحق الضرر بنفوذ روسيا في آسيا الوسطى وتغيير في الإستراتيجية العالمية. ولقد أبدت اقتراحات كمبادرة لتسوية الأزمة لان أي عقوبات تفرض على إيران سوف تؤثر على الاقتصاد الروسي.إلا أنها تعرضت للضغوط مستمرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للوقف تعاونها مع إيران و كسب تأييدها

أين لقي التأييد الروسي لقرار مجلس الأمن الدولي حول العقوبات ضد إيران انتقادات شديدة من طرف المتشددين في موسكو حيث رأو أن العقوبات قد أحدثت نزاعا طائل منه بين روسيا وإيران وأن المستفيد الوحيد هي الولايات المتحدة الأمريكية[2].

---

[1]- عامر كامل أحمد ، **مـــوقف التـــرويكا الأوربية من البرنامج النـــووي الإيراني** ، دراسات دولية ،العدد 50 ، ص 71.

[2] سعد الحمداني ، **العلاقات الروسية الإيرانية 2004/ 2010** ص 13

الصين:

نظرا للعلاقات الاقتصادية التي تربط الطرفين خصوصا المتعلقة منها بالنفط، بحيث تعتبر الصين اكبر سوق رئيسي لإيران لتصدير نفطها، ومصالح الصين في الحفاظ على العلاقات الطيبة مع إيران والتأكيد على أحقية الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعليه ترى الصين أن العقوبات ليس الخيار الأمثل لأن فرض المزيد من العقوبات على إيران سيصعد من الأزمة ودعت للحل السلمي.

من هنا نجد أن الموقف الصيني يدعو نحو حماية النظام الدولي من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمطالبة بالإسراع حل سلمي للملف النووي الإيراني عبر تشجيع المفاوضات، وعبرت عن قلقها من استئناف إيران تخصيب اليورانيوم، إلا أنها تعارض الخيار العسكري خاصة *الضربة الوقائية.

موقف وكالة الطاقة الذرية:

تعاملت بكل حزم وعقلانية مع تداعيات الملف النووي الإيراني، على مستوى مختلف الأجهزة ولوائح الوكالة وتوالت زيارات الوكالة نحو المراكز الإيرانية للتأكد أن إيران لم تتجاوز الحد الأدنى لتخصيب اليورانيوم. وفي إجماعها في 2003 أمهلت إيران حتى 2005 لتوضيح موقفها بشان الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد، لكن الإصرار الإيراني على استكمال بحوثها في 2006 دفع الوكالة نحو تحويل الملف لمجلس الأمن .و عليه «ففي الوقت الذي تصاعدت فيه الأزمة استمرت الوكالة في عملها واحتفظت بحضور بحضورعلى الساحة سعيا لتحقق من صحة وشمولية التصريحات الايرانية»[1]

* الضربة الوقائية : إستراتيجية الدفاع الوقائي و الحرب الإستبقائية ، تسعى من خلالها الولايات المتحدة نحو إجهاض التطورات و القوى المنذرة بالخطر قبل أن تصبح بحاجة لعلاجات حاسمة ، أي عنصر المبادرة أو المفاجئة بالهجوم نحو تدمير العدو أو أسلحة الدمار الشامل قبل أن يتمكنوا من استخدامها ضد الطرف الآخر

[1] ايران هل ثمة مخرج من المأزق الأمني ، مرجع سابق ، ص 17

خاتمة الفصل:

وأخيرا نجد تباين المواقف الدولية والإقليمية إزاء الملف النووي الإيراني، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتبع سياسة التشدد والرفض التام لإمتلاك إيران للسلاح الإستراتيجي فإنَ الموقف الروسي والصين يتميز بالمرونة وصولا إلى المواقف العربية عموما والخليجية خصوصا التي تدعوا إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

وتحت مظلة مجلس الأمن الدولي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من النفاذ عبر مرحلتي المفاوضات والعقوبات إلى توسيع هامش الحصار والضغط السياسي ليشمل الهيئات الرسمية والغير الرسمية كلها في إيران وهذه الخطوة ستضعف ليس فقط سلطة حكومة الرئيس أحمدي نجاد لكن أيضا سلطة النظام السياسي من خلال إثارة خلافات وخصومات بين أطرافه المختلفة. كما يتبين أنَه ومع التطور الذي وصل إليه البرنامج النووي الإيراني فإنَه من المستبعد القيام بأي عمل عسكري ضد إيران في الوقت الحاضر لأسباب كثيرة وهي:

– خشية الولايات المتحدة الأمريكية من تكرار التجربة العراقية وما نتج عنها من فوضى

–اتساع رقعة وعدد المنشآت النووية الإيرانية العلنية منها والسرية ما يجعل من توجيه الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل لضربة عسكرية أمرا أكثر صعوبة وتعقيد، كما أن استخدام الخيار العسكري ضد طهران لن يجبرها على الإذعان لمطالب واشنطن بقدر ما سيزيد من تشدُد النظام واتخاذ أفعال حماسية تضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ولكون إيران تمتلك عدد من خيوط اللعبة في العراق وبإمكانها إثارة كثير من المتاعب لواشنطن المنهكة أصلا هناك كما تستطيع ارباك خطط أمريكا وحلفائها في أفغانستان. وبناءا على هذه المخاوف وغيرها يبدو أنَ الولايات المتحدة الأمريكية أقرب إلى إتباع نهج الحرب الباردة في التعامل مع النظام الإيراني.

الفصل الثالث:

تداعيات الملف النووي

على أمن الخليج العربي

الفصل الثالث:
تداعيات الملف النووي
على أمن الخليج العربي

الفصل الثالث:
تداعيات الملف النووي
على أمن الخليج العربي

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية الخليجية

1-علاقات التباعد والتقارب في العلاقات الخليجية الإيرانية

2-التحديات التي يفرضها الملف النووي الإيراني على دول الخليج العربي.

المبحث الثاني: الخليج العربي والمظلة الأمنية الأمريكية والمظلة الأمنية الإيرانية

1-المظلة الأمنية الأمريكية.

2-الخليج وإيران كقوة إقليمية.

مقدمة الفصل:

أقلق التسلح النووي الإيراني العالم يشكل عام، ودول الخليج بشكل خاص لأنَ من شأن الملف النووي الإيراني أن يؤثر على البيئة الإستراتجية لمنطقة الشرق الأوسط. كما أنَ هذا الملف يفرض تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة، أنه يهدد أمن القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط، أن الملف النووي الإيراني احدث انقساما على مستوى الرأي العام فمن أيَد هذا الملف استند على أنً إيران قامت بتخصيب اليورانيوم فقط بنسبة(3,5) بالمائة إلى (4)بالمائة وهذه النسبة لا تكفي لإنتاج قنبلة نووية. أما الرافضون لهذا البرنامج كأمريكا فيذهبون إلى أنَ الهدف الأسمى من الملف هو تطوير القدرات النووية الإيرانية إلى الحد الذي يسمح بإنتاج قنبلة نووية مما يشكل تهديدا عسكريا لدول الجوار و للأمن الإقليمي في المنطقة كما أن هناك عدم ثقة دول الخليج العربي بأنَ إيران أما تسعى لتطوير ملفها النووي لأجل الأغراض السلمية، وكان هناك توافق بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي حول مبادئ حاكمة لموقف دول من الملف الإيراني ومن قدراتها النووية الراهنة أو المستقبلية، وهذا ما يظهر بلجوء دول الخليج إلى المضلة الأمنية الأمريكية، كما أنَ دول المجلس ليست ضد أي مشروع نووي إيراني مخصص للأغراض السلمية.

المبحث الأول:

العلاقات الإيرانية الخليجية

كان من المفترض أن تخوض كل من المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، الكويت وعمان دورا رئيسيا في مفاوضاتها مع إيران في منظمة المؤتمر الإسلامي وكانت غايتها بحث الملف النووي الإيراني ومدى خطورته على المنطقة والتي تهدف إلى إقناعها بالتخلي من فكرة استكمال دورة تخصيب اليورانيوم.

كما أن مفاعل (بوشهر)، يمكن استخدامه وسيلة لتهديد الدول المتشاطئة له على الجانب الآخر من الخليج، لكنه قد يسبب أنظارا في حالة حدوث تسرب إشعاعي منه، أو تعرضه للعدوان الخارجي، وأكثر من ذلك سعي إيران إلى طمأنينة دول الخليج العربي، بأنَ البرنامج الإيراني لا يشكل أي تهديد. فدول الخليج تستحضر من ذاكرة الماضي المرحلة التي سبقت الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق وتبدي شكوكها ومخاوفها من اندلاع حرب الخليج الرابعة في حال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالهجوم لتحطيم البنية التحتية النووية لإيران وتحديات ذلك الاحتمال على دول الخليج. وباستخدام كافة وسائل الضغط السلمية لإخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل للجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران ودعوة إيران للإستجابة لمساعي الإمارات والمجتمع الدولي لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية والتأكيد على أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية وحل النزاعات بطرق سلمية.

أولا: عوامل التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية.

لقد عرفت العلاقات الإيرانية الخليجية عدة تطورات منذ قيام الثورة الإيرانية 1979 مع اختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد كانت هناك معالم جوهرية شكلت نقاطا بارزة في هذه العلاقات وأهم هذه التطورات:

– الثورة الإسلامية عام1979 التي أعلنت مبدأ تصدير الثورة وما تلاها من قيام حرب الخليج الأولى(1980–1988) واصطفاف دول الخليج إلى جانب العراق وتأزم العلاقات مع إيران.

– أزمة الخليج الثانية عام1991 وبها بدأ تحسن العلاقات والابتعاد عن الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وبداية كسر الجمود في العلاقات السعودية الإيرانية.

– سياسات الرئيس "هاشمي رفسنجاني"، ثم سياسات الرئيس محمد خاتمي منط توليه السلطة عام1979 والتي حرصت على التصالح مع دول مجلس التعاون وبالذات العربية السعودية.

–وأخيرا الحصار الأمريكي للعراق بكل أبعاده وتأثيراته المختلفة.

ولقد أسهمت عدة عوامل في دفع عمليات التقارب الإيراني–الخليجي في عهد الرئيس خاتمي باعتباره امتدادا في جزء منها لسياسات الرئيس السابق رافسنجاني باتجاه تطبيع العلاقات مع دول الخليج، وكانت هذه العوامل نتيجة لظروف داخلية أو إقليمية أو دولية ويمكن تقسيمها إلى عوامل عامة وأخرى خاصة.[1]

[1]-مخلد مبيضين، **العلاقات الخليجية الإيرانية 1997-2006، السعودية حالة دراسة**، المنارة المجلد14 ،العدد2،2008،ص6-8.

1-العوامل العامة للتقارب: وتتمحور في:

-ما جاء به الرئيس خاتمي من أطروحات خاصة بحوار الحضارات والإنفتاح على دول العالم بعامة ودول الجوار الجغرافي خاصة وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد، لسي مناهضا للغرب وحضارته فحسب بل ندله، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع والإعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة. وقد عدت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران التي كانت تعتمد لفترة ليست قصيرة على نموذج تصدير الثورة.[1]

-التحولات الإيديولوجية الداخلية في إيران، ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة، حيث انتهت تقريبا فترة الالتزام الصارم بمفاهيم و قيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق دول الخليج لفترة ليست قصيرة، فاختفاء الوهج الثوري بعد رحيل الخميني ومجئ قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبراجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية أسهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية.

-السياسة الأمريكية اتجاه إيران والعراق، ومحاولة واشنطن فرض المزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليها، وأخيرا السياسة الأمريكية إزاء العراق، والتي وصلت إلى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقراء في المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية وتنسيق السياسات النفطية الخليجية والإيرانية لاستقرار المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية وتنسيق السياسات النفطية الخليجية والإيرانية لاستقرار أسعار النفط باعتباره المحور الرئيسي للاقتصاد في الخليج وإيران.

[1] محمد أحمد المقداد، مرجع سابق ، ص463

-محاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية جوهرية ترى في عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سيساهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية الخليجية، ففي هذا المجال نجد أن نسبة الإنفاق العسكري لكل من دول الخليج، إيران والعراق قد بلغ ما يقارب(36) بليون دولار عام1999. كما أنَ تطور العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات الثلاث(1999-2001) قد أسهم كثيرا في تخفيض مؤشرات التسلح لدى الدولتين مما انعكس إيجابا على الدول الخليجية الأخرى.

-التغير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة(08) الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام1987 التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية.

2-العوامل والمسببات الخاصة للتقارب:[1]

-الزيارات المتبادلة منذ عام1997 بين مسؤولين في قمة الهرم السياسي بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي ومنها:

-زيارة وزير الدفاع الإيراني(علي شامخاني) للسعودية 2000 والتي تزامنت مع إعداد قادة دول مجلس التعاون الخليجي للقمة التشاورية في عمان.

-من الناحية السياسية: حافظت قطر وعمان على علاقات قوية مع إيران خاصة وأنَ مضيق هرمز فرض بعضا من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين إيران وعمان تحديدا ثم انضمت إليها لاحقا دولة الكويت وإن كان بدرجة أقل.

-من الناحية الإقتصادية: نجد أنَ حجم التبادل التجاري بين إيران ودولة الكويت قد بلغ 180 مليون دولار عام2003. كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية

[1]-ضاري سرحان الحمداني، **سياسة ايران اتجاه دول الجوار**، العربي للنشر و التوزيع،القاهرة ، 2011، صفحة102-104 .

السعودية وإيران من(1218) مليون ريال خلال عام(2003) إلى بليوني ريال خلال عام 2004. وبالنسبة لدولة الإمارات على الرغم من وجود النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الإماراتية الثلاث إلا أنَ الإحصاءات الإيرانية تشير إلى أنَ الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران في الوقت الراهن كما أنَها خامس أهم دولة في تزويد إيران بالبضائع، ففي عام(2003) سجل التبادل التجاري بين البلدين أعلى المعدلات، إذ بلغ(16,10) مليار درهم،(4,4) مليار درهم بما يعادل(13,5) بالمائة من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم والبالغ(118,9) مليار درهم.

كما طرحت إيران عرضا لتصدير مياه صالحة للشرب إلى الكويت بمعدل 200 مليون جالون عبر أنابيب يجرى بين البلدين بطول300 كلم وافقت الكويت على العرض الإيراني بشرط أن يكون سعر الجالون مناسبا، كما قررت إيران رفع حجم صادراتها النفطية إلى اليمن، وسمحت لهذه الأخيرة باستيرادها ما يعادل 110 مليون دولار من الإنتاج الصناعي الإيراني مقابل ضمانة حكومية.

-كما طرحت إيران صيغة عقد اتفاقيات مع دول الخليج العربي للتعاون الإقتصادي والثقافي وقد ترافق ذلك مع عقد اتفاقيات عدم اعتداء ثنائية أو جماعية و قد وقعت قطر على اتفاقية مع إيران في المجال الإقتصادي والتربوية والثقافية والإعلامية وتم التركيز على العلاقات الأمنية عند زيارة وزير الداخلية الإيراني لقطر عام2000 وقد عرض مقترحا لتطوير بروتوكول التعاون الأمني الموقع بين البلدين إلى اتفاق أمني شامل، وتسعى إيران إلى إقامة علاقات تعاون دفاعي مع سلطنة عمان.

عوامل التباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية:

بالرغم من المحاولات العديدة لإيران لإحداث التقارب مع دول الخليج العربي إلا أن الكثير من العوامل ساهمت في زيادة الفجوة ما بين إيران وما بين الخليج العربي، وتعدُ هذه

العوامل عقبات واضحة نحو نمو العلاقات الخليجية الإيرانية، أو عقبات نحو أحداث مزي من التقارب مع جارتها من دول الخليج العربي، وهذه العوامل متنوعة فمنها عوامل دينية، ثقافية، سياسية وأمنية ومنها ما يتعلق بالظروف الخارجية وتتمحور هذه العوامل في :[1]

1) نزاع إيران مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث.

من المعلوم أنَ خلافا ثار بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول جزر (أبوموسى– طنب الكبرى– طنب الصغرى)، وقد شكل هذا الخلاف توترا في منطقة الخليج العربي، وذلك أنّ إيران ترفض مناقشة موضوع الجزر التي احتلها في العام 1971 ، ومع المحاولات المتكررة لحل المشكلة سلميا إلا أنَ جميع هذه المحاولات باءت بالفشل.

فقضية الجزر الثلاث، تعد إحدى العقبات في نمو العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي وخاصة في المجال الأمني، وبالرغم من التقارب الإيراني مع السعودية في العام 1999، إلا أن إيران رفضت أن يكون من أجندة مباحثاتها مع الجانب السعودي، مناقشة موضوع الخلاف حول الجزر الثلاث.[2]

2) الاختلاف المذهبي.

تتبنى إيران المذهب الشيعي، بينما تتبنى دول الخليج العربي المذهب السني، وقد شكلت قضية الاختلاف المذهبي بين الشيعة والسنة جدلا واسعا، خاصة بعد احتلال العراق في العام2003 من قبل أمريكا، ولكن ظهر وعي عند العرب وهو إمكانية الإستفادة من إمكانات الشيعة، في مواجهة مخططات أعداء الإسلام الضاهريين، كاليهود والصلبيين لمواجهة الهجمة على ديار الإسلام كما أعطت السعودية الفرصة للطائفة الشيعية للتعبير

[1] -غازي صالح بني ملحم و فايز عبد المجيد، (المنارة)، **البرنامج النووي الإيراني و أمن الخليج العربي** (دراسة تحليلية)،المجلد15، العد3،2009، ص17

[2] -مخلد مبيضين، مرجع سابق ،ص28

عن رأيها منذ تسعينات القرن الماضي، وذلك بعد ما ساد الهدوء في العلاقات بين السعودية وإيران.

3) الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 وتراجع العلاقات الإيرانية الخليجية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003 فكل القوى الإقليمية ترفض فكرة تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة وذلك نتيجة لخوفهم من وجود عراق ضعيف أو مقسم يؤدي إلى تنافس بعض القوى الأخرى، حيث اعتقدت معظم الدول العربية بأنَ إيران أسهمت في إسقاط صدام حسين وخصوصا بوجود تفاهمات أمنية مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب المصالح العربية واستقرار المنطقة[1].

4) التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، فقد أعربت الكثير من دول المنطقة عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي الإيراني لأن انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، ولكن على أمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام ونجد تراجع العلاقات بشكل كبير في عهد الرئيس نجاد بسبب استمرار إيران في برنامجها النووي الذي ترى فيه معظم الدول العربية بأنه مشروع تسليح يهدد أمن المنطقة[2].

ثـانيـا: التحديات التي يفرضها الملف النووي الإيراني على دول الخليج.

يعد أمن الخليج من الموضوعات التي تقع على صدارة السياسة الدولية عموما والسياسة الخليجية خصوصا حيث مر الإدراك الأمني لدول الخليج لأمن الخليج العربي بثلاث مراحل أساسية كانت انعكاسا للأوضاع السياسية الأمنية والتدخلات الخارجية المستمرة، فالمرحلة الأولى كانت منذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 إلى حرب

[1]- سيد عوض عثمان، **العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وأفاق المستقبل**، مختارات إيرانية ، العدد28،نوفمبر2002، صفحة09

[2]- عبد الله سعد العتيبي،مرجع ساق ص 78

الخليج الثانية حيث اتفقت الدول الأعضاء على مبدأ أساسي المتمثل في ضرورة الاعتماد على الذات لتحقيق الأمن و رفض التدخل الخارجي، لكن سرعان ما تلاشى المبدأ بفعل حرب الخليج الثانية و التي مثلت بداية المرحلة الثانية أين أصبحت القوى الخارجية التي كانت تمثل مصدر للتهديد منبع لأمن الخليج والاستقرار، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح التواجد العسكري الأجنبي يثير للقلق خصوصا أمام توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية، والتي عرفت تصعيدا مستمرا خاصة رغبة إيران في الاستحواذ على الأسلحة النووية فوصول المشروع النووي الإيراني إلى مقاصده النهائية ونضجه اللوجستي مثل أحد المتغيرات الهامة في معادلة أمن الخليج العربي وتحدي كبير بالنسبة لدول الخليج و الذي يتمثل أساسا في تهديد الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وقد تصدرت المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والتخوف الخليجية، ففي الدورة 16 لاجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليج العربي في سلطنة عمان في شهر ديسمبر 1995، دعا إلى منطقة خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها في المنطقة والسعي نحو تعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية أمن الخليج . إلا أن المساعي الخليجية للعمل على إنشاء خليج خالي من أسلحة الدمار الشامل تصادمت مساعي إيران النووية والتي مثلت تهديد فعليا لأمن الخليج العربي. وأهمها:

1- تعرض دول الخليج للتلوث الإشعاعي:

يشكل البرنامج النووي الإيراني خطرا بيئيا كامنا يهدد دول الجوار من تسرب الإشعاعات القاتلة نظرا لقرب المفاعلات النووية الإيرانية من دول الخليج، فنجد مثلا مفاعل بوشهر النووي يقع على بعد 280 من مدينة (جبيل) السعودية ، و حوالي 315 كلم من الكويت(الرجوع للملحق رقم (5))

كما أن إيران يمكن أن تتخلص من النفايات النووية في مياه الخليج الذي تقوم دول الخليج بتحلية مياهه عبر محطات لاستخدامها في أغراض مختلفة، وظهور آثار وخيمة على كل من يستخدم هذه المياه من أمراض وأوبئة.

2- زعزعـــة الأمــن الاقتصادي لدول الخليــج العربــي:

إن امتلاك إيران للسلاح النووي يعطيها دور رئيسي في تقييد حركة الملاحة في الخليج، والأكثر خطورة هو رد الفعل الانتقامي الذي يمكن أن تقوم به إيران في حال وقوعها تحت وطأة العقوبات الدولية أو تلقيها ضربات عسكرية للمنشآت الإيرانية قد تكون عواقبه وخيمة على اقتصاد دول الخليج العربي. «فإيران تمتلك من القوة البحرية ما يجعلها قادرة على التسبب في إحداث أضرار بالمنشآت النفطية الخليجية، بل وقع الطريق على حركة الملاحة عند مضيق هرمز ولو لفترة وجيزة على أقل تقدير»[1] سوف يعرقل تصدير النفط الخليجي والذي يمثل المورد الأساسي للدخل لهذه الدول إضافة إلى إمكانية ضرب السفن الأجنبية في الخليج العربي، أو إصابة حقول النفط من العمليات العسكرية.

3- زعزعـــة تـــوازن القـــوى في الخليــج العربـــي:

ينظر للمنطقة الخليج العربي على أنها قد تكون عرضة للنزاعات المتكررة وانعدام الاستقرار، وغالبا ما يقول معارضو برامج الطاقة النووية في الشرق الأوسط أن قلقهم يقوم على مخاوف مشروعة على أن تتطور حالات التوتر في المنطقة إلى سباق التسلح، وطالبوا بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. بحيث يمثل استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم بالدرجة الأولى خطر على السلم الأمني للدول الدول العربية الخليجية المجاورة،يخل باستقرار المنطقة ويفتح الباب عل مصراعيه لسباق التسلح النووي قد تشارك فيه خاصة : السعوديــة.

---

[1] مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ،**الخليج : تحديات المستقبل** ، أبو ظبي (الإمارات) ، 2005 الطبعة الأولى ص240.

إلى جانب أن الجغرافيا السياسية تشير إلى "أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مرادها لن يكون شمال أو شرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الأسيوية الكبرى (الهند، باكستان والصين) وفي الشمال روسيا و بالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي العرب"[2].

4- صعوبة التوصل لصيغة مشتركة لأمن الخليج العربي:

تطالب إيران دائما بدور لها في الترتيبات الأمنية لها في الخليج وترفض بشدة تواجد الخارجي خاصة الأمريكي في المنطقة،خصوصا بعد التسعينيات. لكن توصل إيران للسلاح النووي يضعف من إمكانية التعاون ،تعزيز الثقة والتقارب مع دول الخليج العربية.

5- تصدير العنف و الفوضى الإرهاب:

يؤدي امتلاك إيران للسلاح النووي إلى سعيها إلى تصدير العنف والفوضى والإرهاب إلى دول الخليج العربية من خلال العمل على استغلال الشيعة المتواجدين في دول الخليج العربية كوسيلة لإثارة الفوضى والاضطرابات الداخلية بل ومنحها الذريعة للتدخل في حماية الأقليات الشيعية دول الخليج العربية[1] كتحريض الشيعة في البحرين أو في الجهة الشرقية للسعودية ومنه سهولة التغلغل و تمرير مشروعها التوسعي.

6- تعريض منطقة الخليج لخطر الحروب:

شكل إصرار إيران على تكثيف لنشاطاتها النووية و وقوفها بعناد في مواجهة المجتمع الدولي، زيادة التوتر الخليجي والشعور بالقلق من احتمالات توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد إيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قد يعرض منطقة الخليج العربي لعواقب حرب خليجية رابعة.

---

[1]- عبد الله محمود السهلي ، **رؤية إستراتيجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني** ، مذكرة للحصول على شهادة ماجستر في العلوم الأمنية ، الرياض (السعودية)، 2014 ص69

[2] - البيئة ، **رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي** ، مختارات إيرانية ، 2 نوفمبر 2011 ، العدد 64 ، ص 5

فضلا عن ذلك فإن تكرار المناورات الجوية والبرية التي تقوم بها القوات الإيرانية بين فترة وأخرى، هجومية أم دفاعية حيث تبقى المناورات المذكورة موضع متابعة على الضفة المقابلة للخليج»[1] والتخوف من وقوع الحوادث أو الإطلاق الخاطئ على أرض صديقة (صواريخ البالستية) ما يسبب آثار وخيمة من خسائر البشرية الأضرار المادية.

[1] - سباق التسلح في الشرق الأوسط إلى أين ، العربية 7 جوان 2013

المبحث الثاني:

الخليج العربي في ظل المظلة الأمنية الأمريكية والمظلة الأمنية الإيرانية

يمثل النظام الإقليمي الخليجي على مجموعة الدول المطلة سواحل الخليج والمتمثلة في المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، إيران والعراق. فبرغم من إقصاء هاتين الأخيرتين من الهيكل السياسي للنظام الإقليمي الخليجي المتمثل في مجلس التعاون الخليجي، إلا أننا نجد مختلف التفاعلات، التطورات الإقليمية لطالما ارتبطت بإيران والعراق فلكل هاتين الدولتين تأثيرا حاسما على واقع الاستقرار وعدم الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، بحيث شكلتا محور حرب الخليج الأولى وكان للعراق الدور وفي إشعال فتنة حرب الخليج الثانية بغزوه للكويت، ومن ثم إسقاط النظام العراقي في حرب الخليج الثالثة والتي استدعت تكثيف للتواجد الأجنبي وتغيير السياسات الأمنية في الخليج العربي. واليوم لا يزال هذا النظام معرض لحالة عدم الاستقرار التي تنبأ بمواجهة أخرى في حالة تعذر الحل السلمي لأزمة الملف النووي الإيراني، إذن فتوتر هذه المرة مرتبط ب إيران وطموحاتها النووية نحو سيطرة الإقليمية.

فمع التطورات المتجددة التي تدخلها أزمة الأمريكية الإيرانية، أصبحت الأسئلة تطرح حول مآلات وانعكاسات التصادم الإيراني الأمريكي على النظام الإقليمي الخليجي.

أولا: المظلة الأمنية الأمريكية.

تاريخيا واجهت دول جنوبي الخليج العربي، صعوبة في توفير دفاعاتها الخاصة وذلك بسبب اعتمادها على القوى الخارجية لكي توفر الدفاع و بسبب صغر حجمها والقيود

العسكرية والتعاون الأمني الإقليمي المحدود. ولذا نجد حتى قبل غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية واحتلاله، أبقت القوات الأمريكية على وضع يمكنها من الحشد سريعا للدفاع عن دول جنوبي الخليج ضد إمكانية غزو بري. ولذا طرحت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة "مظلة الدفاع" على دول مجلس التعاون الخليجي. بهدف طمأنة دول الخليج من التوسعات الإيرانية في المجال النووي، من خلال بيعهم أنظمة جوية، دفاعية حديثة مثل بيع أسلحة متطورة لدول مجلس التعاون الخليجي حول إيران حلقة محكمة من القواعد والتسهيلات العسكرية الموزعة على دول الخليج. و قد لجأت دول الخليج العربي إلى المظلة الأمنية الأمريكية[1].

فقد بدأت وزارة الدفاع الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية بإعادة ترتيب أوضاع قواتها في منطقة الخليج، فهذه الأخيرة تعدُ منطقة ذات مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية وأنَ أية محاولة للمساس بها يعني تهديدا للأمن القومي الأمريكي، ولا شك أنَ التوجه الأمريكي نحو منطقة الخليج العربي يرجع إلى دوافع أساسية عدة، تشكل بمجملها جملة المصالح الأمريكية في المنطقة والتي يمكن تحديدها في الثالوث المقدس: ضمان مصادر الطاقة(النفط)، حماية أمن إسرائيل وحماية الأنظمة الموالية إضافة إلى الالتزام بالمحافظة على حرية الملاحة في المياه الدولية بما في ذلك مياه الخليج، باتخاذ كافة التدابير الأمنية والعسكرية لإبقاء تلك الطرق المائية مفتوحة وبالتالي تأمين بقاء مضيق هرمز[2].

وإن ما تقدم، يمثل من وجهة النظر الأمريكية مصلحة حيوية لا يمكن تهديدها أو المساس بها، الأمر الذي جعل الخليج العربي محاطا بحزام عسكري أمريكي، مما ترتب عليه خروجه من معادلة الأمن الهشة ليدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكي، والتي تعتمد على

[1]- لورنس كورب، (محاضرات الإمارات 101)، **الخليج العربي و استراتيجية الأمن القومي الأمريكي**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2006 ،صفحة10.

[2] مؤتمر هرتسليا الثالث عشر، (ماذا عن شرق أوسط نووي)،ص(06).
http,//www,arabiya-net /ar/arabic-studies/2013/10/12

وجود عسكري أمريكي مباشر بدون وسطاء كما كان في السابق، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة انتشار القوات الأمريكية والدور الأمريكي في العالم عبر بناء شبكة من القواعد العسكرية الدائمة والمؤقة في جميع أنحاء العالم وخاصة في الخليج العربي للحيلولة دون تهديد تلك المصالح، ومن ظهور منافسين لها في الوقت نفسه.[1]

كما أدت تداعيات حرب الخليج الثانية عام(1991) والفترة التالية لها إلى تحول كبير في شكل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج تحديدا في اتجاهين:

- اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأمريكية من قواعد ومحطات وموانئ ومطارات ومعسكرات ومراكز بالغالبية العظمى من دول المنطقة ذات العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية أو حق بعض الدول التي لا يبدوا أنه تربطها علاقات سياسية قوية بها.
- تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق، ليصل إلى خمسة قواعد عسكرية في دول الخليج وحدها.

الترتيبات الأمنية والقواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج العربي:

ولكي نستطيع أن نلم بتاريخ الإتفاقيات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الخليج العربي، لا بد من أن نتناول كل قطر من أقطار الخليج على حدة، بدءا بالكويت مرورا بالبحرين وقطر وعمان، فالعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة:

1-**الكويت:** لقد بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت تسلك مسلكا جديا إثر:

- الإعتداء الإيراني عليها خلال 1987-1988 في حرب ناقلات النفط وكذا الخوف الكويتي المستديم من الجارة الإسلامية الكبرى (إيران).

[1] البينة، **دول الخليج العربي في ظل التحديات النووية الإيرانية**، مختارات إيرانية ، 26مايو2006، ص3

- وكذا غزو العراق للكويت واندفاع الرئيس الأمريكي "جورج بوش" عام1991 لاستنهاض العالم و تحريضه ضد العراق.
- تقاعس الدول العربية من تطبيق ميثاق الدفاع العربي المشترك.
- كل هذه الأسباب ساعدت وزادت من تقارب الكويت من واشنطن ومن سعيها الحميم لإقامة تحالف وطيد وثابت معها، حيث وافقت الحكومة الكويتية بتاريخ4 سبتمبر(1991) على توقيع "اتفاق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية" وتنص الاتفاقية على:
- تمركز قوة أمريكية بحجم لواء، و كتيبة مضلات قوامها نحو خمسة ألاف جندي في الأراضي الكويتية تكون قوة ممهدة لتدخل باقي القوات الأمريكية في مواجهة أي تهديد.
- وضع معدات أمريكية ثقيلة، في قاعدة داخل الكويت، من أجل سرعة تدخل القوات الأمريكية عند أي تهديد.[1]
- السماح بحرية استخدام القوات الأمريكية لموانئ وقواعد كويتية.

2-البحرين: تعد البحرين مقر للأسطول الخامس للسلاح البحري الأمريكي كما يتواجد في البحرين حوالي100 فرد ينتمون للبحرية الملكية البريطانية. كانت البحرين خلال التسعينات إحدى أهم قواعد الدعم اللوجستي لعمليات اعتراض السفن في الخليج العربي لإطباق الحصار بحريا على العراق عامة، وللجهود المبذولة بالأخص لمنع تهريب النفط العربي خارج إطار اتفاقية "النفط مقابل الغذاء".

[1] مركزالخليج العربي للدراسات و البحوث الإستراتيجية، (تقرير عن القواعد العسكرية الغربية بالخليج.... الأهداف والانتشار)، صفحة7-10.
WWW ,GULFSTUDIES ;INFO-

3-دولة قطر: في عام1992 وقعت قطر مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية أمنية لتقوية التعاون ما بين الدولتين في الشؤون العسكرية وقد استمر هذا التعاون إلى اليوم وتستضيف قطر أهم بنية تحتية عسكرية أمريكية في المنطقة وكانت قد انتقلت القيادة الجوية للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية من السعودية إلى قطر ما بين عامي2002_2003 ومقرها قاعدة العديد الجوية وأنفقت قطر ما يزيد عن 400 مليون دولار لتحديث العديد وغيرها من القواعد مقابل الحماية العسكرية الأمريكية للدولة الخليجية الصغيرة.

وبدأت قطر منذ1995 تستضيف بعض من القوات الجوية المكلفة بالإشراف على منطقة حظر الطيران في جنوب العراق، وتحولت خلال التسعينات إلى واحدة من أكبر مخازن الأسلحة والعتاد الأمريكي في المنطقة، وبنت على نفقتها مجمعا يضم (27) مبنى لتخزين الآليات والقوات الأمريكية استعدادا للعدوان على العراق.

4-سلطنة عمان: كانت سلطنة عمان من أول الدول التي عقدت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك في 12أفريل1980، اتفاقية سمحت بموجبها استخدام المرافق العسكرية للعماليات الأمريكية في المنطقة وقد منحت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذه الاتفاقية تسهيلات برية وبحرية. كما سمحت عمان في العام نفسه بإنشاء قيادة مركزية أمريكية على أراضيها وذلك لقيادة التمارين التي بدأت القوات الأمريكية تجريها على أراضيها كقاعدة تجمع لقواتهما ولطائراتهما خلال حرب الناقلات وحربي الخليج الأولى والثانية. وكذا استخدام القواعد والمجال الجوي العماني خلال عملية "براينغ مانتس ". كما تتعاون أمنيا بشكل أكبر مع أمريكا منذ أحداث 11 سبتمبر، حيث قامت بإجراءات عديدة لضبط تمويل الإرهاب. كما أنَ القيادة المشتركة للعمليات الخاصة "سي ايه آي"، تعتبر عمان قاعدة أساسية لها فيما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط.

5-الإمارات العربية المتحدة: وقعت الإمارات اتفاقية التعاون العسكري للدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام1994، سمح بمقتضاها إنشاء مكتب عسكري للإتصال مع حصول الولايات المتحدة الأمريكية على تسهيلات والعمل على إنشاء قواعد لوجستية بحرية بالأساس في كل من ميناء زايد وجبل علي ودبي والفجيرة.[1]

فقطر تعد مقر القوات الأجنبية من استراليا (313)، فرنسا(800)، جنوب أوروبا(140)، الولايات المتحدة الأمريكية(140).

6-المملكة العربية السعودية: اتخذت الترتيبات الأمنية في المملكة شكلا مغايرا، إذ تركزت في مجالات التدريب المشترك ونقل الخبرة والمناورات العسكرية المشتركة إضافة إلى إعادة تسليح الجيش السعودي بأسلحة ومعدات حديثة، وزيادة حجمه إلى تسعون ألف جندي، خلال خمس سنوات وتحديث إمكانات الدفاع الجوي من خلال بناء قطاع الدفاع الجوي "درع السلام".

جدول رقم (2) :التسهيلات والقواعد العسكرية الأمريكية في دول الخليج

الدولة	التسهيلات والقواعد العسكرية الأمريكية
قطر	-يوجد فوق أراضيها مقر القيادة المركزية للقوات الأمريكية منذ عام(2003). -معسكر السيلية لتخزين مواد الجيش الأمريكي/ قرية ميلينيوم لمسكن أفراد القوات الأمريكية. -قاعدة العديد الجوية: المركز الرئيسي للعمليات الجوية الأمريكية في الخليج وتضم(4000)جندي.
الإمارات	-قاعدة الظفرة الجوية: وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم(380) -توجد على أراضيها منصات انطلاق طائرات الاستطلاع يو.2، وطائرات إعادة التزود بالوقود -ميناء زايد وميناءي رشيد وجبل علي لاستقبال السفن الأمريكية في أراضيها.
الكويت	-قاعدة علي السالم الجوية: و تضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم(386) لدعم العمليات العسكرية في العراق. -معسكر الدوحة: ويضم أفراد الفرقة الثالثة الأمريكية(مشاة) و ناقلات الدرع

[1] - ياسين سويد، مرجع سابق ص126.

	–معسكر عريفيجان: تتمركز فيه القوات الأمريكية الداعمة للعمليات العسكرية في العراق.
عمان	–يتمركز فيها أكثر من(3000) جندي أمريكي والقاذفات من(ب1). –قاعدة بصيرة: وتضم تجهيزات الجيش الأمريكي من التموين والنقل والأجهزة الكترونية.
البحرين	–ميناء المنامة: يستضيف المقر الرئيسي للأسطول الأمريكي الخامس، ويضم(20) سفينة. –قاعدة الشيخ عيسى: تتمركز فيه المركبات الحربية الصغيرة. –ميناء سلمان: تتمركز فيه المركبات الحربية الصغيرة. –مطار المحرق: تتمركز فيه الطائرات الاستطلاعية التابعة للقوات البحرية الأمريكية.[1]
السعودية	–يوجد(500) فرد من القوات الأمريكية للقيام بتدريب القوات السعودية والحرس الوطني.
العراق	–يتمركز فيه من(150,000) جندي أمريكي منذ عام (2003). –توجد فوق أرضية كما تشير بعض التقديرات حوالي(75) قاعدة للجيش الأمريكي.[2]

ثانيا: الخليج و إيران كقوة إقليمية

تقع إيران في قلب القارة الآسيوية، فيحدها من الشمال أذربيجان وأرمينيا وتركماستان، ومن الغرب تركيا والعراق، ومن الشرق باكستان وأفغانستان، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، هي بذلك تحظى بموقع جيوستراتيجي مهم بين منابع النفط في الخليج العربي وأسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين تعتبر حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين : إقليم الشرق الأوسط وإقليم وسط آسيا. وتعد إيران كممر يفصل بين القارة الأوروبية والآسيوية ومما يزيدها أهمية إطلالتها على مضيق هرمز نظرا للدور الإستراتيجي لهذا المضيق في التحكم في شرايين الاقتصاد العالمي.

وتعتمد إيران أساسا في اتصالاتها الخارجية على إطلالتها على ساحل الخليج، مع العلم أن لديها أطول إطلالة على الخليج العربي التي تقدر ب3200 كلم ، مما فرض عليها

[1] حسام سويلم، **هل تؤدي الأزمة النووية الإيرانية الى خريف ساخن؟**، مختارات ايرانية، العدد62، صفحة5
[2] سلم كاظم علي، (دراسات دولية)، **التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي الدوافع الرئيسية**، العدد45، جامعة بغداد، صفحة138-139

الاحتكاك بدول الجوار الإقليمي خاصة دول الخليج العربي نحو رغبتها في ممارسة دور إقليمي مهيمن.

اقتصاديا: تعتبر إيران من ضمن الدول المصدرة للمواد الأولية، فهي تزخر بثروات طبيعية المتمثلة أساسا في الغاز الطبيعي والنفط .فنجد أنها «تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث احتياط النفط المؤكد الذي يمثل حوالي 137 مليار دولار، ويصل إنتاجها من النفط يوميا 3,5 مليون برميل في اليوم، وتشير التوقعات أن إيران سوف يصل إنتاجها إلى 5,5 مليون برميل عام»[1] 2020.

فمعطى النفط يمثل ورقة رابحة بالنسبة لإيران يمكن أن تستخدمه في التأثير على الأسواق العالمية وعلى البلدان الصناعية خاصة أمام تزايد الطلب عليه، وأيضا يعطيها الدور لممارسة سياسة ذات طابع قيادي في المنطقة.

أما عسكريا تولي اهتماما خاصا ببناء قدراتها العسكـرية، لذا نجدها تمتلك قدرات عسكرية كبيرة برية، جوية، بحرية. وتسعى نحو إبرازها عسكريا، ديمغرافيا وجغرافيا. وتركز على بناء قاعدة صناعية عسكرية، وقد تمكنت من صنع مجموعة من الأسلحة التقليدية.

–ففي المجال البحري تحاول فرض سيطرتها على مياه الخليج بإنشاء قواعد عسكرية ضخمة على سواحل الخليج

– ***بريا :*** تشهد القوات البرية ارتفاعا مستمرا مقارنة مع دول الخليج ، فمثلا نجد أن عدد الدبابات يمثل 1130 عام 2000 ليرتفع إلى 2981 عام 2011 ، كما تستورد إيران الأسلحة المضادة للدبابات من روسيا والصين، و يقتصر دور القوات المسلحة الإيرانية على الاستعداد لأية احتمالات مفاجئة في المنطقة، "وجرى «تقسيم الأراضي الإيرانية إلى مناطق معينة

[1] –ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص81

تحت مسؤولية القوات المسلحة الإيرانية، حيث أسندت مسؤولية الدفاع عن المناطق إيران المجاورة للعراق لقوات الجيش، ومسؤولية الدفاع من المناطق الواقعة في الجنوب لقوات الحرس الثوري»[1].

- ***جويا*** *:* تتكون القوات الجوية الإيرانية من 62000 شخص بما فيهم 1100 في قطاع الدفاع الجوي، وتمتلك إيران أكثر من 320 طائرة حربية وتعاني القوات البرية الجوية من ضعف في إمكانيات الصيانة.

فضلا عن ذلك تولي اهتماما تصنيع في مجال الصواريخ بعيدة المدى، كما نجد أنها تسعى نحو الاستفادة من الطاقة النووية.

بالتالي نستنتج أن إيران لديها قوة ردع إستراتيجية تسعى دائما لتحديثها ونلتمس هذا من خلال ارتفاع معدل نفقات العسكرية الإيرانية، فمن خلال الإنفاق العسكري فحسب تقرير(التوازن العسكري) الصادر عن معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن لعام 1998.1999، فقد قدرت نفقات إيران للدفاع عام 1997 (4.559) مليار دولار، وبلغ الإنفاق العسكري لإيران عام 1999 (5,8) مليار دولار.)، وأشار الباحثون إلى مشتريات إيرانية لمعدات عسكرية تقليدية وخاصة نووية والتي تشكل محور الأزمة مع الغرب، فبرغم من القيود المالية المفروضة على إيران إلا أنها تصر على استثمار جزء من كبير من مواردها القومية لتعزيز قدراتها العسكرية.

إيران في الخليج العربي : إيران كأي دولة تسعى نحو لعب دور فاعل واستغلال الإمكانيات المتاحة، المقومات التي تمتلكها في المسار الصحيح لبلوغ مرتبة القوة الإقليمية في الشرق الأوسط خاصة الخليج العربي .ذلك برغم من التوتر الذي تشهده العلاقات الخليجية الإيرانية في خصوص بعض القضايا العالقة (كقضية الأقليات الشيعية، والجزر

[1] - يحيى رجب ، **أمن الخليج في ظل المتغيرات الإقليمية و العالمية** ، مكتبة العلم و الإيمان، ص322.

الإماراتية الثلاث) إلا أنها عرفت انفراجا خصوصا في التسعينيات. وتسعى إيران لاستغلال الوضع لإيجاد مكانة لها في النظام الإقليمي الخليجـي، تستند لعلاقات تاريخية دينية مرتبطة بالدين الإسلامي، اقتصادية مشتركة بتصدير النفط، إضافة للجوار الإقليمي والإطلالة على حوض الخليج، جعلت إيران تدعو دائما دول الخليج لتعزيز أصول الشراكة والتعاون لتعزيز أمن منطقة الخليج خاصة بعد الثورة الإسلامية.

الثورة الإيرانية عام 1979 فتحت أحضانها للعرب والمسلمين، وكانت بمثابة نقطة تحول للسياسة الخارجية الإيرانية، فبعدما كانت حامية لمصالح الدول الأجنبية بالأخص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دور شرطي الخليج في عهد الشاه كحارس للمصالح الأمريكية في المنطقة، أصبحت بعد الثورة تنادي بوحدة الإسلام والمسلمين ضد الدولة الصهيـونية وخاصة التواجد الأمريكي وقواعدها العسكرية في الخليج العربي. وتغتنم فرصة المـؤتمرات الإسلامية العربية للتأكيد على ذلك، ففي كلمته لمحمد الإيراني سفير جمهورية إيران في ندوة في 12مارس 2004 بعنوان (ايران 20عاما بعد الثورة) أكد أن إيران لا تمثل مصدر تهديد للدول العربية كما تظن بعض حكـوماتها، فهي من المدافعين للقضية الفلسطيـنية واعتبرت اللغة العربية اللغة الرسمية الثانية بعد الفارسية، وأشار للروابط المشتركة بين إيران والعرب ودعي نحو تعاون المشترك في ظل تهديد واحد إلا وهو الوجـود الأجنبـي. وفي خصوص تطلعات إيران النووية، فلا يوجد أي دليل قوي أن إيران تكن نوايا عدوانية لدول الخليج، فهي أم تلجأ لتهديد جيرانها وليس لديها سبب يدعو للإثارة المواجهة في تلك المنطقة لأن حرصا على سلامة الملاحة في الخليج لا يقل عن حرص جـيرانها[1].

[1] –مركز القدس للدراسات السياسية ، **إيران 25 عاما بعد الثورة(التحديات الداخلية و الخارجية)** ، 12مارس 2004 ص11.

يمكن القول أن إيران بعد التسعينيات أصبحت تسعى نحو التعاون والحوار مع دول الخليج، وتفترض دور قوي للدول الخليجية في أي ترتيبات أمنية جديدة في منطقة الخليج لكن تحت المظلة النووية الإيرانية التي تعطي لها دور قيادي مع إقصاء تام للتدخل الأجنبي الأمريكي.

من جهتها تنظر السعوديـة لإيران على أنه شريك في الخليج العربي سواء قبلتـه دول مجلس التعاون الخليجي، وترى أن استثناء إيران من منظومة أمنية على المدى الطويل..... وعلى ذلـك فإن مشاركة إيران في أي ترتيبات أمنيـة مستقبلية هو أمر حتمي لا مفر منه. وفي الدور الثانية عشر للاجتماعات المجلس الأعلى للتعاون بالكويت من الفترة 24 \25 ديسمبر 1991 أكد على ضرورة التعاون الثنائي مع إيران في إطار المصالح المشتركة القائمة، وإتباع سياسة حسن الجوار الذي هو أسس نظام الخليجـي. وفي هذا الصدد التوقيع على اتفاقية الأمنية في الرياض في 16 نيسان 2001 بين السعودية وطهران في إطار التعاون في مجال التدريب الأمني وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية وإقامة آليات التعاون لمواجهة الأخطار المشتركة[1].

جدول رقم (3): ميزان القوة بين إيران و دول مجلس التعاون الخليجي 2011

	الطائرات المقاتلة	المروحيات الهجومية	الدبابات	مضادات السفن والمروحيات المضادة والغواصات	السفن الحربية المجهزة بصواريخ ضد السفن	السفن البحرية الصغيرة والرئيسية

[1] -محمد السالم أحمد الكراز، **العلاقات الإيرانية- السعودية2001/1979، مركز الدراسات الإقليمية** ، العدد (7) ، 2007 ص 102

دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	773	371	9.342	105	58	578
إيـران	339	83	2.981	63	60	965

المصدر: محمد ياسر الخضير ، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، دراسات دولية العدد53.

يبين لنا هذا الجدول بعض عناصر القوة الإيرانية مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي واليمن. ومن خلاله نلاحظ أن إيران تمتلك عناصر قوة لا يمكن نكرانهـا ،لدرجة أن دول الخليج أصبحت تربط أمنها واستقرارها بإيران ولا يمكن الاستغناء عن الدور الإيراني في الترتيبات الأمنية في الخليج العربي .

الخليج بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية:

فـإذا كان النظام الأمني الـذي تشكل بعد حرب الخليج الثـانية وقبول الحماية الأجنبية المباشرة ، بمثابة الضمانة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن الضمـانة لم تستمر فـعاليتها كثيرا بل على العكس، دفعت المنطقة لحالة عدم الاستقرار الأمني خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، «فالاتفاقيات الدفاعية الأمنية التي عقدتها دول مجلس التعاون الخليجي مع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت في جعل المنطقة تعيش في حالة سباق نحو التسلح»[1]. نجد التواجد الأمريكي أثر على الاستقرار الداخلي، وأفرز

[1] ، اشرف سعد العساوي ، **دور مجلس التعاون الخليجي و الترتيبات الأمنية الجديدة للشرق الأوسط** ، مجلة الديمقراطية ، سبتمبر 2009

الغضب الشيعي، بحيث مثل إحدى الدوافع إيران وراء السعي لامتلاك أسلحة الدمار هو الإحساس بالخطر الذي يترصدها جراء التواجد الأجنبي في الخليج العربي خاصة الأمريكي المباشر وبرز الملف النووي الإيراني كمحور الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ما وضع النظام الإقليمي الخليجي في *مأزق أمني. فأضحت كل دول الخليج تعيش الهاجس الأمني وتشعر بالتهديد أمام تنامي ظاهرة التسلح في الخليج العربي، لكن تراكم القدرات العسكرية يزيد أكثر من الشعور بعدم الأمان ويؤدي لحلقة مفرغة من سباق التسلح الذي لا ينتهي[2].

فضلا من ذلك نجد أن الانتقال من نظام أمن جماعي خليجي إلى تحالف استراتيجي غير من الترتيبات الأمنية للنظام الإقليمي الخليجي التي وصلت في التدخل الأمريكي في شؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي أثر على التوجهات الإقليمية لهذه الدول، ما جعل دور دول الخليج محدودا في الحوار مع إيران حول برنامجها النووي. فلم تقم بأي خطوة جريئة اتجاه إيران، فلم تتجاوز حدود التصريحات المتكررة لشخصيات سياسية حول خطورة للبرنامج النووي الإيراني على أمن و استقرار الخليج العربي حتى هناك من وصفه بالكارثة على المنطقة.

بحيث وصف عبد الله بشارة سكرتير مجلس التعاون الخليجي السابق البرنامج النووي الإيراني قائلا:«أن هذا البرنامج غير في ميزان القوى في المنطقة كليا ، و جعل ايران السيد عليها و

* المأزق الأمني:يكمن جوهر مفهوم المأزق الأمني في أن إجراءات الدولة المتخذة في زيادة أمنها بتعزيز قدراتها العسكرية عادة ما تزيد حدة مشاعر الخوف لدى الدولة المجاورة ، أي حرص الدولة على زيادة فرصها في البقاء سوف يؤدي بضرورة لتهديد بقاء الدول الأخرى

[2] عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت (لبنان) 1998 ص57

مكنها من امتلاك الأداة المؤثرة في قراراتها ، و بناء عليه يتوجب على مجلس التعاون الخليجي ضرورة التعاون بشكل قوي و واضح لأن وضع دول الخليج لا يشعر بالاطمئنان حوله»[1]

ومن جانبه رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى (البرلمان) علاء الدين بروجردي أنه : «يجب على دول الخليج أن تفكر بأمنها وأمن المنطقة من خلال التعاون الأمني الإقليمي بين دول المنطقة بعيدا عن التدخل الأجنبي» [2]، إلا أن الواقع يبرر غير ذلك، فإن إضعاف أو تخفيف الدور الأمريكي وانسحاب القوات الأمريكية من منطقة الخليج العربي سيدخل حالة عدم الأمان للدول العربية الصغيرة، وسيوفر لإيران الظروف المناسبة للسيطرة على المنطقة ، من هنا نجد الملف النووي الإيراني أوقع النظام الإقليمي الخليجي في حرج الاختيار بين دولة طامحة نحو لعب دور إقليمي تجمعها روابط عديدة خاصة المتمثلة في الجوار الإقليمي، وقوة عالمية تسعى لتكثيف تواجدها يوما بعد يوم وتربطها معها علاقات أمنية شكلت محور لترتيبات الأمنية الحالية . ومنه أصبح محور الخليج العربي ميدانا للصراع بين واشنطن وطهران، كان من الممكن أن تجد نفسها طرفا في أي مواجهة عسكرية قد تنشأ بين إيران والقوى الكبرى، وكان من شأنه أن يعرض المنطقة لتداعيات حرب أخرى لا يحمد عقباها، ونتيجة لذلك تواجه دول الخليج تحديات اجتماعية اقتصادية وأكثر منها أمنية ربما تكون مرتبطة بردود فعل إيرانية في فترة ما بعد الحرب.

فالملف النووي الإيراني أعاد منطقة الخليج لصلب التفاعلات الدولية ، بذلك أضحى التصور الأمريكي بإقامة ناتو شرق أوسطي يعكس مصالح الطرف الأقوى في معادلة الأمن الخليجي مع إقصاء تام لإيران .أما التصور الإيراني لأمن فيعطي لها دور قيادي في شراكة

[1] غازي صالح بن ملحم و فايز عبد المجيد، مرجع سابق ،ص108

[2] محمد ياسر الخضير ، **أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة**، دراسات الدولية ، العدد 53 ص152

مع دول مجلس التعاون الخليجي و العراق تحت المظلة النووية الإيرانية، مع ضرورة الانسحاب الأمريكي. فاختلاف التوجهات بين واشنطن وطهران وتصادم مصالحهما بعد الثورة الإسلامية 1979، برز علنا في أزمة الملف النووي الإيراني، في برنامج نووي قصد الإنشاء، وتشدد أمريكي ضد نشوء قوة إقليمية إسلامية شرق أوسطية مستحوذة على السلاح النووي.

خاتمة الفصل:

في الأخير يمكننا القول أنه لا يمكن الفصل بين السياسة الإقليمية الإيرانية في الخليج وبين ملف العلاقات الإيرانية الأمريكية ، فنمط التفاعل بين الطرفين يؤثر بالضرورة على النظام الإقليمي الخليجي التي يمكن أن تقع ضحية للصدام بين الطرفين، لكن في المقابل نجد أنه بين حالات المد والجزر بين واشنطن وطهران اكتفت دول الخليج بلعب دور المتفرج ، ما عدا تنظيم لقاءات لمجلس التعاون الخليجي لتأكيد حول خطورة الوضع على استقرار الإقليمي الخليجي، تلتها تصريحات لشخصيات سياسية التي بقيت حبر على ورق. كان يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تحرك أزمة الملف النووي الإيراني وفق مسارين سلبي أو إيجابي :

فالأول قد يدفع دول التعاون الخليجي نحو تعزيز قدراتها نظرا لإحساسها بالخطر، أو اللجوء لتطوير علاقاتها مع واشنطن نحو تعاون عسكري لإنشاء عنصر الردع المضاد، وهو احتمال قد يعمق الأزمة نحو توازن الرعب و بالتالي التصعيد

أما الثاني كان من الممكن أن تلعب دورا فعال كوسيط بين واشنطن وطهران واستغلال علاقاتها مع الطرفين للوصول لحل يرضي الجميع ، يجنب إيران خطر الضربة العسكرية و يوجه الأزمة نحو الانفراج.

إلا أنه وعلى خلفية وصول مجموعة الدول الكبرى لاتفاق جويلية 2015، أعربت دول الخليج عن أملهم في أن يؤدي هذا الاتفاق إلى إزالة المخاوف بشأن برنامج إيران النووي وربما يجنب المنطقة سباق نحو التسلح، ومن جانبها طمأنت الإدارة الأمريكية دول الخليج أن هذا الاتفاق لن يؤثر على العلاقات الخليجية الأمريكية، ولم يقوض دور واشنطن في حماية أمنها، وبالمقابل فإن رفع العقوبات اللاإقتصادية على إيران سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الإيراني فهل سيكون سببا لدعم نفوذها السياسي في الخليج العربي؟؟

خاتمة

الخاتمة:

هدفت الدراسة، بيان أبعاد التوتر الإيراني الأمريكي بخصوص الملف النووي الإيراني والمراحل التي مرت بها أزمة الملف النووي الإيراني، وتحليلها وتكييفها في إطار الشرعية الدولية، ومن خلال استقراء الأحداث التي ظهرت بسبب هذه الأزمة، والتعرف على الآليات والإجراءات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني.

وقد بينت هذه الدراسة أن العداء الأمريكي الإيراني لا يتعلق فقط بتطوير إيران لبرنامجها النووي، وإنما تعددت أبعاده لتتصادم مصالحهما في نقطة واحدة ألا و هي الرغبة في القوة والهيمنة على الشرق الأوسط . فإيران تستخدم برنامجها النووي لبلوغ مرتبة القوة الإقليمية المهيمنة وتحقيق التوازن مع إسرائيل، أما الولايات المتحدة فقد وجدته كوسيلة فعالة للضغط على إيران و إضفاء شرعية على عقوباتها.

كما يمكن القول: أنَ إيران ومنذ بداية الأزمة النووية عام2002 اعتادت على المراوغة وإطالة أمد الأزمة بإتباع أساليب متعددة، أهمها استخدام الدبلوماسية والتفكير الإستراتيجي، والتفاوض مع الأطراف الدولية التي من شأنها تجنب دخول إيران في مواجهة عسكرية مع الغرب والجدير بالذكر، أنَ الخطورة في حيازة إيران للأسلحة النووية ليست لمجرد الصراع على القضايا الوطنية أو الحقوق، وإنما لما لها من تأثيرات على الاستقرار الإقليمي في المنطقة حيث ستلجأ إيران إلى استخدام سلاحها النووي في حال نشوب الحرب كوسيلة دفاع كما ربما تستخدمها لتهديد الدول المجاورة في سبيل تحقيق أهداف قد لا تتمكن من تحقيقها دون استخدام عامل القوة والتهديد.

أثبتت الشهور الأخيرة أن حلَّ الخلافات القائمة بين إيران وبين الولايات المتحدة الأميركية ليست مرهونة بالعملية التفاوضية بقدر ماهي بحاجة إلى إرادة سياسية من الزعماء في البلدين، إضافة إلى أن سناريوهات المستقبل بالنسبة للسياسات الخليجية إزاء تداعيات

جنيف عديدة، فضلا عن المسارات المفتوحة لاتفاق جنيف مازالت مفتوحة وتحمل افتراضات كثيرة و تغييرات متعددة.

النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية المشتركة لدول الخليج وتناقض الأولويات فيما بينهم.
- استمرار إيران في تحديها واستمرارها في برنامجها النووي والمثير للجدل بما يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم استقرارها.
- إصرار الطرف الإيراني على التدخل في الشأن الداخلي الخليجي، وكذلك في الأوضاع العربية واستقلالها.
- تتأثر منطقة الخليج العربي كغيرها من الأقاليم الدولية بما يحيط بها من أحداث، حيث أصبح أمنها الإقليمي مرتبطا بالأمن الدولي.
- تكتسب منطقة الخليج أهمية، لسبب موقعها الجغرافي وامتلاكها لأكبر مصادر الطاقة(النفط–الغاز) مما يجعلها عرضة لتدخلات الدول الكبرى.
- انعدام وفقدان الثقة بين دول الخليج وإيران بما يؤدي إلى الإخلال بالأمن الخليجي.
- ضعف الجهود الخليجية وعدم توحدها في الدفاع عن مصالحها يؤدي إلى التدخلات المباشرة للدول الكبرى لحماية مصالحها والتذرع في هذا الوضع.
- إصرار الطرف الإيراني على تحدي المجتمع الدولي عبر التصريحات الإستفزازية والتحدي الصارخ للقرارات.
- الملف النووي الإيراني جعل إيران لاعبا أساسيا في المنطقة.
- تحاول إيران من خلال ملفها النووي خلق فتن طائفية واضطرابات بين دول المنطقة.

- توصل إيران والدول(5+1) إلى توقيع اتفاق جنيف في يوليو 2015، الذي توصل إلى إعلان انتهاء أزمة الملف النووي الإيراني وقبول الغرب بالتعايش مع إيران في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب إسرائيل.
- نجد أن هناك حزمة من التداعيات الناتجة عن توقيع الإتفاق النووي الغربي وهي على النحو التالي:

1-اضطلاع إيران بدور الهيمنة الإقلمية.

2-تجنب المنطقة حرب خليجية رابعة من خلال تجنب سناريو الجحيم في ظل التصعيد المتبادل بين إيران من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من ناحية أخرى

التوصيات:

وفي ضوء هذه النتائج تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي قد تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار إذ تم وضعها في الحسبان من قبل صانعي القرار في دول الخليج العربي هي:

- توحيد السياسات الخليجية على المستوى السياسي والاقتصادي وصولا إلى الوحدة الخليجية وهو ما تطمح إليه شعوب منطقة الخليج العربي.
- تقوية الجبهة الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الخليجي، وهذا كفيل بعدم اختراق هذه الجبهة من الخارج وتعزيز مبدأ(الولاء و الانتماء) وهي ضرورة وطنية ملحة.
- إثبات حسن النوايا الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني، من خلال السماح للمفتشين بزيارة المواقع والتأكد من سلمية المشروع.
- ضرورة الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

- أن تكون هناك رؤية إستراتيجية خليجية مشتركة في التعامل مع الدول ذات المصالح الدولية في هذه المنطقة وضرورة التنسيق فيما بينهم.
- التركيز على العلاقات الثقافية والاجتماعية بين دول الخليج العربي وإيران إذ تعدُ هذه المنطقة ذات تواصل حضاري وثقافي وديني واحد.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول الخليج العربي وإيران.
- على المجتمع الدولي الضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحجيم إيران وإغلاق المفاعل النووي وذلك بإصدار قرارات فاعلة من مجلس الأمن.
- هناك حزمة من السياسات التي لابد أن تنتهجها دول الخليج العربي خلال المرحلة المقبلة للتعامل مع تأثيرات اتفاق جنيف وهي على النحو التالي:

1-استمرار الدول الخليجية، وتحديدا السعودية والإمارات في نهج عدم إتباع سياسات إقليمية تتماشى كلية مع الخطوط العريضة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.

2-لابد من تنويع التحالفات الدولية للدول الخليجية، فثمة أصوات تدعوا إلى إقامة علاقات أوسع مع روسيا و فرنسا كوسيلة لموازنة الدفئ في العلاقات الأمريكية الإيرانية.

3-تطوير الأطر التنظيمية الخليجية، من خلال تطوير قوة درع الجزيرة و تنمية قدراتها وتعديل مهامها لتعمل كقوة تدخل سريع لتأمين الأهداف الحيوية في دول مجلس التعاون الخليجي.

4-لابد من السعي لإمتلاك برامج نووية خليجية.

5-لابد من دعم مسألة إجراء حوار بين إيران ودول الخليج، بما يوفر طمأنة للطرفين.

صانعة المرايا

قائمة المصادر والمراجع

الكتب المعتمدة باللغة العربية:

1. أبو هدية أحمد ، (إسرائيل والمشروع النووي الإيراني)، مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2006.
2. المشاقبة أمين ، (التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة 2008/1999، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2012.
3. سمور جاري ،(مواجهة التحدي النووي الإيراني)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006، الطبعة الأولى.
4. سند السويدي جمال ، (إيران والخليج : البحث عن الإستقرار)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1998، الطبعة الثانية
5. أديب البستاني حسان، (الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسيات الممانعة:ضوء على الأزمة العراقية و على ملفي إيران وكوريا الشمالية) الشركة العالمية للكتاب، بيروت (لبنان)
6. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،(الخليج : تحديات المستقبل)، أبو ظبي (الإمارات)،2005، الطبعة الأولى.
7. كنترز ستيفن، (مثلث القوة المقبل : لماذا يجب أن تكون إيران وتركيا حليفتي الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط)، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والإستثمارات، بيروت، جوان 2006.

8. الحمداني ضاري سرحان، (سياسة إيران تجاه دول الجوار)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، 2012، الطبعة (1).
9. عبد الله العدوان طايل يوسف، (الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط).
10. عبد الخالق عبد الله، (النظام الإقليمي الخليجي) ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، طبعة 1
11. عبد الستار الهاوي، (ولاية الفقيه :أوهام التقدم)، 2012.
12. عزت عبد الواحد سيد، (أمن الخليج العربي في التسعينات)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
13. نعمان عصام، (أمريكا والإسلام والسلاح النووي :حاضر الصراع ومستقبله في دنيا العرب و العجم)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2009، الطبعة الثانية
14. السويد ياسين، (الوجود العسكري الأجنبي في الخليج :واقع وخيارات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 1998،فيفري 2004، طبعة الأولى
15. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات) الطبعة الأولى، 2007.
16. علكة وسام ، (التحدي النووي الإيراني :حقيقة أم وهم)، دمشق 2013
17. رجب يحيى، (أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية)، مكتبة العلم والإيمان، 2006.

المجلدات و المجلات :

1. أبركان نجاة، (الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية)،مجلة المفكر ، جامعة الحاج الخضر، (باتنة)، العدد12

2. أحمد إبراهيم محمود،(السياسة الإيرانية و الملف النووي في عهد أحمدي نجاد)، (مختارات إيرانية)، العدد61، أغسطس2005.
3. الظرفي أحمد، (إيران وأمريكا....عداء في الظاهر وصفات في الباطن)، مشاركات الزوار32 ،2009.
4. منصور أسعد، (تباين الموقف الأمريكي والثلاثي الأوروبي حول الملف النووي الإيراني)، جريدة الراية، 2 نوفمبر2015
5. أهم نقاط الإتفاقية النووية بين السداسية وإيران....يوليو2015. http://arabic.rt.com/news/
6. روجرز بول، (مجموعة أكسفورد البحثية)، (العمل العسكري ضد إيران التأثير والتداعيات)، سلسلة ترجمات الزيتونة58، تموز/يوليو2010.
7. البينة،(دول الخليج العربي في ظل التحديات النووية الإيرانية)،26مايو2006.
8. تقرير الشرق الأوسط ، (إيران ها ثمة مخرج من المأزق النووي؟)،رقم 51، 23فبراير2006.
9. جريدة الأنباء، (النووي الإيراني، كشف الإزدواجية الأمريكية حول أسلحة الدمار الشامل)، مركز البحوث بمجلس الأمة، العدد14، الثلاثاء 4 ديسمبر2007.
10. جريدة البينة الجديدة، (المعادلة الإقليمية: هل تتغير السياسة الإيرانية في المنطقة إذا ما امتلكت القنبلة النووية؟)، العدد1879، نوفمبر2013.
11. جاسم أحمد جاسم،(الأزمة النووية الإيرانية، المشاهد المحتملة).
12. سيد عوض عثمان، (العلاقات الإيرانية الخليجية بين دروس الماضي وأفاق المستقبل)،البيئة ، العدد28،نوفمبر 2008.
13. محمود أحمد إبراهيم، (البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية).

14. الصمادي فاطمة ،(مفاوضات النووي الإيراني: روحاني يحتاج اتفاقا نهائيا). تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 28أكتوبر 2011.

15. فوري درويش، (العلاقات الأمريكية الإيرانية: تحديات الواقع وأفاق المستقبل)،دورية مختارات إيرانية ، العدد 51، أكتوبر 2004

16. ديمتري سوسلوف، (الصراع على النفوذ يحتدم في أسيا الوسطى)،جريدة الغرب دراسات و أبحاث،العدد 1991، الإثنين16جوان2014،السلسلة37.

17. رحمن عبد الحسين ظاهر،(خيارات الإستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني

18. شريف أسامة ، اتفاق لوزان "فرصة " للخليج أم " رخصة" لإيران ؟، دوت مصر 4أفريل 2015

19. العربية، تقرير كاترين آشتون، (انتهاء مفاوضات جنيف حول نووي إيران بلا اتفاق)، السبت9 نوفمبر 2013. http://www.alarabiya.net/ar/iran/2013/11/09

20. عزت عبد الواحد سيد، (أمن الخليج العربي في التسعينات)، دراسة السي، مركز الدراسات

21. غازي صالح بن ملحم، (البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي دراسة تحليلية)،المنارة ، المجلد15،العدد2009،5.

22. سويلم حسام، (المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج)، المركز العربي للبحوث والدراسات، ديسمبر 2013.

23. لورنس كورب، (محاضرات الإمارات101)،(الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي)،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2006(ليست مجلة)

24. مجلة واشنطن كورانيلا الفصلية،(الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري)، ترجمات الزيتونة42، يناير 2010.

25. زويري محجوب، (سلسلة تقييم)،(مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فينا، ماذا بعد؟)، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2014.

26. أحمد المقداد محمد ، (تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية، العلاقات الإيرانية العربية حالة دراسة)، المجلد40، العدد2، 2003.

27. مبيضين مخلد، (العلاقات الخليجية الإيرانية1979-2006 السعودية حالة دراسة)، المنارة ،المجلد14، العدد2، 2008.

28. مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (تقرير عن القواعد العسكرية الغربية بالخليج..... الأهداف والإنتشار). WWW.GULFSTUDIES.INFO.

29. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،(إسرائيل والمشروع النووي الإيراني)، الدوحة، يناير 2012.

30. مؤتمر هستليا الثالث عشر، (ماذا عن شرق أوسط نووي). http.//WWW.arabiya-net/ar/arabic-studies/2013/10/12

31. وسام الدين العلكة،(الغموض النووي الإيراني، حلقة من حلقات الحرب النفسية الدائرة بين إيران والدول الغربية)، مارس2012

32. ضيعان صيف الله ، (العلاقات الأمريكية الإيرانية : الوجه الآخر) ، جامعة الملك سعود ، الرياض (السعودية)

33. الحمداني سعد ، العلاقات الروسية الإيرانية 2004 /2009.

34. عامر كامل أحمد، (موقف الترويكا من البرنامج النووي الإيراني)، دراسات دولية العدد 50 .

35. شحادة منصورعبد العزيز، (أمن الخليج بعد الاحتلال الأمريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد1 2009.

36. غازي صالح بن ملحم وفايز عبد المجيد، (البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج)، دراسة تحليلية، المجلد 15، العدد 3، 2009.

37. فهد مزيان خزار الخزار ، (الأزمة النووية الإيرانية : التطورات، الدوافع، الدلالات الإستراتيجية)،مجلة الدراسات الإستراتيجية ، العدد (3-5).

38. العساوي اشرف سعد ، (دور مجلس التعاون الخليجي والترتيبات الأمنية الجديدة للشرق الأوسط)، مجلة الديمقراطية ، سبتمبر2009)

39 . مجلة الديمقراطية، سباق التسلح في الشرق الأوسط إلى أين ؟ ، 2013/6/07

40 . محمد السالم أحمد الكراز، (العلاقات الإيرانية السعودية 1979/ 2001، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 7، 2007

41. محمد ياسر الخضير، (أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة)، دراسات دولية، العدد 53.

42. مركز القدس الدراسات السياسية ،(إيران 20 عاما على الثورة : التحديات الخارجية والداخلية) ، 12مارس 2004

الأطروحات:

1. حجاب عبد الله، (السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج 2011/1979)، مذكرة لنيل شهادة ماجستر، تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر 2012.
2. حسن عبد الهادي حسنين، (البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي1979-2010)، جامعة الأزهر (غزة)، 2011.
3. فلاح الهبيدة سعد مجبل، (البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية2003-2012)، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
4. العتيبي عبد الله سعد، (الأزمة الأمريكية الإيرانية وأمن الخليج العربي: دولة الكويت حالة دراسة)، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
5. الضايلة عبد الله عودة، (التنافس الدولي في أسيا الوسطى1991-2010)، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
6. المطيري عبد الله فالح، (أمن الخليج والتحدي لنووي الإيراني) ،رسالة ماجستر في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط 2011.
7. السهلي عبد الله محمود ، (رؤية استراتيجية لمجابهة المشروع النووي الإيراني)، رسالة ماجستر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض (السعودية)2014
8. عرجون شوقي، (المشكلة النووية في الشرق الأوسط وانعكاساته على استقرار المنطقة)، جامعة الجزائر(يوسف بن خدة)، 2006-2007
9. أجريد الخوالدة هاشم،(السياسة الأمريكية اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني)، جامعة الشرق الأوسط، العدد2013،401020022.
10. المطيري وضحة ذبيان غنام، (دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن الخليج2003-2011)، جامعة الشرق الأوسط، 2011

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Faustine Bocquas, (Le programme nucléaire Iranien au regard du système international de non proliferation), University lumier lyon 2, Septembre 2010.
2. Niclaud François, (Les relations Iran. Etats-Unis, à la recherche du régime change), Paris, 2006.
3. Piet Gregory, (Quels sont les enjeux et les conséquences de la dissuasion nucléaire Israélienne prolifération et non prolifération, Security et insecurity, Université liège.
4. Mekdour Mehdi, (Les craintes et motivations liées au programme nucléaire Iranien), Note d'analyse du grip, Bruxelles, Septembre 2009.
5. Bourgues Paul, (Analyse Stratégique), (Le régime des sanctions américaines contre l'Iran : Contrainte et Opportunité pour l'administration, Obama), septembre 2009.

الملاحق

الملحق رقم (01): يوضح دور الوقود النووي الإيراني

البيان	المنشأة أو الموقع	ملاحظات
مناجم اليورانيوم	صفند	تم إكتشافه عام 1985، ينتج ما بين 100-200 طن سنويا
معمل معالجة خام اليورانيوم	مصنع أردكان	
معمل إنتاج الكعك الأصفر	صفند	
معمل تحويل اليورانيوم	أصفهان، طهران، دارفورين، كاليه، آراك، جامعة الشريف	
معمل صناعة الوقود	أصفهان، طهران، بوشهر	
معمل إنتاج المعدن المبطن لأنابيب الوقود	مجمع السابع من تير الصناعي، مركز فرايند التقني، كلايه	ينتج الوسادة الأسطوانية الرفيعة المصنعة من فولاذ الأراغين، يجري إختبارات على قطع أجهزة الطرد المركزي ومكوناته يجري إختبارات على قطع أجهزة الطرد المركزي ومكوناته

الملحق رقم (02): أهم المفاعلات النووية الإيرانية

	المفاعلات	برامج المفاعلات الإيرانية
1	بوشهر	- تبلغ قوته 1000 ميغاواط - يعمل بالماء الخفيف - يستخدم اليورانيوم المخصب المستورد من روسيا بعد أن وصلت الدفعات الثماني التي كان متفق عليها مع موسكو، كوقود لتوليد الكهرباء
2	ناتنز	-يعد المنشأة الرئيسية لتخصيب الورانيوم -بدأ التخصيب فيه عام 2006 - يحتوي على ما يقارب 4600 جهاز طرد مركزي تغذى باليورانيوم إضافة نحو 3700 جرى تثبيتها
3	أصفهان	-أول مصنع لإنتاج الوقود النووي -ينقي خام اليورانيوم (الكعكة الصفراء) من الشوائب من أجل تحويله كيميائيا إلى غاز (سداسي فلوريد اليورانيوم) -تبلغ طاقة المصنع 10 أطنان من الوقود النووي لمفاعل المياه الثقيلة و 30 طنا من الوقود النووي كأحد أقصلى المفاعلات التي تعمل بالمياه الخفيفة المضغوطة
4	آراك	تبلـغ قوتـه 40 ميغـاواط تقـول طهـران أن التخصيب في المفاعل سيستخـدم لإنتاج مـواد مشعـة للإستخدامات الطبية و الصناعية السلمية، لكن مراقبيـن دوليين يـرون أنـه يتناسـب مـع إنتـاج البلوتونيـوم المنصـب الذي يدخـل في صنـع الأسلحـة
5	مغاعـلات غير مؤكـدة	1 تردد المعارضـة الإيرانيـة في الخارج وجـود مفاعـلات أخـرى سريـة يصـل عددها إلى أكثـر من 70 مفاعـلا من بينهـا: - مفاعـل طهـران البحثـي - مفاعـل فـورد و يتسع لنحو 3000 جهاز طرد مركزي - مصنع أرداكـان، حيث ينقـى اليورانيـوم الخـام ليصبـح مركزا بإمكان هذا المصنع إنتاج 60 إلى 7à طـن من اليورانيـوم سنويـا.

المصدر : عبد الله فالح المطيري ، أمن الخليج و التحدي النووي الإيراني ، رسالة ماجستر في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011 ، ص 60

الملحق رقم (03): الصوارخ البالستية الإيرانية

الإسم	المدى (كلم)	مقدار الشحنة المتفجرة (كلغ)	نوع الوقود	المصدر	ملاحظات
شهاب 1	300	860/770	سائل	ليبيا و كوريا الشمالية	في الخدمة منذ 1987
شهاب 2	500	700	سائل	كوريا الشمالية	1990
شهاب 3	1300	750	سائل	روسيا و كوريا الشمالية	دخل في الخدمة منذ 2003، و هناك ثلاث نماذج منه B-C-D تعمل بالوقود الصلب و في الأغلب جرى إستخدامه كصاروخ حامل ذي مرحلتين *تحت* إسم سطير 2 الذي نقل أول قمر صناعي أميد
شهاب 4	280/0 3000	1000	صلب على مرحلتين	مشتق من الصاروخ الروسي ساندال	تم تجميده في أكتوبر 2003
سجيل	1200	650	صلب	إيراني	تم تجربته عام 2008
عاشورا	2500	1100	صلب	إيراني	في إطار البحث و التطوير
سجيل 2	200/0 2500	1000	صلب على مرحلتين	إيراني	تم تجربته عام 2006
BM 25	3000			كوريا الشمالية	في إطار البحث و التطوير
قدر 1	1800	750	صلب	إيراني	نسخة متطورة من شهاب 3 ، تم الكشف عنه عام 2009

ملحق رقم (4):

مضيق هرمز

ملحق رقم (5):

أهم المنشآت النووية الإيرانية ومدى قربها من دول الخليج العربي

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع العلاقات الإيرانية الأمريكية في ظل البرنامج النووي الإيراني، وأثرها على استقرار النظام الإقليمي الخليجي، خصوصا بعد التحولات الكبرى التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عموما والخليج العربي خصوصا بعد الحرب العراقية الكويتية (حرب الخليج الثانية) والتدخل الخارجي ومنه سهولة التغلغل في النظام الإقليمي الخليجي عبر تدميره لأكبر دولة عربية في حرب الخليج الثالثة، وبالتالي بروز إيران كقوة طامحة نحو لعب دور كفاعل إقليمي وعالمي من خلال وضع برامج تحديثية للامتلاك الأسلحة النووية، ما يمثل تهديد فعلي لمصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي.

وصلت الأزمة للإحدى مراحلها الحرجة في ضوء تصعيد متبادل بين الطرفين وإصرار كل منهما على موقفه المتشدد حيال الآخر، فإيران مصرة على تخصيب اليورانيوم وتؤكد على حقها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بينما يعبر المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكي عن قلقه من وجود بعد عسكري وراء الخيار النووي.

هذه المواجهة المحتملة بين أمريكا وإيران حولت إقليم الخليج العربي لدائرة صراع، ووضعت دول مجلس التعاون الخليجي في مأزق أمني. والاختيار بين الراعي الرسمي لمصالحه الأمنية وخصوصية علاقاتها بإيران كقوة إقليمية مجاورة.

Résumé de l étude :

Le sujet de l étude se porte sur les relations irano américaines dans le cadre du programme nucléaire iranien, et son influence sur la stabilité de l ordre territorial du golf notamment après les grandes mutations que le moyen orient a vécu globalement et le golf arabe spécialement après la guerre irako koweitien(la deuxième guerre du golf) et l implication étrangère et de la ,la facilite de la pénétration dans l ordre territorial du golf a travers sa destruction du plus grand pays arabe dans la troisième guerre du golf ,de la l'apparition d'Iran comme une force aspirante pour jouer un rôle d'un acteur territorial et mondial a travers la mise des programmes de modernisation des armes nucléaires, ce qui représente une réelle menace pour les intérêts des état unie aux golf arabe.

La crise a atteint l une de ses étapes crucial a la lumière de l'intensification partagée des deux parties et l' obstination de chacun d'eux sur sa position ferme vis-à-vis de l autre ,Iran insiste sur la fertilisation d'uranium et affirme son droit de l 'étatisation pacifique de l 'énergie nucléaire tandis que la communauté internationale et les états unie américaines en tète exprime son inquiétude de l'existence d'un but militaire derrière ce choix nucléaire

Cet affrontement probable entre l'amimique et l'Iran a transformé le territoire du golf arabe a un cercle de conflit et ils ont met les pays du conseil coopératif du golf dans une impasse sécuritaire, et le choix du commanditaire officiel de ses intérêts sécuritaires et les spécifités de sa relation avec Iran comme une force territorial voisine.

Abstract:

The subject of the study focuses on the US Iranian relations in the context of the Iranian nuclear program, and its influence on the stability of the territorial order of golf especially after the great changes that the middle east has experienced globally and the Arab Golf especially after the war between Iraq and Kuwait (the second Gulf War) and foreign involvement and the ease of entry into the territorial order of golf through its destruction of the largest Arab country in the third Gulf War, from the emergence of Iran as a suction force to play a role of a territorial and global player through the development of nuclear weapons modernization programs, which represents a real threat to the interests of the state in the united Arab Golf.

The crisis reached one of its crucial steps in the light of the shared intensification of both parties and the obstinacy of each of them on its firm position vis-à-vis the other, Iran insists fertilization of uranium and asserts its right to the peaceful nationalization of nuclear energy while the international community and the US united states head expresses concern that there is a military purpose behind the nuclear choice.

This probable confrontation between Iran and amimique transformed the territory of the Arab Golf is a conflict circle and they put the countries of the cooperative board of golf in a safe impasse, and the choice of official sponsor of its security interests and the specificities of its relationship with Iran as a neighboring territorial force.